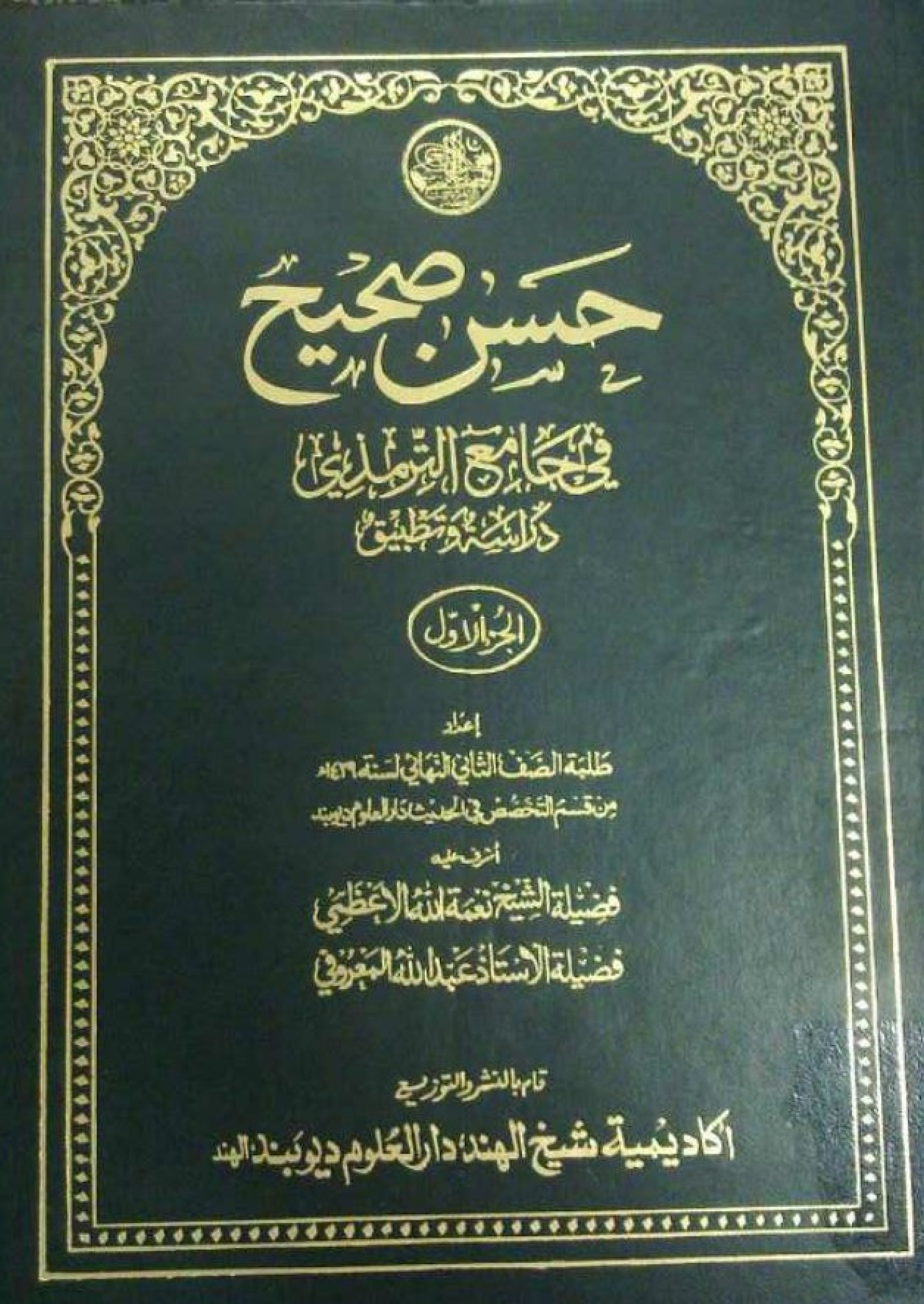
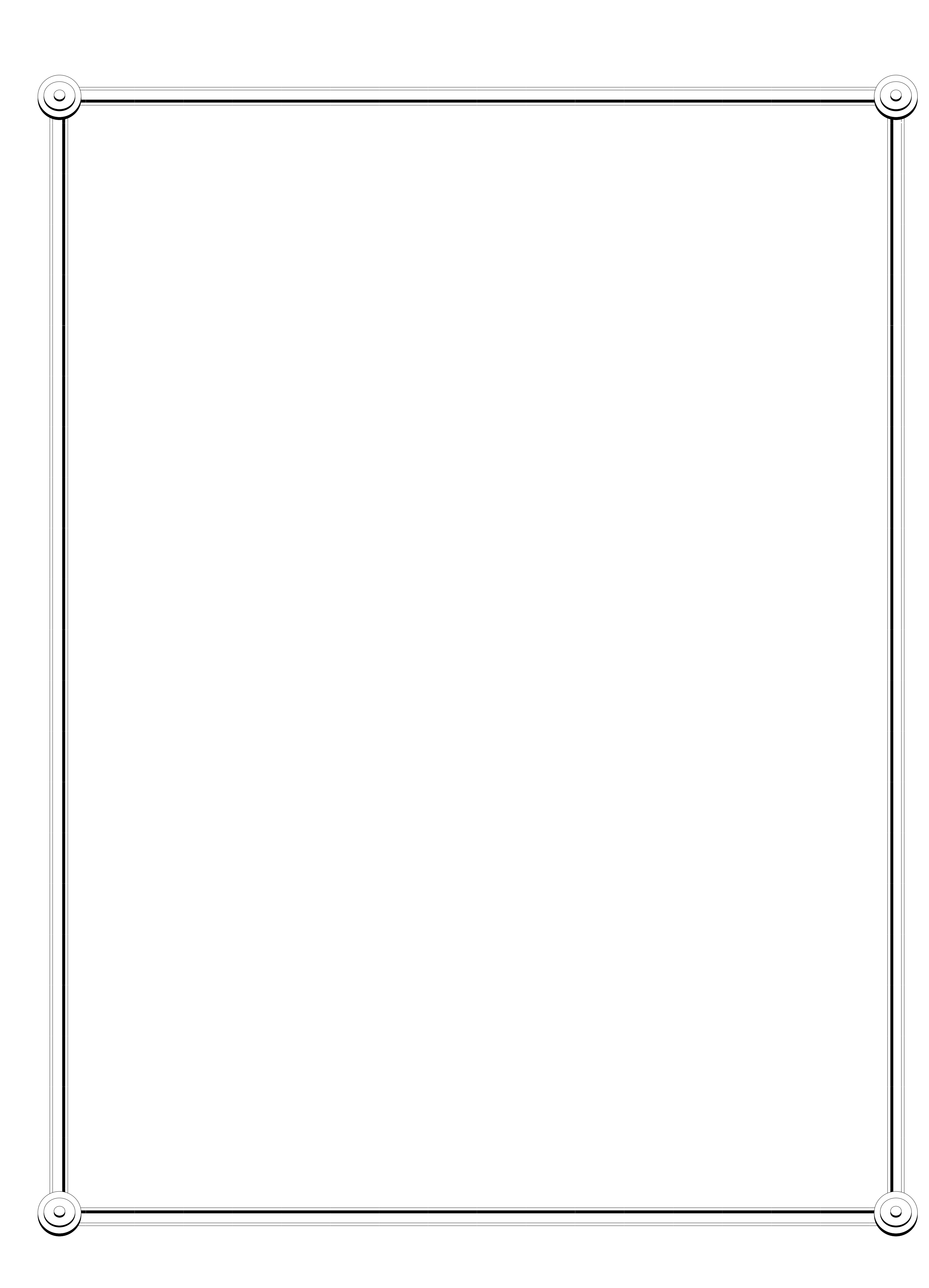


حسن صحيح
في جامع الترمذي
دراسة وتطبيق
الجزء الأول
إعداد
طلبة الصف الثاني النهائي لسنة ١٤٣٦هـ
من قسم التخصص في الحديث دار العلوم ديوبند
أشرف عليه
فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي
فضيلة الأستاذ عبد الله المعروفي
قام بالنشر والتوزيع
أكاديمية شيخ الهند، دار العلوم ديوبند الهند



حسن صحيح

في جامع الترمذي

(دراسة و تطبيق)

إعداد :

إمداد الله أمير الدين المؤوي   محمد مشهود الدين الحيدر آبادي

محمد يعقوب الأعظمي   أبو صالح البنارسي

محمد شاكر نثار الأعظمي   عبد الباري الآسامي

ومحمد مهاجر البرني (باحث غير رسمي)

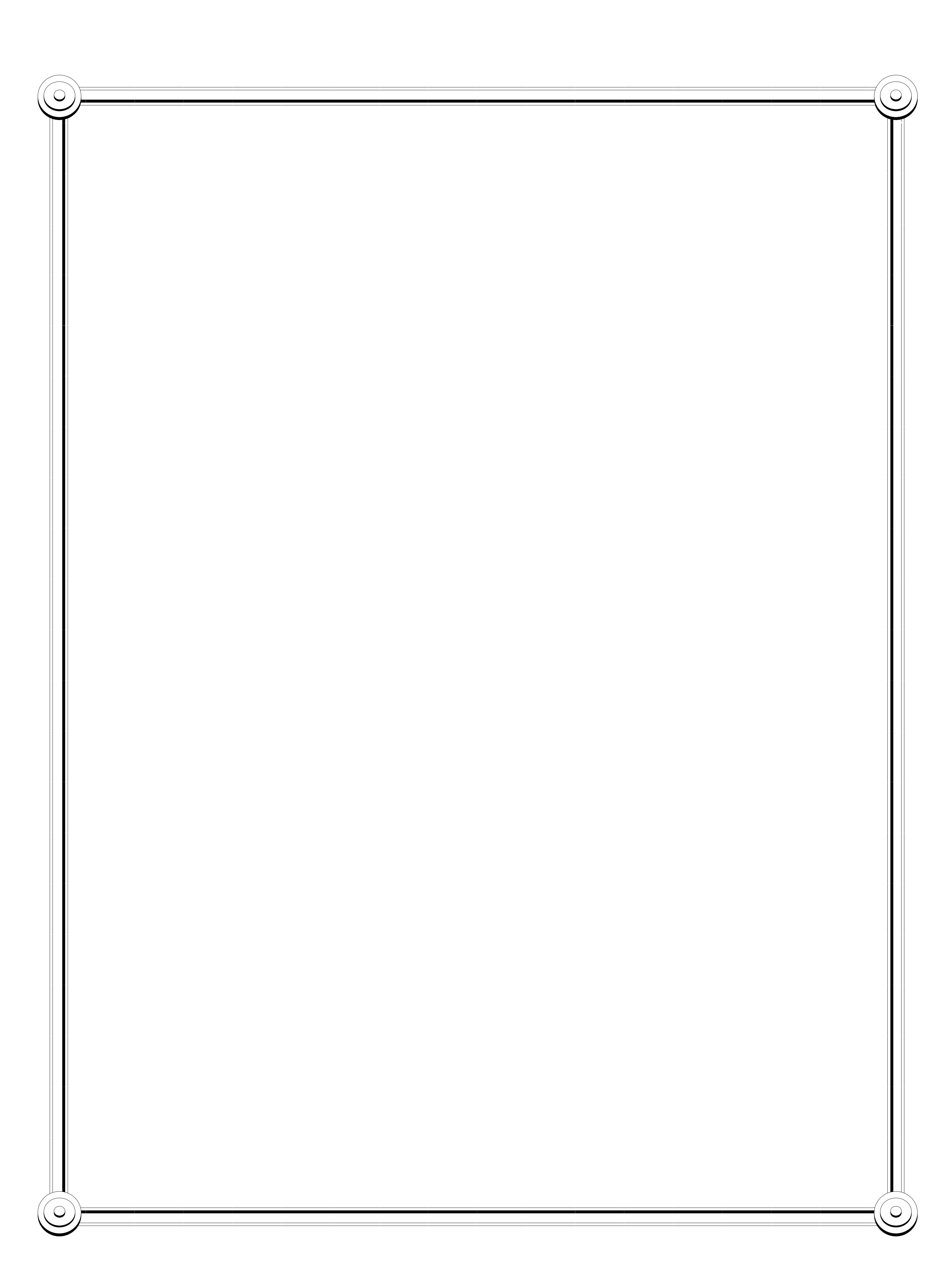
أشرف عليه :

فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي فضيلةالأستاذعبدالله المعروفي

أساتذة قسم التخصص في الحديث الشريف بجامعة دارالعلوم ديوبند

قام بالنشر و التوزيع

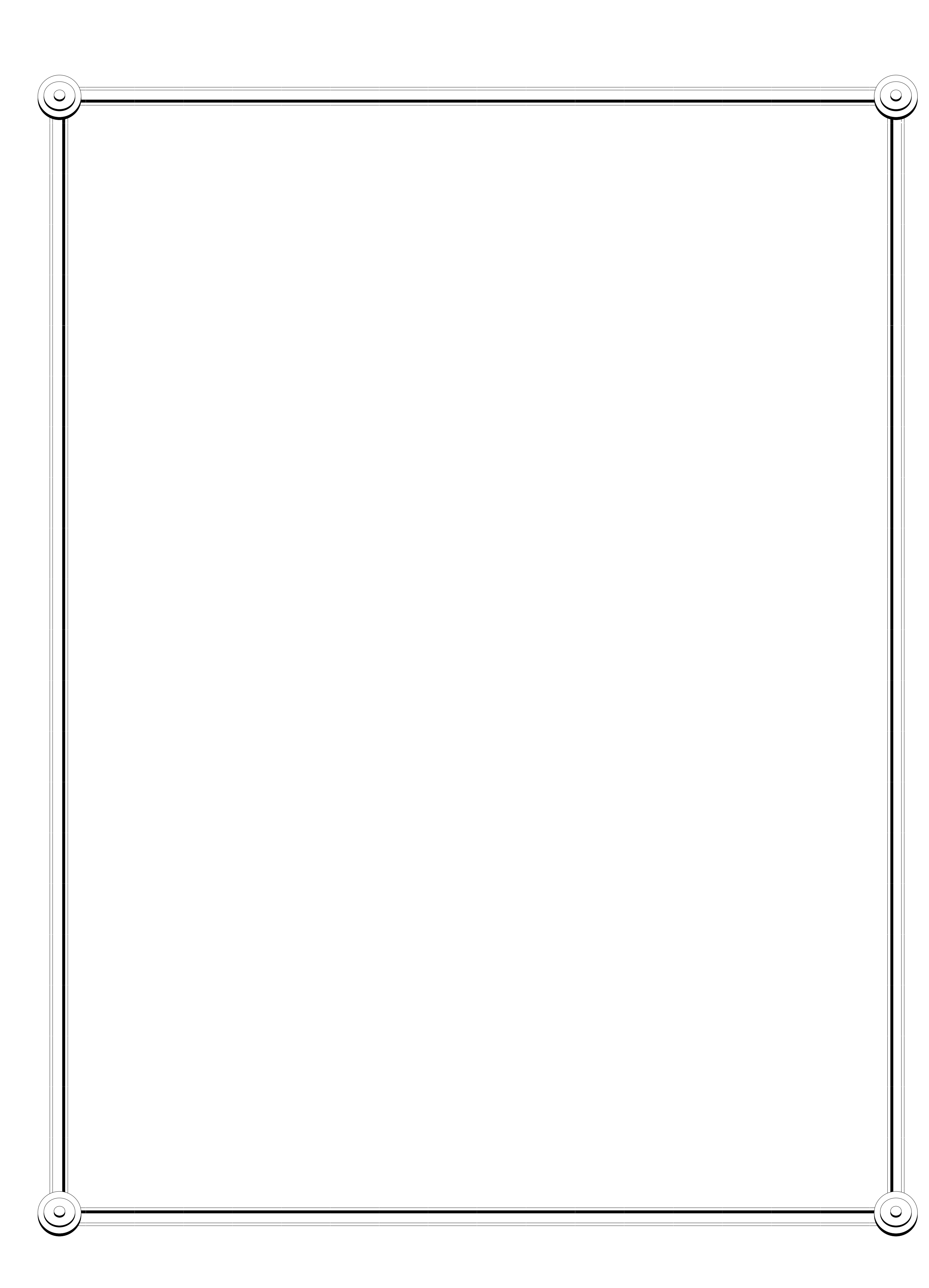
أكاديمية شيخ الهند، دار العلوم ديوبند، الهند



حسن صحيح

في جامع الترمذي دراسة و تطبيق

الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديـم

من فضيلة الشيخ مرغوب الرحمن ، حفظه الله
رئيس الجامعة الإسلامية دار العلوم ، ديوبند

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله ، وصحبه أجمعين، ومن تبِعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فإن علم الحديث في طليعة العلوم الإسلامية التي عُنيت بها الأمة في تأريخها الحافل بجلائل الأعمال ، وهو كذلك طبعاً على رأس العلوم التي اهتمت بها الجامعة الإسلامية دارالعلوم / ديوبند منذ أول يومها تدريساً وتأليفاً .

والجامعة – بفضل من الله العليِّ القدير – تُعتبَر من أهم المؤسسات العلمية التي خدمت هذا العلم الشريف في تأريخه الطويل ، فقد نال درس

الحديث بالجامعة شهرةً ، و قبولاً ، لم تحظ بهما أية مؤسسة علمية في هذه البلاد .

واعترف بفضل الجامعة في هذا المجال مآت من كبار العلماء الأعلام لا حاجة بنا إلى سرد أسمائهم هنا ، ولا شك أن المحدثين في الجامعة قد جمعوا إلى دقة نظرهم في الفقه و الاستنباط ؛ الغزارة والنبوغ في علوم الحديث ، فأمكن لهم أن يجمعوا في درسهم بين وِجهتي نظر الفقهاء ، والمحدثين في الحكم على الحديث .

ولا يخفى أن جهات الصحة والضعف متعددة ، متباينة ، فقد اختلفت أنظار العلماء في الحكم على الأحاديث ، ولا يلزم من صحة الحديث عند إمام صحته عند الآخرين ، وكذا الضعف ، وأهل الفقه يختلفون عن أهل الحديث في النظر للقوادح ، والتباين بين آراء كل واضح ، فالفقهاء يختلفون فيما بينهم ، وكذلك المحدثون .

قال أبو بكر الحازمي في الاعتبار : ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة ، متعددة ، وأهل العلم مختلفون في أسبابه ، أما الفقهاء ؛ فأسباب الضعف عندهم محصورة ، وجله منوط بمراعاة ظاهر الشرع ، وعند أهل النقل أسباب أخر مرعية عندهم ، وهي عند الفقهاء غير معتبرة ، ثم بيَّن الحازمي أن التباين لا يقتصر على الواقع بين الفقهاء والمحدثين ،

بل التباين واقع بين المحدثين أنفسهم ، والإمام ابن دقيق العيد يصر على مراعاة شروط الأئمة المجتهدين من الفقهاء والمحدثين ، وهذا غاية في النصَفة .

فالحق أن الفقهاء والمحدثين كلهم خدَمة الحديث ، فالمحدثون خدموا لفظه ، وقاموا بصيانته أحسن قيام ، والفقهاء خدموا معناه ، واستخرجوا ما فيه من فقه ، وتعليم ، وأمر ، ونهي ، وحلال ، وحرام .

وما زالت الأمة الإسلامية معترفة بذلك ، وتعطي كلتا الجماعتين حظهما من الاحترام ، والسواد الأعظم الذي يقلد الأئمة الأربعة يستفيد منهما ، وهكذا استمرَّ الأمر في الجامعة ، وبهذا المنهاج أخذ علماء الجامعة في الدرس والتأليف .

ولكن حدث أخيراً أن عصبة من الناس قامت من جديد ؛ تستخدم مناهج المحدثين ضد الفقهاء ، ومقلديهم ، والحنفية خاصةً ، وجعلوا يستغلون أصول الحديث لتضعيف أدلة الفقهاء ، وتجرَّؤا على القول بأن الحنفية يقدمون الرأي على الحديث ، فمست الحاجة إلى تحليل هذه الأبحاث ، وتطبيقها ، وإعطائها حقها الذي يليق بها حيث تُرى أنها لاتضاد مدارك الفقهاء ، بل وتوافقها موافقةً تامةً ، ولتنصع حقية أن مذاهب الفقهاء – وبالخاصة مذهب الحنفية – تطابق السنة النبوية طبق

النعل بالنعل .

ولم تكن هذه الحاجة بحيث يفي بها فرد أو اثنان ، بل تحتاج إلى جماعة تقوم بهذا الجاد، والظروف كانت تقتضى بشدة إنشاء قسم للتخصص في الحديث الشريف وعلومه ، لتنجيز هذا الغرض السامي ، فأنشأت الجامعة هذا القسم بفضله تعالى سنة ١٤٢١هـ .

منذ ذلك استمر هذا القسم في رحلته العلمية ، وأعد فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي أستاذ الحديث بالجامعة لهذا القسم منهجاً سهَّل هذا الصعب ، وجعل من الممكن أن يؤدي هذا القسم دوره ، ويقطع أشواطاً بعيدة نحو التقدم ، والنماء ، والعطاء .[1]

ومن أهم وظائف الطلبة المنتسبين إلى هذا القسم إعداد بحوث ، ودراسات على موضوعات علمية حسب تقرير من الأساتذة ، وتحت رعايتهم .

والحمد لله تعالى على أن القسم يستمر في نشاطاته على منهاج نافع مفيد ، ويقدم طلبته بحوثاً علمية مفيدة تحت إشراف أساتذة القسم ، ومنها

---

[1] أما التفصيل عن المنهج الدراسي لقسم التخصص في الحديث بالجامعة ؛ فقد أسلفناه في مقدمتنا على « الحديث الحسن في جامع الترمذي ، دراسة وتطبيق » من إعداد طلبتنا الباحثين في قسم التخصص سنة ١٤٢٥هـ ، نشرته أكاديمية شيخ الهند بالجامعة .

بحثهم القيِّم عن الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بـ« حسن » فقط : « الحديث الحسن في جامع الترمذي ، دراسة وتطبيق » ، فنال هذا البحث في الأوساط العلمية قبولاً حسناً ، وأثنى عليه عديد من العلماء بجانب ما نشرته مجلات علمية انطباعات رفيعة حول البحث المذكور ، مثل مجلة « البعث الإسلامي » الغرَّاء ، الصادرة من جامعة دار العلوم ندوة العلماء لكناؤ ، ومجلة « المآثر » .

وحدا ذلك بطلبتنا الآخرين الذين تلوا أولئك في قسم التخصص في الحديث إلى أن يقتفوا بآثار إخوانهم السابقين ، فخطوا خطوة موفقة إلى الأمام ، وأخذوا في البحث والدراسة حول الأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي – رحمه الله – بـ« حسن غريب » في ضوء ما أفادهم أساتذتهم ؛ فإن العلماء لم يزالوا مختلفين في تعيين مراد الترمذي بالحسن حينما يقرنه بصفة الغرابة على مدارك شتى ، وقد أحس غير واحد من العلماء بحاجة ماسة إلى أن أحكام الترمذي كلها – ولا سيما ما يجمع فيها الحسن إلى وصف آخر من الصحة و الغرابة – ما لم تُغربَلْ ، وتُدْرَسْ دراسة دقيقة لا يُرجى الوصول إلى نتيجة صالحة مقنعة .

فأدى بهم البحث إلى أن كل ما حسّنه الترمذي جامعاً فيه بين الحسن والغرابة واقع على خطته التي اختطها للتحسين في آخر الجامع ، كما أنهم

قد خرجوا بنجاح من تطبيق تغريبات الترمذي كلها ، بجانب تحديدهم نوعية التغريب في كل ذلك ، وقد نال هذا الكتاب الثاني أيضًا من القبول والتقدير في صفوف العلماء والباحثين مثلَ ما نال سابقه .

ولم يزل الجزء الأعظم من « جامع الترمذي » مما وصفه الإمام المؤلف بـ « حسن صحيح » قائمًا في قطار الانتظار إلى نوبته من الدراسة والتطبيق – وغير خاف على أهل العلم أن ذلك أدقُّ وأخطَرُ حلقةٍ من حلقات السلسلة التطبيقية لأحكام الإمام الترمذي – فوافق ذلك حظُّ طلبتنا هؤلاء (المتخرجين من قسم التخصص في الحديث الشريف بدار العلوم عام ١٤٢٩هـ) ، فحظوا بحمد الله تعالى بهذا العمل الشاقِّ الشائك ، وحالفهم التوفيق من الله تعالى إلى أن خرجوا من عهدتهم بنجاح إن شاء الله تعالى .

فجاء كتابنا هذا (« حسن صحيح » في جامع الترمذي ، دراسة وتطبيق) بفضل من الله تعالى حاملاً لمزايا مهمة ، ومتحلياً بزي الوثاقة ، ومتوشحاً برداء المتانة والإتقان – إن شاء الله تعالى – لِما حَظِي بالإشراف عليه من أساتذة نبهاء ، وخبراء في الحديث الشريف وعلومه بالجامعة ، فنرجو من العلماء عامة ، والأساتذة الباحثين خاصة أن ينظروا فيه نظرة متأنية ، فلا يضنوا بإبداء انطباعاتهم ، وتوجيهاتهم القيمة كي نستفيد بها

نحن ، وطلبتنا الباحثون .

وأنا إذ أقوم بالشكر والتقدير لهذا السعي المشكور أشكر الله العلي القدير على توفيقه لهذا العمل الجادّ ، وأتضرع إليه أن يتقبل العمل ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ومتلقى بالقبول في المحيط العلمي العام ، إنه تعالى جواد كريم ، ملك ، رؤف ، رحيم .

مرغوب الرحمن

رئيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند

٦ / جمادى الأولى / ١٤٣٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة النشر

بقلم : فضيلة الشيخ بدر الدين أجمل علي
القاسمي ، حفظه الله
عضو المجلس الاستشاري للجامعة الإسلامية دار
العلوم ، ديوبند ، ومدير « أكاديمية شيخ الهند» بالجامعة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله ، وصحبه أجمعين، ومن تبِعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فإن الجامعة الإسلامية دار العلوم ، ديوبند تنتمي إلى الإمام ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) فكرًا ومنهجًا وذوقًا ؛ فانتقلت روح هذا الانتماء العلميّ الفكريّ بواسطة أحفاد الإمام إلى العلامة العبقري محمد قاسم النانوتوي (ت ١٢٩٧هـ) ، وزميله الفقيه

المحدث رشيد أحمد الكنكوهي (ت ١٣٢٣هـ) ، ومنهما ورث علماء الجامعة هذا المنهج والفكر والذوق ، فلعبوا دورًا ينقطع نظيره في الدنيا كلها في نشر علوم السنة وخدمة الحديث النبوي لا يحتاج إلى طول بحث وعناء .

وإن « أكاديمية شيخ الهند » التابعة لدار العلوم / ديوبند قد لعبت – منذ يوم قيامها – بدور ممتاز في نشر التراث الإسلامي والعلمي ، وقد تم نشر كثير من الكتب النافعة من الأكاديمية ، وبلغ عددها زهاء أربعين ما بين صغير وكبير ، وجديد وقديم في شتى العلوم الإسلامية .

ومن أهم تلك الكتب التي تعتزُّ الأكاديمية بنشرها كتاب « الحديث الحسن في جامع الترمذي / دراسة وتطبيق » بالقطع الكبير في مجلد يحتوي على ٧٤٤ صفحة ، من إعداد طلبة السنة الثانية النهائية لقسم التخصص في الحديث الشريف بالجامعة من سنة ١٤٢٥هـ ، وكتاب « حسن غريب في جامع الترمذي / دراسة وتطبيق » في جزئين تربو صفحات كل واحد منها على ٦٠٠ ، من إعداد طلبة السنة الثانية لقسم التخصص أيضًا من سنتي ١٤٢٦هـ ، و ١٤٢٧هـ ، وقد تُلقِّي الكتابان – والحمد لله تعالى – بقبول حسن في الأوساط العلمية بما أن موضوعهما مبتكر جديد .

وها هي ذي الحلقة الثالثة من سلسلة الدراسات التطبيقية : « حسن

صحيح في جامع الترمذي / دراسة وتطبيق » تُسعَد الأكاديمية بنشرها ، وتوزيعها بين الباحثين والعلماء المشتغلين بالسنة الشريفة وعلومها خدمةً للعلم والدين . ونرجو من الله تعالى القبول الحسن لديه ، ولدى كافة أهل العلم ؛ مقدِّرين لجهود طلبتنا الباحثين في قسم التخصص في الحديث الشريف بالجامعة ، القائمين بهذا البحث الماتع تحت إشراف أساتذتهم الكبار .

وبالمناسبة أتقدم بالشكر البالغ إلى أصحاب الفضيلة أعضاء المجلس الاستشاري للجامعة ، ولا سيما سماحة رئيس الجامعة الشيخ مرغوب الرحمن ، وفضيلة الشيخ غلام رسول خاموش الغجراتي ، وفضيلة الشيخ المفتي أبي القاسم النعماني حفظهم الله تعالى ؛ فقد تكرموا بالموافقة على اقتراحنا لنشر هذه الدراسة تقديرًا منهم لنشاطات الأكاديمية ، وتشجيعًا لِهِمَم الدارسين والباحثين المنتمين إلى أيّ قسم من أقسام الجامعة ، وبخاصة إلى قسم التخصص في الحديث الشريف ، وإلى أكاديمية شيخ الهند .

وجدير ، بل واجب عليَّ أن أشكر أيضًا الأستاذين المُشرِفَين على هذه الدراسة : فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي ، والأستاذ عبد الله المعروفي حفظهما الله تعالى ، فقد تفرغا تمامًا للمراجعة ، والتعديل ، وبذلا كل ما في

وسعهما لإنجاز هذا العمل الهام .

وأتضرع إلى المولى العزيز أن يجزيهم جميعًا أحسن ما يجزي به عباده الصالحين ، ويتقبل الكتاب قبولاً حسنا ، ويوفقني للقيام بمزيد من الخدمات تجاه الجامعة والأكاديمية ، آمين يا رب العالمين .

بدر الدين أجمل علي القاسمي

(مدير أكاديمية شيخ الهند لجامعة دار العلوم ديوبند)

١٠ / ٦ / ١٤٣٠هـ

خلاصة الدراسة

قد توصلنا بدراستنا هذه إلى تنائج تالية :

١ – كل ما حكم عليه الإمام الترمذي بـ « حسن » – سواء أتى به مفردًا ، أو مقرونًا – لم يرد به إلا ما بينه في كتابه « العلل » الصغير ، وهو ما لم يكن في إسناده من يتهم بالكذب ، ورُوي نحوه من غير وجه ، ولم يكن شاذًّا .

٢ – كل ما وصفه الإمام الترمذي بـ « حسن صحيح » ينقسم إلى قسمين رئيسين :

(الف) ما هو صحيح بالذات بأنواعه المختلفة .

(ب) ما هو صحيح بالغير بأقسامه المتنوعة ، وهو الأغلب .

٣ – لا شك في أن ما يصفه بـ « حسن صحيح » يكون دائمًا أقوى وأعلى مما يصفه بـ« حسن » ، أو « حسن غريب » ، وأما قوله : « صحيح » فقط ؛ فلا يكاد يوجد في الجامع، وإن وُجد شيء من ذلك ؛ فلم يلاحظ فيه الترمذي شيئًا يميزه من « الحسن الصحيح » ، فلا يجزم فيه بقاعدة مطردة من أنه أقوى من « الحسن الصحيح » ، أو دونه .

٤ – إن الإمام الترمذي في عامة أحكامه على الأحاديث ملتزم بميزان عدل ، فيحكم عليها بما هو اللائق المناسب لها من غير بخس ولا شطط ، فهو على غاية من التوقي والحيطة ، أما ما يورد عليه من التساهل ؛ فنابع البتة من عدم التفهم لشرط الترمذي ، أو من الإغماض عما يلاحظه في الأحكام من الجوابر والعواضد .

بين يدي الكتاب

الحمد لله الذي منَّ على المسلمين بإنزال الكتاب المبين ، وجعل من تتمة حفظه حفظ سنة سيد المرسلين ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد ، الذي أوكل الله إليه تبيين ما أراده من التنزيل الحكيم ، والرضاء عن الصحابة الذين تلقوا السنة النبوية عن النبي الكريم ، فوعوها ونقلوها كما سمعوها للمسلمين ، والرحمة والمغفرة للعلماء السابقين الذين وضعوا لسلامة السنة وروايتها قواعد وضوابط دقيقة لتخليصها من تحريف المبطلين ، وبعد!

فلا شك أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها ، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها ، ومستند الروايات الفقهية كلها ، ومأخذ الفنون الدينية جلها هو علم الحديث الشريف ، الذي هو عبارة عما أضيف إلى النبي الكريم ﷺ من أقوال وأفعال ، وتقريرات وصفات ، تُعرف به جوامع الكلم وتنفجر منه ينابيع الحكم ، وهو تِلْو كلام الله العلام ، وثاني أدلة الأحكام ، ومصدر ثان للتشريع الإسلامي بعد

القرآن لأنه يبين ويفصل المجملات من الأحكام ، التي جاء بها أحسن الكلام ، ويقيد المطلق ويخصص العام ، ويقرر أحكامًا لم ينص عليها القرآن ، فالكتاب والسنة توأمان لا ينفكان ، ولا يتكامل تصور الإسلام بدون سنن خير الأنام .

ولهذه الأهمية البالغة قد اشتدت عناية المسلمين بحفظ الحديث وفهمه في حياة النبي ﷺ ، وبعد وفاته ، ولم يزل ذلك الاهتمام به في القرون الآتية حتى أتى القرن الثالث من الهجرة النبوية ، وهو جدير بأن يطلَق عليه اسم « قرن الحديث الذهبي » ، وُلدتْ فيه أمهاته، واكتملت فيه مهماته ، وتعمقت جذوره ، وأينعت ثماره ، وأشرقت فيه شموس الكتب الستة ، وبرقت فيه نجوم غيرها ، وكل متقلب في رحاب العلم الحديثي يرنو بناظرَيه إلى تلك النجوم الساطعة ، التي ما أفلت ولا هوَتْ ، وإنما لم تزل برَّاقة لامعة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وقد نال كتابا البخاري ومسلم بالغ الاهتمام لدى الناس جميعًا ، وتلقتهما الأمة بقبول حسن لم يُسبق نظيره ، وذلك لِما لهما من خصائص كثيرة ، ومزايا جمة ، لا تحتاج إلى البيان ، وكتاب أبي داود أيضًا نجم ساطع في آفاق العلم ، وفق الله مؤلفه بأن يجمع بين الأحاديث الماسة بالأحكام ، والصالحة للعمل ، فله شأن كبير في هذا الباب كما لا يخفى على ذوي

الألباب .

وأما كتاب الترمذي « الجامع » ؛ فهو كتاب جامع العلوم ، جليل القدر ، كثير الفوائد ، ثريٌّ بالبحوث الحديثية ، وغني بالمسائل الفقهية ، يجد فيه القارئ منافع عظيمة ليست في غيره من الكتب السابقة ؛ لأن الإمام الترمذي جمع فيه بين ميزات كل من البخاري ومسلم وأبي داود ، فمن خصائص الإمام البخاري الفقه ، واستنباط الأحكام من الأحاديث ، وذلك يترشح من تراجم أبوابه ، لذا يقال : « فقه البخاري في تراجمه » ، ومن مزايا مسلمٍ ذكر الحديث بطرقه المختلفة النافعة في موضع واحد يليق به ؛ كما ظفر الإمام أبو داود بجمع كل ما اختاره أحد من الأئمة الفقهاء المتبوعين ، فاتخذ الإمام الترمذي في هذا الكتاب سبيلاً أوسع وأشمل من كل ذلك ، ووضع في هذه الزهرية تلك الأزهار العطرة جمعاء ، وأضاف إلى ذلك الكلام على أحاديثه حديثًا حديثًا ، وتناول بيان مذاهب السابقين من الصحابة والتابعين ، والفقهاء الأئمة المهتدين ، وتفرد بمصطلحات لم يُسبَق إليها، فزاد الكتاب إفادة ، وعم نواله لعامة الناس وخاصتهم .

ولما كان الإمام الترمذي قد حكم على كثير من أحاديث الجامع بقوله : « حسن صحيح » ، فجمع الصحة والحسن في الحكم مع أن الحديث

الحسن هو دون الحديث الصحيح لدى المحدثين ، ولم يبين الإمام ما أراد بهذا الجمع ، ولم يذكر أن الحسن في هذا الحكم المركب هو الحسن المعروف عند المحدثين ، أم هو الخاص لنفسه ، الذي بينه في كتابه « العلل » الصغير ، كما لم ينص على أن المراد بالصحيح في هذا المقام أهو الصحيح الاصطلاحي المشهور ، أم شيء آخر أراد به الإمام ، لذلك نرى العلماء قد اختلفوا في تحليل هذا الجمع وتأويله اختلافًا كثيرًا ، وعدوه من غموض الإمام الترمذي ، بل تجاسر بعضهم ، وأوردوا عليه ما لا يليق بشأنه .

فاشتدّت الحاجة إلى دراسة تفصيلية دقيقة لتلك الأحاديث ، المتصفة بـ « حسن صحيح » ليظهر مراد الإمام ، ويتجلى ما احتوته هذه الأحكام ، فهذا هو الذي حمل المعلِّمين المبجلين ، المشرفَين على قسم التخصص في الحديث الشريف على أنهما قررا أن نقوم بدراسة تطبيقية لهذه الأحاديث في ضوء مقاييس صحيحة مما يساعدنا في الوقوف على أصل المراد ؛ لأن أقوم الطريق وأمثلها في معرفة مراد القائل هو الرجوع إلى نصه إن وُجد ، وإلا ؛ بتتبع صنيعه ، ودراسة عمله بغاية من الدقة والتحري .

فتشرفنا في هذا البحث بامتثال أمرهما مستنيرين من ملاحظاتهما القيمة ، و أفكارهما العالية أكثر ما يستنير القمر من الشمس ، فتوفقنا بحمد الله لتخريج وتطبيق جميع الأحاديث ، التي حكم عليها الترمذي بـ « حسن

صحيح » ، وتزودنا بتطبيق الأحاديث المتصفة بـ « صحيح » فقط تطبيقًا شاملاً ، وتوصلنا إلى نتيجة ظاهرة ؛ تشفي العليل وتُروي الغليل لا يكاد يفوتها حديث إن شاء الله تعالى .

وقد قسمنا هذا الكتاب على بابين :

الباب الأول : في دراسة « الحسن » ، و« الصحيح » ، و« الحسن الصحيح » ، وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : في تعريف الحسن وحقيقته ، وأنواعه عند المحدثين عامة ، وعند الإمام الترمذي خاصة .

الفصل الثاني : في تعريف الصحيح وحقيقته ، وأنواعه .

الفصل الثالث : في البحث عن قوله : « حسن صحيح » .

الفصل الرابع : في قوائم الأحاديث المختلفة المراتب مما وصفه الترمذي بـ « حسن صحيح » .

الفصل الخامس : في المقارنة بين « حسن صحيح » و « حسن » فقط

الفصل السادس : في المقارنة بين « حسن صحيح » و « صحيح » فقط .

والباب الثاني : في التطبيق التفصيليّ لتلك الأحاديث على خطة اختطَّها الإمام الترمذي في التحسين والتصحيح ، وعملنا هذا ينطوي على

خطوات آتية :

الأولى : أتينا أولاً على خمس نسخ مطبوعة ، موثوقة لجامع الترمذي ، وهي :

١- النسخة الهندية ، المطبوعة من تصحيح المحدث أحمد علي السهارنفوري .

٢- النسخة التي صححها وحررها المحدث عبد الرحمن المباركفوري ، المطبوعة مع شرحه تحفة الأحوذي .

٣- النسخة المزينة بتحقيق الشيخ ، المحدث أحمد محمد شاكر ، والدكتور فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عوض .

٤- النسخة التي طُبعت مع عارضة الأحوذي لابن العربي .

٥- كما التزمنا بالمقارنة تمامًا مع ما نقله المزي من حكم الترمذي في كتابه « تحفة الأشراف » ؛ فإنه بمثابة نسخة موثوق بها .

٦- وكذلك وضعنا في الاعتبار ما نقله الأئمة النقاد في كتبهم من أحكام الترمذي مثل المنذري في مختصر السنن لأبي داود ، وابن القيم في تهذيب السنن ، والحافظ ابن حجر في الفتح أو التلخيص وغيرهم .

الثانية : نقلنا أولاً الحديث الذي حكم عليه الإمام بـ « حسن

صحيح » مع ذكر كتاب وبابه ، بالإضافة إلى ما يمس حكم الترمذي من عبارات عقب الحديث .

الثالثة : ثم ذكرنا كيفية النسخ من الاتفاق والاختلاف ، والتزمنا ذكر الرقم لـ « تحفة الأشراف » .

الرابعة : ثم بدأنا في تخريج الحديث بتعيين ملتقى الطرق ، وبإبداء المتابعات تامة أو قاصرة ؛ لا سيما للراوي المتكلم فيه في إسناد الترمذي ، وهكذا إلى الصحابي أو من هو دونه ، ولم نأل أي جهد في الوصول إلى جميع الطرق .

الخامسة : ثم بيَّنَّا أحوال رجال السند ، ونقلنا في الراوي المتكلم فيه الخلاصة اللائقة به من أحواله جرحًا أو تعديلاً مستفيدين من كتب الجرح والتعديل ، ولم نلتزم بالإحالة على جميع الأقوال لأن الوصول إليها يسير ، نعم ؛ ذكرنا في الجميع ما قاله الحافظ ابن حجر في التقريب .

السادسة : وبعد ذلك أتينا على بيان علل الحديث إن وجدت من الجرح في الرواة، أو الانقطاع ، أو الاضطراب والاختلاف في السند والمتن ، وغيرها من العلل التي توجب حطه عن درجة الصحة بالذات ؛ وإن لم توجد فيه علة ، ورجاله ثقات ؛ فلم نزد فيه على ذكر وثاقة الرجال .

السابعة : ثم ذكرنا وجه تحسين الإمام من تعدد الطرق ونحوه ، وبالتالي وجه التصحيح في ضوء المتابعات والشواهد ، والآثار مما يعكس على أصله وثبوته عن النبي ﷺ .

فعلى هذا الأسلوب تحققت أمنيَّتنا تحت إشراف القمرَين النيِّرين ، المعلِّمَين العطوفين، الحريصَين على الإفادة العلمية : فضيلة الأستاذ ، الشيخ نعمة الله الأعظمي ، أطال الله بقاءه ، الذي لم يزل يساعدنا ، ويأخذ بأيدينا ، ويشرفنا بآرائه القيمة ، وببذل أوقاته الثمينة خلال دراسة الأحاديث وتطبيقاتها ، وفضيلة الشيخ ، الأستاذ عبد الله المعروفي حفظه الله ، الذي له شأن كبير في إعداد هذا البحث ، وعناية تامة بقراءته قراءة دارس عالم بارع ، وبتهذيبه خير تهذيب ، وتكميل ما فاتنا أحسن التكميل ، فلولاه ؛ لَما برز هذا البحث عن خدره ، ولَما أينعت ثمارنا ، فهذان الأستاذان كأنهما عينان نضاختان ، نرتوي منهما ، وننال بغيتنا ، فهما من آلاء الله العظيمة ، ونعمائه الغير المترقبة ، فالحمد لله تعالى على ذلك .

هذا ، ونُرى من النكران أن لا نعترف بمنة جميع المصنفين ، الذين ارتوينا من مناهلهم العذبة ، التي نبعتْ وحصلت ثمرة لجهودهم المضنية في مجال العلوم الحديثية ، فجزاهم الله عنا أحسن الجزاء على ما قاموا به من خدمة الدين والكتاب والسنة .

وإننا إذ نكتب هذا البحث ، ونقدم هذا الجهد المتواضع نعترف بعجزنا وتقصيرنا ، وبقصور العلم وقلة بضاعتنا ، ولا نزكي أنفسنا من الزلل والخطأ و النسيان، فنرجو من العلماء البارعين ، والطلبة الباحثين ممن يقف فيه على زلة أو خطأ أن ينبهنا عليه مشكورًا من أعماق قلوبنا .

والله تعالى نسأل أن يتقبل منا هذا العمل المتواضع تقبُّلاً خاصًّا للمخلصين ، ويجعله ذخرة لنا ، ولأساتذتنا ، ولآبائنا في يوم الدين ، آمين يارب العالمين .

وصلى الله على خير خلقه محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

ونحن :

إمداد الله أمير الدين المؤوي   محمد مشهود الدين الحيدر آبادي

محمد يعقوب الأعظمي   أبو صالح البنارسي

محمد شاكر نثار الأعظمي   عبد الباري الآسامي

طلبة الصف النهائي لسنة ١٤٢٩هـ من قسم التخصص في الحديث الشريف بدار العلوم ، ديوبند ، سهارن فور ، الهند

ومحمد مهاجر البرني (باحث غير رسمي)

****

البــــاب الأول

في دراسة الحديث «الحسن» و«الصحيح»، و«الحسن الصحيح»

الباب الأول

في دراسة الحديث « الحسن » و« الصحيح »، و« الحسن الصحيح »

تمهيد

لا يخفى على من نظر في كتاب الترمذي أن الإمام الترمذي قد سلك في الحكم على الأحاديث مسلكين :

الأول : أنه يفرد الوصف في الحكم على الحديث من الصحة ، والحسن ، والغرابة، فيقول مثلاً : هذا « حديث صحيح » ، وهذا « حديث حسن » ، وهذا « حديث غريب » ، وهذا لا غموض فيه ولا إشكال .

الثاني : أنه يجمع في حكمه على حديث واحد بين وصفين فصاعداً ، فيقول مثلاً: هذا حديث « حسن صحيح » ، أو « حسن غريب » ، أو « حسن صحيح غريب » أو « صحيح غريب » ، وهذا كثير في كتابه بالنسبة إلى الأول .

أما الجمع بين الصحة والغرابة ؛ فلا إشكال فيه ؛ لأن الحديث الصحيح لا يُشترط فيه تعدد الطرق ، لا عند الترمذي ، ولا عند الجمهور ، فيمكن أن يكون الحديث الواحد صحيحاً لاجتماع شروط الصحة فيه ، وغريباً لوقوع التفرد في إسناده كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله في مقدمة شرحه للمشكاة .

وانظر مثلاً : حديث جابر رضي الله عنه في الاستخارة الذي أخرجه الترمذي (٤٨٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي الموالي ، عن ابن المنكدر ، عنه رضي الله عنه ، وقال : « صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي » .

وإنما وقع الإشكال في جمعه بين « الحسن » و« الصحيح » ، وبين « الحسن » و « الغريب »، أما الجمع بين « الحسن » و« الغريب » فقد كُفينا مؤونتَه كفاية مقنِعةً من إخواننا السالفين في قسم التخصص في الحديث الشريف، القائمين بدراسة وتطبيق الأحكام التي حكم بها الترمذي جامعًا بين الحسن والغرابة معًا ، وجزاهم الله تعالى عنا خير جزاء

وأما الجمع بين الصحة والحسن معًا فقد كُلِّفنا نحن من أساتذتنا المشرفين في « قسم التخصص في الحديث الشريف » بأن نقوم بدراسة متأنية لكل ما حكم الترمذي عليه بـ « حسن صحيح » للتوثق من تحقُّق

شرط الصحيح ، والحسن فيه ، وليستبين الأمر من أن الترمذي هل مشى بكلمة « صحيح » على اصطلاح اصطنعه لنفسه كما إنه مشى بكلمة « حسن » على اصطلاح خاص له ؟ أم مشى على الاصطلاح العام ؟ ثم إن « الحسن » المقرون بـ « الصحيح » هل هو نفس « الحسن » الذي اصطنعه الترمذي اصطلاحًا خاصًّا له، والذي بيَّن مراده في « كتاب العلل » الكبير ؟ أم « الحسن » المصطلَح عليه لدى عامة المحدثين، أم شيء آخر ؟

وقبل استعراض نتيجة البحث يحسُن بنا التعريف بكلٍ من « الحسن » و« الصحيح » انفرادًا حسب الاصطلاح العام ، وحسب اصطلاح الإمام الترمذي ، ليتسنى لنا التفهُّم بأن كل واحد منهما كيف يجامع الآخر من غير تضاد ولا تخالف .

الفصل الأول

في تعريف الحسن ، وأنواعه وحقيقته
عند المحدثين عامة ، وعند الإمام الترمذي
خاصة

الفصل الأول

في تعريف الحسن ، وأنواعه ، وحقيقته

عند المحدثين عامة ، وعند الإمام الترمذي خاصة

والكلام على تعريف الحسن ، وأنواعه ، وحقيقته عند المحدثين عامة وعند الإمام الترمذي خاصة قد استوفاه إخواننا السابقون في قسم « التخصص في الحديث الشريف » ، الذين قاموا بدراسة « حسن غريب » في جامع الترمذي بالعامين : ١٤٢٦ و ١٤٢٧ ، فلنستعر منهم ذلك بتغيير يسير مع كل شكر وتقدير لهم :

قد يوجد التعبير بالحسن في كلام من تقدم الإمام الترمذي من الأئمة المحدثين و الفقهاء ، كإبراهيم النخعي ، وشعبة ، والشافعي ، وأحمد ، وعلي بن المديني ، وأبي زرعة، وأبي حاتم ، ويعقوب بن شيبة ، والبخاري ، وجماعة سواهم ، وإليك بعض نصوصهم :

١ – قال إبراهيم النخعي : كانوا إذا اجتمعوا ؛ كرهوا أن يخرج

الرجل حسان حديثه ، فقد قال ابن السمعاني : إنه عنى الغرائب . (فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٣٢).

٢ – وقيل لشعبة : لأي شيء لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان ؛ وهو حسن الحديث ؟ فقال : « من حسنه فررتُ » . (مقدمة الجرح والتعديل للرازي ص ١٤٦) .

وقيل له : كيف تركت أحاديث العرزمي ؛ وهي حسان ؟ فقال : « من حسنها فررت » . (النكت ١/ ٤٢٢) .

٣ – قال الإمام الشافعي في « اختلاف الحديث » في حديث ابن عمر رضي الله عنه : « لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته » : « مسند حسن الإسناد » . اهـ .

قال الحافظ ابن حجر في « النكت على كتاب ابن الصلاح » : ووُجد « هذا من أحسن الأحاديث إسناداً » في كلام علي بن المديني ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، ويعقوب ابن شيبة ، وجماعة .

قال : ولكن منهم من يريد بإطلاق « الحسن » المعنى الاصطلاحي ، ومنهم من لا يريده، فأما ما وُجد من ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يتعين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي ، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك ، فإن حكم الشافعي – رحمه الله – على

حديث ابن عمر رضي الله عنهما بكونه حسناً خلاف الاصطلاح ، بل هو صحيح متفق على صحته .

وأما أحمد ؛ فقال – فيما حكاه الخلال عنه – حين سئل عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر : أصح ما فيها حديث أم حبيبة رضي الله عنها ، وسئل عن حديث بسرة ، فقال : صحيح ، ثم قال حين سئل عن حديث أم حبيبة : هو حديث حسن . اهـ . فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح .

وقال : أما علي بن المديني ؛ فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده ، وعلله ، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي ، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذ البخاري ، ويعقوب بن شيبة وغير واحد ، وعن البخاري أخذ الترمذي . اهـ .

ثم قال بعد ذكر مثالين على ذلك : ولكن الترمذي أكثَرَ منه ، وأشاد بذكره ، و أظهر الاصطلاح فيه ، فصار أشهر به من غيره . اهـ . (انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح ١ / ٤٢٤ – ٤٢٩) .

قال السخاوي : ووُجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته، ولابن المديني في الحسن لذاته ، وللبخاري في الحسن لغيره . اهـ . (فتح المغيث ١/ ١٣٢) .

وقبل البدء في البحث في تعريف الحسن وحقيقته عند الترمذي نرى من الواجب أن نذكر تعريف الحسن وأنواعه عند الجمهور ، وذلك لمعرفة أن الترمذي في تعريفه للحسن الذي عرفه به في آخر جامعه « علله الصغير » هل ذهب فيه مذهب الجمهور ، أو سلك مسلكاً آخر ؟

الحسن عند الجمهور

من المعلوم أن « الحسن » عند أهل الحديث قسمان : حسن لذاته ، وحسن لغيره .

الحسن لذاته

هو الذي عرفه الخطابي بقوله : الحسن ما عُرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء . (معالم السنن)

وناقشه الحافظ ابن دقيق العيد ، فقال : هذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص ، ولا هي أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات ؛ فإن الصحيح أيضاً قد عُرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، فيدخل الصحيح في حد الحسن ، وكأنه يريد بهذا الكلام : ما عُرف مخرجه ، و اشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح . اهـ .(الاقتراح ص ١٦٢ – ١٧٦)

لذلك عرفه الحافظ ابن الصلاح بقوله : أن يكون من المشهورين

بالصدق والأمانة؛ غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنه في الحفظ ، والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَد ما ينفرد به من حديثه منكراً . (المقدمة ص ٣٤ ، ط الأشرفية ديوبند) .

وعبارة ابن الصلاح تفي بحقيقة الحسن لذاته تماماً ؛ وإن كان أيضًا ليس فيها كبير تلخيص ، فلخصها الحافظ في « النخبة » بعد تعريف الصحيح : « خبر الآحاد بنقل عدل ، تام الضبط ، متصل السند ، غيرمعلل ، ولا شاذ هو الصحيح لذاته » بقوله : « فإن خفَّ الضبط مع بقية الشروط ؛ فهو الحسن لذاته » .

وبالموازنة بين هذا التعريف ، وبين تعريف الحديث الصحيح نجد بينهما تشابهاً كبيراً ؛ حيث اتفقا في سائر الشروط عدا ما يتعلق بالضبط ، فالحديث الصحيح راويه تام الضبط ، وهو من أهل الحفظ والإتقان ، أما راوي الحديث الحسن ؛ فهو من خف ضبطه.

الحسن لغيره

هو الحديث الذي فيه ضعف غير شديد ؛ كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبة من يعتبَر به ، أو مدلساً لم يصرح بالسماع ، أو مختلطاً لم يتميز حديثه ، أو كان سنده منقطعاً ، واعتضد بمجيئه من غير وجه .

الحسن عند الإمام الترمذي

أما الإمام أبو عيسى الترمذي – رحمه الله – الفذّ العلَم في فنون الحديث ؛ فاتَّجه بهذه الكلمة اتجاهاً اصطلاحياً يغاير الاصطلاحَ العام مغايرةً مَّا ، وقد أكثر الإمام في جامعه من التعبير بالحسن بجانب كشفه عن مراده به في « كتاب العلل الصغير » فقال :

« وما ذكرنا في هذا الكتاب « حديث حسن » ؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا : كل حديث يُروى ، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويُروى من غير وجه نحو ذلك ؛ فهو عندنا حديث حسن » .

فانظر إلى تكريره كلمة « عندنا » في عبارة وجيزة ، وما ذلك إلا عناية منه بالتنبيه على أن « الحسن » في جامعه هو اصطلاح خاص له ، دون الاصطلاح العام المعروف عن المحدثين أمثال ابن المديني ، ويعقوب بن شيبة ، والبخاري وغيرهم .

وإيضاح ذلك يحتاج إلى تحليل مفصَّل لألفاظ التعريف ، فلنقف هنا لنطلع على خبايا هذا التعريف الجامع .

تحليل هذا التعريف :

قوله : « كل حديث يُروى » عام بمنزلة الجنس في الحد ، يشمل

أنواع الحديث ، و قد ميز المعرَّف عن غيره بثلاثة قيود ، هي بمنزلة الفصول .

القيد الأول :

« أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب » ، هذا قيد يُخرج حديث المتهم بالكذب ، فيدخل في الحسن :

١ – رواية الثقة .

٢ – ورواية الصدوق غير الضابط .

٣ – ورواية الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب .

٤ – وما كان بعض رواته سيء الحفظ ممن وصف بالغلط أو الخطأ .

٥ – أو مستوراً لم ينقَل فيه جرح ، ولا تعديل .

٦ – أو اختلف في جرحه وتعديله ، ولم يترجح فيه شيء .

٧ – أو مدلساً روى بالعنعنة .

٨ – أو مختلطاً بشرطه ، المراد أن يحمَل عنه الحديث بعد اختلاطه ، أما إذا تحمل الراوي الحديث عن الشيخ الثقة قبل اختلاطه ؛ فالحديث صحيح .

قال : فإن أوصاف هؤلاء لا تنافي شرط عدم الاتهام بالكذب ، لكن عدوله عن « ثقة » إلى « غير متهم » يشعر بأنه قاصر عن درجة الصحيح ،

فإنه لا يقال للسيف الصارم: خير من العصا . انتهى من « تدريب الراوي » للسيوطي .[1]

٩ – هذا ؛ ويدخل المنقطع أيضاً في الحديث الحسن ، فيخالف الحسنُ الصحيحَ في هذا الشرط كما خالف في غيره ، وذلك ظاهر حيث لم يشترط الترمذي الاتصال في الحديث الحسن ، وإنما اشترط نفي الشذوذ ، وتعددَ الطرق ، فإذا انتفى الشذوذ عن حديث الراوي الموصوف سابقاً ، وورد مثل ما رواه ، أو معناه من وجه آخر ؛ ترجح أنه ضبطه ، وحسن الظن براويه أنه حفظه ، وأداه كما سمعه ، ولذلك سُمِّي الحديث حسناً .

قال الحافظ في النكت (١/ ١٢٠) : « ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً ، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حساناً » اهـ .

(١) قلنا : ومقتضى صنيع الإمام الترمذي في الجامع – كما سيتضح قريبًا – أن الحسن عنده يشمل حديث الراوي « الثقة » الضابط أيضًا إذا رُوي من غير وجه بجانب شموله سائر الأنواع السبعة التي ذكرها السيوطي تحليلاً لتعريف « الحسن » المذكور ، فإن هناك أحاديث كثيرة رجالها كلهم ثقات أثبات ، بل وبعضها مروي بأسانيد موصوفة بأنها أصح الأسانيد كـ « مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر » ، وحكم عليها الترمذي بـ « حسن صحيح »، وما ذلك إلا لكون الحديث مرويًا من غير وجه مع كون رجال الإسناد كلهم ثقات .

قلنا: انظر للأمثلة على ذلك أرقام (١٠٨٧ ، ١٢٠٠ ، ١٢٣٢) من الجامع ، و أرقام : ١٠٢ ، ١٢٧ ، ١٩٨ ، ٢٤٥ ، ٢٨٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٤٤٨ ، ٥٩٦، ٦٢٧ في كتاب « حسن غريب في جامع الترمذي / دراسة وتطبيق » إضافةً إلى ما في القوائم الآتية قريبًا مما لا علة فيه سوى الانقطاع ، أو الإرسال ، أو مظنتهما ، وأما ما فيه علة الانقطاع منضمة إلى علة أخرى ؛ فكثير لا حاجة بنا إلى ذكره .

١٠ – بل ؛ ويدخل فيه أيضاً الحديث الذي اختُلف في إسناده وصلاً وإرسالاً ، أو رفعاً ووقفاً، أو في متنه زيادةً ونقصاً ، فيُحسِّن الترمذي الحديثَ المختلفَ فيه إذا اعتضد بمجيئه من وجه آخر وإن كان رواته ثقاتٍ ، وقد صرح بذلك غير واحد من النقاد منهم عبد الحق الأشبيلي ، والحافظ بدر الدين العيني .

أما عبد الحق ؛ فقال في حديثٍ للترمذي في (الصوم/ ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس) من طريق أبي أحمد ، ومعاوية بن هشام عن سفيان ، عن منصور ، عن خيثمة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت ، والأحد ، والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس . وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الحديث عن سفيان ولم يرفعه . فقال

عبد الحق الأشبيلي : والعلة المانعة له من تصحيحه أنه روي مرفوعاً وموقوفاً ؛ وذا عنده – الترمذي – علة . (انظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٣ / ٤٣٩ ، والحديث ٨٢ من « الحديث الحسن دراسة وتطبيق ») .

٢ – وأما العيني فقال في حديث للترمذي في (الصوم / شهرا عيد لاينقصان) من طريق خالد الحذاء ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ﵁ مرفوعاً : « شهرا عيد إلخ » ، وقال الترمذي : حسن ، وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن النبي ﷺ مرسلاً . فيقول البدر العيني في العمدة (١٠/ ٢٨٤) تطبيقاً لتحسين الترمذي هذا: رواه البخاري هذا الحديث من طريقين ، أحدهما من طريق إسحاق بن سويد ، والثاني من طريق خالد الحذاء ، وإنما اختار البخاري سياق المتن على لفظ خالد دون إسحاق بن سويد لكونه لم يُختَلَف في سياقه عليه ، كذا قاله بعضهم . قلت : كلا الطريقين صحيح عند البخاري ؛ لكنه انفرد بإخراجه من حديث إسحاق بن سويد ، وبقية الجماعة غير النسائي أخرجوه من حديث خالد الحذاء ، فيمكن أن يكون اختياره سوق المتن على لفظ خالد لهذا المعنى ، ومع هذا شك بعض الرواة في رفعه إلى النبي ﷺ ، ولهذا قال الترمذي : وقد رُوي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن النبي

ﷺ مرسلاً ، ولهذا حسنه الترمذي ، ولم يصححه لِما وقع فيه من الاختلاف في وصله وإرساله ، ورفعه ووقفه ، والاختلاف في لفظه اهـ . (انظر الحديث ٧٤)

قلنا : وانظر لمزيد الأمثلة التي لا سببَ لحطها عن درجة الصحة سوى الاختلاف سنداً أو متناً، أو سنداً ومتناً معاً : هذه الأرقام من كتاب « حسن غريب في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق » : ٣ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ١٤١ ، ١٤٧، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٧٦ ، وغيرها مما في القوائم الآتية في دراستنا هذه فيما بعد .

نصوص الأئمة

هذه خلاصة ما قال العلماء في توضيح تعريف الحسن عند الإمام الترمذي ، وإليك بعضَ نصوص الأئمة :

١ – قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٦) : فعلى هذا ؛ الحديث الذي يرويه الثقة العدل ، ومن كثر غلطه ، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً كله حسن بشرط أن لا يكون شاذاً ، مخالفاً للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة .اهـ .

٢ – قال الحافظ في النكت (١/ ١٢٠) : و ليس هو في التحقيق

مقصوراً على رواية المستور ، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ ، والموصوف بالغلط والخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس إذا عنعن ، وما في إسناده انقطاع خفيف ، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن للشروط الثلاثة .

٣ – قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ١٢٤) : فيشمل ما كان بعض رواته سيئ الحفظ ممن وصف بالغلط ، أو الخطأ ، أو مستوراً ، لم ينقَل فيه جرح ، ولا تعديل ، وكذا إذا نُقِلا ، ولم يترجح أحدهما على الآخر ، أومدلساً بالعنعنة ، أو مختلطاً بشرطه ، لعدم منافاتهما اشتراط نفي الاتهام بالكذب ، ولأجل ذلك مع اقتضاء كل منهما التوقف عن الاحتجاج به ، ولعدم الضبط في سيء الحفظ ، والجهل بحال المستور ، والمدلس ، وكذا لشموله ما به انقطاع بين ثقتين حافظين ، والمرسل الذي يرسله إمام حافظ لعدم اشتراطه الاتصال اشترط ثالثاً يعنى وروده من غير وجه. اهـ.

القيد الثاني

« أن لا يكون شاذاً » ، وللعلماء أقوال في بيان المراد من الشاذ ، والمتتبع لصنيع الترمذي في كتابه يعلم أن مراده بالشاذ هنا ما قاله الشافعي رحمه الله ، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه كما قال ابن رجب في شرح العلل (ص ٦٠٦) ، وقال في (ص ٦٢٤) : من جملة الغرائب المنكرة ما هو

شاذ المتن كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها ، أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها ، وهذا كما قاله أحمد في حديث أسماء بنت عميس : « تسلَّبي ثلاثاً ، ثم اصنعي ما بدا لكِ » إنه من الشاذ المطرح مع أنه قد قال به شذوذ من العلماء في أن المتوفى عنها لا إحداد عليها بالكلية ، وكذلك حديث طاووس عن ابن عباس رضي الله عنه في الطلاق الثلاث ، فقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه ، وإنه شاذ مطرح . انتهى .

القيد الثالث

« أن يُروى من غير وجه نحوه » يعني : يُروى الحديث من طريق أخرى ، فأكثر على أن تكون مثله (في الاعتبار) ، أو أقوى منه ، لا دونه (في الاعتبار) ليترجح به أحد الاحتمالين ، وكلما كثر المتابع ؛ قوِي الظن كما في أفراد المتواتر . (فتح المغيث ١/ ١٢٤).

ولكن لا يشترط أن يُروى الحديث بنفس لفظه في الطريق الأخرى ، بل يكفي أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أُخَر عن النبي ﷺ لأن المعتبر كما قال ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٦٠٧) : أن يُروى معناه من غير وجه ، لا نفس لفظه ، ويدلنا لذلك قول الترمذي : « يُروى نحوه » ، ولم يقل : « مثله » .

وقال : وقول الترمذي رحمه الله : « يُروى من غير وجه نحو ذلك »

، لم يقل : « عن النبي ﷺ »، فيحتمل أن يكون مراده : عن النبي ﷺ ، ويحتمل أن يحمَل كلامه على ظاهره ، وهو أن يكون معناه : يُروى من غير وجه ؛ ولو موقوفاً ليُستدَل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به ، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل : إنه إذا عضده قول صحابي ، أو عمل عامة أهل الفتوى به ؛ كان صحيحاً . اهـ .

قلنا : وهذا أيضًا موجود في غير موضع من جامع الترمذي ، فقد حسن القاصر عن درجة الصحيح بناءً على أنه ورد عن الصحابة ﷺ ، أو التابعين نحوذلك ، وإن لم يثبت مرفوعاً من غير ذاك الوجه . انظر مثلاً : (٣١٩٠ ، ٣٢١٤ ، ٣٢١٥) من الجامع مما قال فيه الترمذي : « حسن » فقط . وكذلك انظر أرقام : ٣٦ ، ٢٤٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٨ ، ٤٦٥ من كتاب « حسن غريب في جامع الترمذي / دراسة وتطبيق » ، فلا تجد في تلك المواضع عاضداً للحديث القاصر عن درجة الصحة سوى آثار الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم .

فقوله « رُوي نحوه من غير وجه » يشمل الصور التالية:

١ – وجود المتابعة التامة للراوي المتكلم فيه بأن يتابعه غيره في الرواية عن شيخه ؛ وإن كان إسناد ما فوقه غريباً .

٢ – وجود المتابعة القاصرة له بأن يجيء ذلك الحديث عن الصحابي

نفسه بإسناد آخر يلتقى بالاسناد الأول فوق شيخ الراوي المتكلم فيه إلى الصحابي .

٣ – وجود الشاهد كأن يُروى لفظ ذلك الحديث ، أو معناه بإسناد آخر عن صحابيٍ غير صحابيّ هذا الحديث الذي يراد تحسينه .

٤ – وجود أثر من أحد الصحابة أو التابعين ﷺ بأن يروى عنه ما يؤيد الحديث المراد تحسينه من قول أو فعل ؛ فإن ذلك مشعر بأن الحديث له أصل عن النبي ﷺ .

٥ – واجتماع الصور الأربعة كلها ، أو بعضها مع بعض في حديث ما ؛ فإن الكل اجتماعاً ، وافتراقاً يصدق عليه قوله : « يُروى نحوه من غير وجه » .

بل ونطاق العاضد عنده أوسع من ذلك ، فنراه قد يعتبر عاضداً للحديث الفرد ما تَوارَثَ عن النبي ﷺ طبقة عن طبقةٍ ؛ وإن لم يكن له إسناد آخر سوى ذاك الإسناد كما في حديث ابن المبارك ، عن يونس بن يزيد ، عن أبي علي بن يزيد ، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قرأ ﴿أن النفس بالنفس والعينُ بالعين﴾ ، قال الترمذي : حديث حسن غريب ، قال محمد : تفرد ابن المبارك بهذا الحديث عن يونس بن يزيد ، وهكذا قرأ أبو عبيد ﴿والعينُ بالعين﴾ اتباعاً لهذا الحديث . اهـ .

والحديث في إسناده أبو علي بن يزيد ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم : مجهول ، وقال الحافظ في التقريب : مجهول ، ولكن حسنه الترمذي لأن الرفع هي قراءة الكسائي من القراءات السبعة المتواترة .

نتيجة التحليل

فاتضح جلياً من هذا التحليل أن الحسن عند الإمام الترمذي عبارة عن نوعين :

أحدهما : الحديث الذي رجاله كلهم ثقات ، ومع ذلك قد رُوي من غير وجه يزيد الحديث قوةً إلى قوة .

والثاني : الحديث الذي في إسناده نوع قصور انجبر بالعاضد أعمَّ من أن يكون :

١ – صحيحاً فيه قصورٌ مّا ، وإن لم يعتد بذلك القصور عامة المحدثين ، فرجحوا تصحيحه مطلقًا .

٢ – أو حسناً لذاته يرتقي بالعاضد إلى درجة الصحيح لغيره .

٣ – أو ضعيفاً ، أو منقطعًا ونحوه يرتقي بالعاضد إلى درجة الحسن لغيره .

فتحسين الترمذي إنما هو تحسين بالغير ؛ ولكن بينه وبين تحسين عامة المحدثين بالغير عموم وخصوص مطلقًا ، فكل ما كان حسناً لغيره

في الاصطلاح العام كان حسناً عند الإمام الترمذي أيضًا ، وليس كل ما يحسنه الترمذي حسنًا بالغير في الإصطلاح ؛ فإن الترمذي كثيرًا ما يحسن أحاديث الثقات إذا كان مرويًا من غير وجه .

الفصل الثاني

في تعريف الحديث الصحيح ، وحقيقته ، وأنواعه

الفصل الثاني

في تعريف الحديث الصحيح ، وحقيقته ، وأنواعه

ومعلوم أن الإمام الترمذي قد فسَّر مراده بالحسن ، وفسر مراده بالغريب ، ولم يفسر مراده بالصحيح ، وذلك مشير إلى أنه مشى بكلمة « صحيح » على الاصطلاح العام المشهور لدى المحدثين من قبلُ ، ولنذكر هنا التعريف الجامع للصحيح ، وهو تعريف ابن الصلاح ، فقال :

« أما الحديث الصحيح : فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذًا ، ولا معللاً » .

قال : وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والشاذ ، وما فيه علة قادحة ، وما في راويه نوع جرح .

قال : فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث . وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في جود هذه الأوصاف فيه ، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في

المرسل . انتهى .

وأصل هذا التعريف تعريف الإمام الشافعي رحمه الله له في كتابه القيم « الرسالة » ، فقال رحمه الله :

« ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا : منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفا بالصدق في حديثه ، عاقلاً لِما يحدث به ، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، أوأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع ، ولا يحدث به على المعنى ؛ لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه ؛ لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أدى بحروفه ؛ لم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث ، حافظًا إن حدث به من حفظه ، حافظًا لكتابه إذا حدث من كتابه ، إذا شرك أهلَ الحفظ في حديث ؛ وافق حديثَهم ، بريئًا من أن يكون مدلِّسًا يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه ، أويحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات بخلافه ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه ؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ، ومثبت على من حدث عنه » .

قال الحافظ ابن رجب في شرح « العلل » للترمذي : فقد تضمن كلامه – رحمه الله – أن الحديث لا يُحتج به حتى يجمع رواته من أولهم إلى

آخرهم شروطًا :

أحدها : الثقة في الدين ، وهي العدالة ، وشروط العدالة مشهورة معروفة في كتب الفقه .

الثاني : المعرفة بالصدق في الحديث ، ويعني بذلك أن يكون الراوي معروفًا بالصدق في رواياته ، فلا يُحتج بخبر من ليس بمعروف بالصدق كالمجهول الحال ، ولا من يُعرَف بغير الصدق ، قال الشافعي : كان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يُقبَل ممن عُرف .

الثالث : العقل لِما يحدث به ، وقد رُوي مثل هذا الكلام عن جماعة من السلف ، فروى إبراهيم بن المنذر ، حدثني معن بن عيسى قال : كان مالك يقول : لا تأخذ العلم من أربعة ، وخذ ممن سوى ذلك ، لا تأخذ من سفيهٍ معلن بالسفَه وإن كان أروى الناس ، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس ؛ وإن كان لا يُتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ ، ولا من صاحب هوىً يدعو الناس إلى هواه ، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به .

وحكى الترمذي في « عِلله » عن البخاري قال : كل من لا يعرف صحيح الحديث من سقيمه لا أحدث عنه ، وسمى منهم زمعة بن صالح

، وأيوب بن عتبة .

الرابع : حفظ الراوي ، فإن كان يحدث من حفظه ؛ اعتُبر حفظه لِما يحدث به ، لكن إن كان يحدث باللفظ ؛ اعتُبر حفظه لألفاظ الحديث ، وإن كان يحدث بالمعنى ؛ اعتُبر معرفته بالمعنى ، واللفظ الدال عليه ، وإن كان يحدث من كتابه ؛ اعتُبر حفظه لكتابه .

الخامس : أن يكون في حديثه الذي لا ينفرد به يوافق الثقات في حديثهم ، فلا يحدث بما لا يوافق الثقات ، قال يونس بن عبد الأعلى : سمعتُ الشافعي يقول : ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثًا لم يروه غيره ، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثًا ، فيشذ عنهم واحد فيخالفهم .

السادس : أن لا يكون مدلِّسًا ، فمن كان مدلسًا عمن رآه بما لم يسمعه منه ؛ فإنه لا يُقبل منه حديثه حتى يصرح بالسماع ممن روى عنه ، وهذا الذي ذكره الشافعي قد حكاه يعقوب بن شيبة عن يحيى بن معين .

وقال الشاذكوني : من أراد التدين بالحديث ؛ فلا يأخذ عن الأعمش ، ولا عن قتادة إلا ما قالا : سمعناه .

وقال البرديجي : لا يحتج من حديث حميد إلا ما قال : حدثنا أنس .

ولم يعتبر الشافعي أن يتكرر التدليس من الراوي ، ولا أن يغلب على

حديثه ، بل اعتبر ثبوت تدليسه ؛ ولو بمرة واحد ، واعتبر غيره من أهل الحديث أن يغلب التدليس على حديث الرجل ، وفرقت طائفة بين أن يدلس عن الثقات أو عن الضعفاء ، فإن كان يدلس عن الثقات قُبل حديثه وإن عنعنه ، وإن كان يدلس عن غير الثقات ؛ لم يُقبَل حتى يصرح بالسماع [1]. انتهى ملخصًا من شرح العلل .

وقال الدكتور نور الدين عتر في « موازنته » (ص ١٥٠) : فتحديد الإمام الشافعي هذا هو مراد أبي عيسى الترمذي ، وقد استوفى شروط الحديث الصحيح وفقًا لِما عول عليه جماهير العلماء ، واعتبروه من الشروط في الصحة حسب ما عبره ابن الصلاح في تعريفه السابق ، فالحديث الذي استوفى هذه الشروط الخمسة هو الحديث الصحيح ، ولا يُشترط فيه تعدد الرواة ، بل إذا ثبت نقله بالشروط السابقة عن طريق الفرد الواحد ؛ فإنه حديث صحيح ، وهو حجة يلزم الأخذ به ، وذلك ما سار عليه الإمام الترمذي حتمًا حيث يُفرد الصحة في الحكم على الحديث ، فلذلك لم يحتج

---

(١) قلنا : ويبدو من الترمذي أنه اختار مسلك الإمام الشافعي في أمر التدليس أيضًا كما اختار مسلكه في أمر الشذوذ ، فنراه لا يصحح حديثًا معنعنًا من أحاديث الأعمش ، وقتادة ، وحميد ونحوهم إلا مراعِيًا لمجيئه من غير ذاك الوجه ، أو ملاحظًا لمجيئه مصرحًا بالسماع في إحدى الطرق ، وذلك جلي واضح من تفحص التطبيقات المفصلة .

لتفسيره . اهـ .

قلنا : وأيضًا حيث يقرنها بالغرابة ، بل وكثيرًا ما يسير على ذلك إذا قرنها بالحُسن أيضًا ؛ فإن الحديث في كثير من المواضع مستجمعٌ لشرائط « الصحيح لذاته » المذكورة فيما قبل ، فنراه يحكم مثلاً على حديث معن ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنه بقوله : « حسن صحيح » إذا كان مرويًا من غير ذلك الوجه ، ولكن ليس الأمر كذلك في كل المواضع ، بل في غالبها يكون المراد بكلمة « صحيح » : الصحيح بالغير كما سيأتي .

الصحيح بالغير

وهناك نوع آخر يسمى صحيحًا أيضًا ، ولكن بالغير والعاضد ، وهو الحديث الذي خف ضبط راويه قليلاً حيث لم يسقط إلى درجة الضعيف ، واعتضد حديثه بمجيئه من وجهٍ آخر ، فقال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته :

« إذا كان راوي الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر ، ورُوي مع ذلك حديثه من غير وجه ؛ فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح .

مثاله : حديث محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه :

أن رسول الله ﷺ قال : « لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » . فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان ، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوي من أوجه أخر ؛ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح ، والله أعلم . اهـ .

وقال الحافظ في النخبة وشرحها : وبكثرة طرقه (الحسن لذاته) يُصحَّح ، وإنما يُحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لأن للصورة المجموعة قوةً تجبر القدر الذي قصُر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح . اهـ

هذا بجانب ما قد اختلف العلماء في تسمية الحسن لذاته « صحيحًا » إذا رُوي من غير وجهٍ ، فمال الطيبي إلى أنه لا يُطلق عليه اسم « الصحيح » ، فقال : معنى قول ابن الصلاح : « ترقى من الحسن إلى الصحيح » : أنه يلحقه في القوة ، لا أنه عينه . وكذا يُفهَم من كلام الذهبي في « الموقظة » ، فإنه قال : فما في الكتابين بحمد الله تعالى رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ؛ ورواياتُه ضعيفة ، بل حسنة ، أو صحيحة . اهـ .

ولكن الحافظ ابن حجر قد جزم بتسميته « صحيحًا » في « شرح

النخبة » كما مر آنفًا ، وأصرح من ذلك قوله في « النكت على كتاب ابن الصلاح » : والحق من طريق النظر أنه يُسمى « صحيحًا » ، وينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح ، فيقال :

« هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل ، التام الضبط (أو القاصر عنه إذا اعتضد) عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذًّا ، ولا معلّلاً » . (النكت على كتاب ابن الصلاح ص ٤١٧) .

قلنا : وهذا القسم من الصحيح كثير وكثير في ما يحكم الترمذي عليه بـقوله : « حسن صحيح » كما سيتجلى ذلك قريبًا .

الفصل الثالث

في البحث عن حقيقة قوله « حسن صحيح »

الفصل الثالث

في البحث عن حقيقة قوله « حسن صحيح »

وقد أكثر الإمام الترمذي بوصف الأحاديث بـ « حسن صحيح » ، وقد سبق أن العلماء استشكلوا جداً هذا التعبير منه ، ووجه الإشكال ما تقرر لديهم من أن الحسن قاصر عن الصحيح ، فكيف يجمع بينهما في حديث واحد ، إن في هذا الجمع نفي ذلك القصور وإثباته ، فكيف يفعل ذلك الترمذي ؟

ولهم في التفصي عن هذا الإشكال تأويلات كثيرة تربو على خمس عشرة غالبها لا يُسمن ولا يُغني من جوع ، ولا نريد تتبع كل ما في المسألة من أقوال واحتمالات ، وإنما نعرض فيما يلي أهم هذه الأجوبة مع تناولنا بالمناقشات التي نوقشت بها تلك الآراء .

الأول : قال ابن الصلاح : إن ذلك راجع ، فإذا رُوي الحديث الواحد باسنادين : أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد صحيح ؛ استقام

أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح ، أي : إنه حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر . اهـ .

المناقشة : وقد اعترض عليه ابن دقيق العيد بأن الترمذي قال في أحاديث : « حسن صحيح » مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ، وفي كلام الترمذي في مواضع يقول : « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه » كحديث العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : « إذا بقي نصف شعبان ؛ فلا تصوموا » ، قال الترمذي فيه : « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ » . اهـ .

الثاني : قال ابن الصلاح أيضًا عقب جوابه الأول : « على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي ، وهو : ما تميل إليه النفس ، ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده » . اهـ .

المناقشة : وقد اعترضه ابن دقيق العيد أيضًا ، فقال : « ويلزم على هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسنَ اللفظ : أنه « حسن » ، وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم » .

وقال الحافظ ابن حجر : « ويلزم عليه أيضًا : أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه ، فإن كل الأحاديث حسنة اللفظ ، بليغة ، ولمَّا رأينا الذي وقع له هذا كثير الفرق ، فتارة يقول : « حسن » فقط ، وتارة : « صحيح » فقط ، وتارة : « حسن صحيح » ، وتارة : « صحيح غريب » ، وتارة : « حسن غريب » ؛ عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح مع أنه قال في آخر الجامع : « وما قلنا في كتابنا : « حديث حسن » ؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا » ، فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد ، فانتفى أن يريد حسن اللفظ » . اهـ .

الثالث : وأجاب ابن دقيق العيد في « الاقتراح » : أن الحسن لا يُشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن ، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة ؛ فالحسن حاصل لا محالة تبعًا للصحة لأن وجود الدرجة العليا – وهي الحفظ والإتقان – لا ينافي وجود الدنيا كالصدق ، فيصح أن يقال : « حسن » باعتبار الصفة الدنيا ، « صحيح » باعتبار العليا. اهـ.

قال السيوطي : وقد سبق ابنَ دقيق العيد إلى نحو ذلك ابنُ الموّاق ، وقد صرح الحافظ في النكت بأنه أقوى الأجوبة عن أصل الإشكال ، وقال : وشِبهُ ذلك قولهم في الراوي : « صدوق » فقط ، و« صدوق ضابط » ، فإن الأول قاصر عن درجة رجال الصحيح ، والثاني منهم ، فكما أن الجمع

بينهما لا يضر ولا يشكل فكذلك الجمع بين الصحة والحسن . اهـ .

المناقشة : ونوقش ذلك بوجهين :

١ – قال ابن سيد الناس كما في « التقييد والإيضاح » للعراقي : إنه اشترط في الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر ، ولم يُشترط ذلك في الصحيح ، فانتفى أن يكون كل صحيح حسنًا . اهـ .

٢ – ويلزم على هذا أن كل صحيح حسن مع أنه قد يصف الترمذي الحديث بـ « حسن صحيح » ، وقد يقتصر على قوله : « صحيح » فقط تارةً ، وأخرى على قوله : « حسن » فقط ، وهذا يقتضي أن « الحسن الصحيح » يتمايز عن « الصحيح » ، و« الحسن » المجردَين ، (تدريب ، والموازنة) .

الرابع : قال الحافظ ابن كثير : إن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن ، فالمقبول ثلاث مراتب ، الصحيح أعلاها ، والحسن أدناها، والثالثة ما يتسرب من كل منهما ، فإن كل ما كان فيه شبه بشيئين ، ولم يتمحض لأحدهما اختص برتبة مفردة ، كقولهم للمز ، وهو ما فيه حلاوة وحموضة : هذا حلو حامض ، أي مِزٌّ ، قال : فعلى هذا يكون ما يقول فيه « حسن صحيح » أعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح ، ويكون حكمه بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع

الحسن . (مقدمة تحفة الأحوذي ، وتدريب) .

المناقشة : وانتُقد هذا الجواب من وجهين :

الأول : أنه ليس عند المحدثين مثل هذا ، فهو مجرد تحكم ، ولذلك قال العراقي في « التقييد والإيضاح » : « وهذا الذي ظهر له تحكم ، لا دليل عليه ، وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي » اهـ .

والثاني : أنه تفسير مخالف لواقع الكتاب ، قال الحافظ ابن رجب في « شرح العلل » (ص ٦١٠) : وهذا بعيد جدًا ؛ فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة ، المتفق على صحتها ، والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة كـ « مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر » ، و« الزهري ، عن سالم ، عن أبيه » ، وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الحسن والصحة . اهـ .

الخامس : قال الحافظ ابن حجر في « النكت » (ص ٤٧٧) : وأجاب بعض المتأخرين عن أصل الإشكال بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث ، فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحًا عند قوم ، وحسنًا عند قوم ؛ يقال فيه ذلك .

المناقشة : وتعقبه الحافظ نفسه بوجهين ، فقال :

١ – ويتعقب هذ بأنه لو أراد ذلك ؛ لأتى بالواو التي للجمع ، فيقول : « حسن وصحيح » ، أو أتى بأو التي هي للتخيير أو التردد ، فقال : « حسن أو صحيح » ، ثم إن الذي يتبادر إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده ، لا بالنسبة إلى غيره ، فهذا يقدح في هذا الجواب .

٢ – ويتوقف أيضًا على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين ، فإن كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته ؛ فيقدح في الجواب أيضًا .

السادس : ثم إن الحافظ أتى بجواب سادس من عنده ، وهو مركب من جواب ابن الصلاح الأول ، ومن هذا الجواب الخامس الذي نقله عن بعض المتأخرين ، فقال في « النخبة » وشرحها : إن كان للحديث إسنادان فأكثر ؛ فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد ، حسن بإسناد آخر ، وغاية ما هنالك أنه حذف حرف العطف ، وكان الأولى أن يقول : « حسن وصحيح » ، وعليه فيكون ما قيل فيه : « حسن صحيح » فوق ما قيل فيه « صحيح » فقط لأن كثرة الطرق تقوي .

وأما إذا لم يكن له إلا إسناد واحد ؛ فالجمع بينهما للتردد الحاصل من الإمام المجتهد في الحديث أهو جامع لأوصاف الصحيح ، أم هو قاصر

عنها ؟ ولا يترجح أحدهما عنده، فاقتضاه الأمر إلى التعبير بهذا ، وغاية ما في التعبير أنه حذف منه حرف التردد ، وكان حقه أن يقول : « حسن أو صحيح » ، وعلى هذا فما قيل فيه : « حسن صحيح » دون ما قيل فيه « صحيح » لأن الجزم أقوى من التردد . انتهى ملخصاً.

وقال السيوطي : وهو الذي أرتضيه ، ولا غبار عليه . اهـ .

المناقشة : قلنا : وهذا الجواب وإن كان أحسن الأجوبة ؛ ولكن يرِد عليه ما إذا كان الحديث فرداً ، ووصفه الترمذي بالحسن والصحة معاً ، ولانجد خلافاً في توثيق رواته، وكذا يَرد عليه ما إذا كان الحديث مروياً بإسنادين فأكثر ، مستجمعًا لشرائط الصحة المجمع عليها، ومع ذلك وصفه الترمذي بقوله « حسن صحيح » .

وقد تنبه له تلميذ الحافظ ، القاسمُ بن قطلوبغا ، فقال فيما نقل عنه علي القارئ في شرح الشرح (٣٠٤) : يرد على هذا ما إذا كان كلا الإسنادين على شرط الصحيح ، ومن تتبع وجد صدق ما قلتُه فيهما . اهـ .

الجواب الصحيح عن أصل الإشكال

ونُرى – والله أعلم – أن أصل الإشكال المذكور نتيجةٌ لسفَر ذهن المستشكِل من اصطلاح الترمذي الخاص في الحسن إلى اصطلاح عام معروف لدى المحدثين ، والحق أن اصطلاح الإمام الترمذي في « الحسن »

لا ينافي « الصحيح » ، وتجلى لنا من خلال دراسة تفصيلة لسائر ما حكم عليه بقوله : « حسن صحيح » بمقارنة دراسة إخواننا السالفين في القِسم لِما حكم عليه بـ « حسن » ، وبـ « حسن غريب » أن الحسن عند الإمام الترمذي إنما هو عبارة عن :

« الحديث المروي بأكثر من طريق ، ولم يكن أحد رواته متهمًا بالكذب ، كما لا يكون شاذًا » .

والحسن بهذا المعنى يجامِع الصحيح من غير تكلف كما إنه يجامع الغريبَ بسهولة ؛ فإن الغرابة حينئذٍ غرابة إسناد ، لا مطلقة كما اتضح ذلك من « حسن غريب في جامع الترمذي / دراسة وتطبيق » لإخواننا السابقين . فعلى هذا يصدق التعريف على نوعين رئيسيَّيْن :

١ – الحديث الذي رجاله كلهم ثقات ، وليس فيه علة ، ومع ذلك قد رُوي من غير وجه يزيد الحديث قوةً إلى قوة ، فيحكم عليه الترمذي بـ « حسن صحيح » ، والغرض من التحسين بجانب التصحيح إذَنْ إنما هو رفع مظنة الغرابة ، وبيان أن الحديث يستجمع قوةً أكثر من استجماعه لشرائط الصحيح المصطلح ، وغير خافٍ أن المراد بالصحيح في مثل هذه المواضع : « الصحيح لذاته » البتة ، وهذه أقوى الأحاديث التي أخرجها الترمذي في الجامع . وعدد هذه الأحاديث في القدر الذي حكم عليه

الإمام بـ « حسن صحيح » : ٤٥٣ حديثًا فضلاً عما كان في ضمن ما يقول فيه : « حسن صحيح غريب » .

٢ – وعلى الحديث الذي في إسناده نوع قصور ينجبر بالعاضد من المتابعة والشهادة أعمَّ من أن يكون الإسناد :

(الف) صحيحاً فيه قصورٌ محتَمَل من جهة كلام في أحد الرواة إما مطلقًا ، وإما مقيدًا بشيخ دون شيخ ، وبمكان دون مكان ، وبوصف دون وصف ؛ وإن لم يَعْتَدَّ بذلك القصور جمهور المحدثين ، فرجحوا تصحيحه مطلقًا ، مثل الكلام في عبد الوهاب الثقفي في حديث « إنما الأعمال إلخ » ، ومثل الكلام في عبد الرزاق ، وله أحاديث كثيرة مما يحكم عليه بـ « حسن صحيح » ، والظاهر أن الترمذي يَعُدُّ مجيء الحديث من غير وجه جابرًا لذاك القصور الخفيف ؛ ولو كان الحديث في عداد الصحيح الذاتي لدى عامة المحدثين .

(ب) أوحسناً لذاته يرتقي بالعاضد إلى درجة « الصحيح لغيره » ، مثل أحاديث محمد بن عمرو بن علقمة ، وسهيل بن أبي صالح ، ومحمد بن إسحاق ، وعاصم بن بهدلة وخلق كثيرين ممن يُحكَم على حديثه بالحسن الذاتي ، ويرتقى بالعواضد إلى درجة الصحيح بالغير ، فقد حسن الترمذي ، وصحَّحَ لكثير منهم من أجل مجيئه من غير وجه إذا رأى حديثهم بالغًا

درجةَ الصحيح ، ويلتحق بذلك ما اختُلف فيه على أحد الرواة سندًا أو متنًا مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » ، فالمراد بالصحيح حينئذ هو « الصحيح لغيره » .

وقد يقتصر الإمام الترمذي لِمِثل هؤلاء على قوله : « حسن » ، أو « حسن غريب » – حينما كانت هناك غرابة – من غير تصحيح إذا رأى العاضدَ ضعيفًا قاصرًا عن ترقية الحديث إلى درجة « الصحيح » .

(ج) أو ضعيفاً ، أو منقطعًا ونحوه يرتقي بالعاضد إلى درجة الحسن لغيره ، ويقتصر الترمذي هناك على قوله : « حسن » ، أو « حسن غريب » ، ولا يكاد يصفه بالصحة ، اللهم إلا أن تتوفر هناك عواضد كثيرة قوية ، أو كان الراوي ممن أدى الترمذيَّ اجتهادُه إلى كونه من رجال الحسن لذاته ؛ وإن كان ضعيفًا عند الجمهور ، مثل سفيان بن وكيع ، وعاصم بن عبيد الله ، فيحكم بالصحة أيضًا ، ويكون المراد بالصحيح : « الصحيح بالغير » لا محالة .

والأمثلة على كل من هذه الأنواع كثيرة ، سنسوقها بالدلالة على أرقام الأحاديث فيما بعد .

تأييدات :

وهذا ما انتهينا إليه بعد دراستنا لكل الأحاديث التي حكم عليها

الإمام الترمذي بـ « حسن صحيح » ، ويتأيد ذلك بأقوال غير واحد من العلماء :

١ – فيتأيد إلى حدٍّ مّا[1] بكلام الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥) في شرحه لعلل الترمذي (ص ٦٠٦) ، فيقول :

« فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل ، ومن كثُر غلَطه ، ومن يغلب على حديثه الوهَم إذا لم يكن أحد منهم متهمًا كله حسن بشرط أن لا يكون شاذا مخالفًا للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد رُوي من وجوهٍ متعددة ، فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ ؛ فالحديث حينئذٍ « حسن صحيح » ، وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق الذين في حديثهم وهَم وغلَط إما كثير ، أو غالب عليهم ؛ فهو حسن ؛ ولو لم يُرو لفظه إلا من ذلك الوجه لأن المعتبر أن يُروى معناه من غير وجه ، لا نفس لفظه » . اهـ .

٢ – كما يتعزز ذلك تعززًا مًّا بكلام العلامة المحقق ، الفقيه محمد تقي العثماني – حفظه الله تعالى – في أماليه الدرسية لجامع الترمذي ، التي جمعها تلميذه الأستاذ رشيد أشرف السيفي باسم « درسِ ترمذي » في لغة « أردو » ، فيقول :

---

[1] وإنما قلنا : « إلى حد مًّا » لأن لنا وقفةً في كلام الحافظ ابن رجب ستأتي قريبًا .

« والقول الصحيح في ذلك أن الإمام الترمذي اصطلح بكلمة « حسن » اصطلاحًا خاصًا له ، مغايرًا لاصطلاح الجمهور بهذه الكلمة ، فلو نظر هؤلاء العلماء الكبار المستشكلون جمعه « الحسن » مع « الصحيح » في عبارة الترمذي التي عبر بها « الحسن » في « علله » الذي في آخر الجامع ؛ لَمَا اعترضهم أيُّ إشكال ، ثم ذكر لفظ تعريف الترمذي المذكور ، وقال : فالحسن عند الترمذي في ضوء تعريفه هذا : هو الحديث الذي خلا إسناده عن المتهم بالكذب ، وعن الشذوذ ، ومع ذلك قد رُوي نحوه من غير وجه ، فلا يَشترط للحسَن كونَ أحد رواته قاصرًا في الضبط كما يشترطه الجمهور ، وعلى هذا يجامع الحسنُ الصحيحَ عند الترمذي ، وبينهما عموم وخصوص ، الحسن عام ، والصحيح خاص ، يعني كل ما كان حسنًا حسب التعريف المذكور ؛ ورواته تامو الضبط ، وليس فيه علة يكون صحيحًا أيضًا ، وإلا فهو حسن فحسب ، دون الصحيح » . اهـ .

٣ – بل ويتقوَّى تمامًا بكلام الحافظ أبي الفضل العراقي (ت ٨٠٦) في شرحه لجامع الترمذي (كما نقله الشيخ نور الدين عتر في موازنته ص ٢٤٥) ، فيقول :

« ومن عادة الترمذي أن الحديث الحسن إذا رُوي من غير وجه ارتفع إلى درجة الصحة ، وقد صرح بذلك عند حديث محمد بن عمرو ،

عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، فصححه ، ثم قال : وحديث أبي هريرة ﷺ إنما صح لأنه قد رُوي من غير وجه » . اهـ .

٤ – كما يتقوَّى تمامًا أيضًا بكلام المحقق الدكتور نور الدين عتر حفظه الله ، الصادر منه دفاعًا عن انتقادات الذهبي على الإمام الترمذي ، فيقول :

« فالترمذي يحسن الحديث الضعيف لوروده من غير وجه ، كما أنه قد يخرج الحديث بإسناد دون الصحيح ، ويقول فيه : « حسن صحيح » لمجيئه من طريق آخر صحيح، ومن عادته أن يحكم على الحديث بالصحة إذا رُوي بأسانيد متعددة يتقوى بها ، ومن هنا يعترض على الترمذي من ينظر الإسناد الذي خرج به الحديث في كتابه ، فيجده دون الصحة ، أو أدنى من الحسن ، فينتقده بسبب الذهول عن اصطلاحه في كتابه » . اهـ.

هل « الحسن الصحيح » عند الترمذي أعلى أنواع الصحيح ؟

ولكن لنا وقفة على قول الإمام ابن رجب : « فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ ؛ فالحديث حينئذٍ « حسن صحيح » ، وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق الذين في حديثهم وهَم وغلَط إما كثير ، أو غالب عليهم ؛ فهو حسن » .

وكذا على قوله : « إنما يكون الحديث صحيحًا حسنًا إذا صح إسناده برواية الثقات العدول ، ولم يكن شاذًا ، ورُوي نحوه من غير وجه ، وأما الصحيح المجرد ؛ فلا يُشترط فيه أن يُروى نحوه من غير وجه ، فيكون حينئذ « الصحيح الحسن » أقوى من « الصحيح » المجرد » .

كما إن لنا وقفة أيضًا على قول العلامة محمد تقي العثماني : « كل ما كان حسنًا حسب التعريف المذكور ، ورواته تامو الضبط ، وليس فيه علة يكون صحيحًا أيضًا ، وإلا فهو حسن فحسب ، دون الصحيح » .

وذلك بأن معنى القولين : أن الترمذي يحكم بـ « حسن صحيح » دائمًا على ما كان « صحيحًا لذاته » فحسب ، الذي يكون رواته كلهم ثقات عدولاً مع اتصال السند ، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة إذا كان مرويًا نحوه من غير وجه ، وأما الصحيح بالغير، يعني : الحديث الحسن الذاتي الذي يرتقى بالعواضد إلى درجة الصحة ونحوُه ؛ فلا يصفه بالصحة البتة ، بل يقتصر فيه على قوله « حسن » فقط ، وهذا خلاف الواقِع الظاهر من استقراء ما حكم عليه بـ « حسن صحيح » في الجامع ، وانظر إلى الإحصائية التالية :

الأحاديث التي وصفها الترمذي بـ « حسن صحيح » على اتفاق النسخ ، أو التي ترجح وصفها بـ « حسن صحيح » حين اختلاف النسخ

يبلغ عددها ١٥١٧ حديثًا تقريبًا بحذف المكررات ، وهي على مراتب متفاوتة ، وجملتها كما يلي :

١ – الأحاديث التي رواتها كلهم ثقات ، ولم نطلع فيها على علة	٤٤٠
٢ – الأحاديث التي فيها راوٍ متكلَّم فيه بكلام يسير	٣١٥
ويلتحق بها ما فيه مُتكلَّمٌ فيه بكلام مقيد بشيخ دون شيخ ونحوه ، وهي :	٨٧
كما يلتحق بها أيضًا ما فيه عنعنة مدلس من المرتبة الثانية ، وهي :	٧٣
٣ – الأحاديث التي في إسنادها راوٍ من رجال الحسن لذاته[1] ، وهي :	٣٤٠
ويلتحق بها ما فيه عنعنة مدلس من المرتبة الثالثة ، وهي :	٩٢
كما يلتحق بها ما فيه اختلاف في الإسناد أو المتن ، وهي :	٩٢
٤ – الأحاديث التي فيها راوٍ ضعيف ، وهي :	٤٧
ويلتحق بها : ما فيه عنعنة مدلس من المرتبة الرابعة ، وهي :	٨
كما يلتحق بها ما فيه انقطاع في الإسناد ، وهي :	٢٣
الميزان :	١٥١٧

فانظر إلى هذه الإحصائية ، وفَكِّر في النسبة بين عدد الصحيح الذاتي (٤٤٠) ، وبين عدد الصحيح المنجبر – على اختلاف مراتبها – من مجموع الأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي بـ « حسن صحيح » (١٥١٧) فالأول نسبته إلى المجموع ٢٩ ٪ ، والباقي (٧١ ٪) واحد وسبعون في المائة

---

(١) أما معرفة صفات رجال الحسن لذاته فسيأتي الكلام عليها قريبًا .

من الصحيح المنجبر .

ولو تساهلنا في الحساب ، وضممنا إلى القسم الأول كلَّ أحاديث القسم الثاني ، التي فيها راوٍ متكلَّم فيه بكلام يسير وما يلتحق بها ، البالغ عددها (٤٧٥) – فإن كثيرًا من العلماء يصححونها مطلقًا ، على كثرة ما فيها مما يُتسامَح في تصحيحه تصحيحًا ذاتيا – ؛ لبلغ المجموع ٩١٥ حديثًا ، ونسبته المئوية إلى المجموع : ٦٠ ٪ ، يعني : ستون في المائة تقريبًا مما يقال له : « حسن صحيح » بمعنى أنه صح إسناده برواية الثقات العدول ، والباقي (٤٠ ٪) من الصحيح المنجبر اتفاقًا ، فلا يجوز إطلاق الصحة عليه من غير ملاحظة الجوابر والعواضد ، وهذا القدر أكثر من ثلُث المجموع ، والثلُثُ كثير .

أيُّ السبيلين أقوم ؟

فهاتان سبيلان : (١) سبيل الفرض والتقدير أولاً بأن الترمذي إنما يحكم على الحديث بـ « حسن صحيح » حينما يكون رواته كلهم ثقات ، ويكون مستجمعًا لشرائط الصحيح الذاتي ، فيصححه ، ثم يُحسنه أيضًا لأجل مجيئه من غير وجه ، وهذه سلكَها الحافظ ابن رجب ، ومن تبِعه من العلماء المتأخرين .

(٢) وسبيل الاعتراف بالتوسعة في مجال تصحيح الترمذي وتحسينه

، فيقال : إن الإسناد إذا كان مستجمعًا لشرائط الصحيح الذاتي ؛ يصححه بلا توقف ، ثم يحسنه أيضًا إذا كان له أكثر من طريق ، وأما إذا كان في الإسناد قصورٌ مّا ؛ فيتوقف في التصحيح أولاً، ثم يحسنه إذا كان الحديث مرويًّا من غير وجه مع دقة النظر في صلاحية الوجه الآخر عاضدًا ومرقيّا لإسناد الحديث إلى درجة الصحة ، فإن رآه صالحًا لترقيته إلى درجة الصحة؛ وصفه بالصحة أيضًا ، وإلا ؛ اقتصر على التحسين . وهذا الطريق سلكه الحافظ العراقي ، ومن تبعه من العلماء المتأخرين .

ولا يخفى على المتأمل في السبيلين أدنى تأمل أن الثانية هي الأسلم والأقوم من الأولى ، وقد قام على ذلك أدلة :

الدليل الأول : موافقتها لتصريح الترمذي

وذلك بأن الترمذي نفسه قد صرح إثر حديث صححه بأن تصحيحه هذا تصحيح بالغير ، كما نقل عنه الحافظ العراقي من قوله في حديث محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ، قال الترمذي : وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، عن زيد بن خالد ، عن النبي ﷺ ، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد ، عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح ، لأنه قد

رُوي من غير وجه عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ هذا الحديث ، وحديث أبي هريرة ﵁ إنما صح لأنه قد رُوي من غير وجه ، وأما محمد بن إسماعيل فزعم أن حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد أصح . اهـ .

فانظر إلى تصحيحه لحديث محمد بن عمرو – وهو من رجال الحسن لذاته – عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وإلى تعليلِه بأن الحديث من مسند أبي هريرة ﵁ قد رُوي من غير وجه ، وهذا يعني أن محمد بن عمرو لم يخطئ في روايته عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ﵁ ؛ وإن كان غيره قد رواه عن أبي سلمة ، عن زيد بن خالد ﵁ ، فيحتمل أن يكون أبو سلمة سمعه من أبي هريرة ، وزيد بن خالد معًا ، فرواه على الوجهين .

مستوى راوي الحسن لذاته :

وقبل التعرض لبيان الدليل الثاني يجب علينا الإجابة عن سؤال هامٍّ يتَّجه إلينا ، وهو: ما هو مستوى راوي الحسن لذاته عندكم ؟ وبعبارة أخرى ما هو المقدار لخفة ضبط الراوي لتقِلَّ درجتُه عن درجة راوي الصحيح الذاتي ، ويرتفع حديثه إلى الصحيح بالغير ؟

والجواب : أن هذا السؤال قد صار مفروغًا عن الجواب من إخواننا الماضين في القِسم سنة ١٤٢٥هـ ، الدارسين لأحاديث الترمذي التي وصفها بـ « حسن » فقط ، فتتميمًا للفائدة نعرض خلاصة مفيدة لِما كتبوه

مستفيدين من البحث الماتع للعلامة الدكتور وليد حسن العاني رحمه الله ، فقالوا :

قبل أن نبدأ البحث في هذه الناحية نرى من الواجب أن نتذكر أن الحسن أيضاً مختلف المراتب كالصحيح .

فقال الحافظ في « النزهة » : « فإن خف الضبط مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح ، فهو الحسن لذاته ، وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به ، وإن كان دونه ، ومشابه في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض ، وبكثرة طرقه يُصحَّح » . اهـ .

وهذا يعني : أن له مراتب كمراتب الصحيح ؛ إلا أن ابن حجر هنا لم يقدم لنا الأمثلة مفصلة كما قدمها في مراتب الصحيح، بل اكتفى في نهاية ذكره لمراتب الصحيح بأن قال: « وهي – يعني المرتبة الثالثة من مراتب الصحيح – مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به حسناً كمحمد بن إسحاق ، عن عاصم بن عمر ، عن جابر . وعمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده . وقس على هذه المراتب ما يشبهها » اهـ . فقد اكتفى الحافظ بالإتيان بمثالين لأعلى مراتب الحسن الذاتي ، وأهمل ما دونها من المراتب .

وقال الذهبي في الموقظة : « فأعلى مراتب الحسن : بهز بن حكيم ،

عن أبيه ، عن جده . ومحمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . وابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم التيمي . و أمثال ذلك ، وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن ، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذا الطريق ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح ، ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة ، يتنازع فيها ، فبعضهم يحسنونها ، وآخرون يضعفونها ، كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاة ، وخصيف ، ودرَّاج أبي السمح ، وخلق سواهم . انتهى .

فاجتمع عندنا من هذين النصين خمسة أمثلة لمراتب الحسن الذاتي ، فنوازن بين هذه الأمثلة وبين ما حكم به الحافظ على رواتها في التقريب ، فإن ما فيه من أقوال الجرح والتعديل تجاه رواة الكتب الستة وبعض ملحقاتها عصارة عادلة بعد جهد جهيد ، وفكر متواصل من إمام موسوعي يقِظ ثقة قضى ستين سنة في دراسة مراتب الرواة وأحوالهم .

	الحسن الذاتي	حكم الحافظ عليه
١	بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده	صدوق
٢	عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده	صدوق
٣	محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه	صدوق له أوهام

٤	محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر رضي الله عنه	صدوق يدلس، و رمي بالتشيع
٥	محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي	صدوق يدلس، و رمي بالتشيع

ففي المثال الثالث ، والرابع ، والخامس نجد رواةً أدخلهم ابن حجر في المرتبة الخامسة . وأما بهز بن حكيم ، وعمرو بن شعيب ؛ فقد أدخلهما في المرتبة الرابعة ، ولا يظن ظان أن الذهبي ، وابن حجر حكما بـ « حسن » رواية بهز بن حكيم ، وعمرو بن شعيب ؛ وهما صدوقان ، فيحكم على رواية كل صدوق بالحسن ، كلا ؛ فالوجه الذي نزل سنداهما إلى رتبة الحسن هو الاختلاف في روايتهما عن أبيهما ، عن جدهما ، ليس لكونهما صدوقين .

و« الصدوق » هو من أصحاب **المرتبة الرابعة** في التقريب ، الذين يشير إليهم الحافظ بـ « صدوق » ، أو « لا بأس به » ، أو « ليس به بأس » ، ويصلُحون لأن يصحَّح حديثهم ، وليسوا من أصحاب الحسن الذاتي ، ولنضرب لذلك أمثلة ممن قال فيه الحافظ : « صدوق »، وقد صحح له هو ، أو غيره من الأئمة .

وليكن القارئ على ذُكر أن « الصدوق » عند الحافظ في التقريب

عبارة عن الراوي التام الضبط والإتقان ، الذي يوثقه جماعة من النقاد ، فيشذ عنهم واحد فأكثر من النقاد يخالفهم في التوثيق ، فابن حجر يتوقف عنده ، ويدرُسه هل له وجه معتبر أم لا ؟ فإن كان له وجه معتبر ؛ جعل هذا الراوي من المختلَف فيه ، ووضعه في المرتبة الخامسة (سيأتي الكلام على حكمها) ، وإن لم يكن له وجه معتبر – يعني : هو جرح غير معتبر ، لكن لا بد من وضعه في الحسبان حين الحكم – فعند ذلك يضعه ابن حجر في المرتبة الرابعة ، ويعبره بـ « صدوق » ، أو « لا بأس به » ، وإن كان الجرح غير معتبر عنده بالكلية ، ويجب أن يطرح بالمرة ؛ يرفعه ابن حجر إلى المرتبة الثالثة ، فيقول : « ثقة » ، فصدوق الحافظ هذا لا شك أنه يصلح لأن يُصحَّح حديثه ، وقد صحح المحدثون الجهابذة فعلاً لهؤلاء الصدوقين ، مثلاً :

١ – حبيب بن سالم الأنصاري : لا بأس به ، صحح له البخاري (علل الترمذي ١/ ٢٨٥) .

٢ – عمرو بن شعيب ، عن أبيه : صدوقان ، صحح لهما البخاري (علل الترمذي ١/ ١٦١، ٢٨٨) ، و ابن المديني (تلخيص الحبير ٢/ ٨٤).

٣ – يزيد بن أبي مريم : لا بأس به ، صحح له البخاري . (العلل ١/ ٧٠٢).

وغيرهم كثير ، وقد أحصى العاني (٢٤٧) راوياً من هذه المرتبة أخرج لهم البخاري ، ومسلم متفقين ومفترقين ، ومعلوم من حال من أخرج له البخاري ومسلم على سبيل الاحتجاج لا على سبيل الاعتبار والاستشهاد أن أغلب هؤلاء – إن لم يكونوا جميعهم – روى لهم صاحبا الصحيح على سبيل الاحتجاج ، وقد صرح بذلك غير واحد من العلماء، وكذلك ذكر العاني ٢١ صدوقًا وما شاكله ، وصحح له الأئمة النقاد ، وفيهم الحافظ نفسه ، ولا نطول بذكرهم هنا ، فاتضح جلياً أن « الصدوق » وما شاكله في التقريب من رجال الصحيح الذاتي .

وأما رجال الحسن الذاتي ؛ فهم أصحاب المرتبة الخامسة والسادسة ، أما أصحاب الخامسة ؛ فهم صدوقون غير تامي الضبط والإتقان ؛ وهم الذين يختلف النقاد فيهم توثيقًا وتجريحًا ، فمنهم من يقبل حديثهم نظرًا إلى صدقهم وجلالتهم ، ومنهم من يتركهم نظرًا لسوء حفظهم ، ويعبرهم الحافظ بـ « صدوق سيئ الحفظ » ، أو « صدوق يهم » ، أو « صدوق له أوهام » ، أو « صدوق يخطئ » ، أو « صدوق تغير بأخرة » ، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة ، كالتشيع ، والقدر ، والنصب ، والإرجاء ، والتجهم مع بيان الداعية من غيره ، وحديثهم في الدرجة الأولى من الحسن الذاتي .

وقد تأيد ذلك بنصوص كثيرة من العلماء الجهابذة ، مثلاً :

١ – هذا ابن القطان يقول : عبد الله بن صالح كاتب الليث صدوق ، ولم يثبت عليه ما يُسقِط حديثه ؛ إلا أنه مختلَف فيه ؛ فحديثه حسن .

٢ – وهذا ابن الصلاح يقول : محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق، و الصيانة؛ لكنه لم يكن من أهل الإتقان؛ حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، و وثقه بعضهم لصدقه، و جلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن .

٣ – وهذا الحافظ ابن حجر يقول في « النكت » : هشام بن سعد قد ضُعِّف من قِبل حفظه ، و أخرج له مسلم ؛ فحديثه في رتبة الحسن .

فيظهر من خلال هذه النصوص أن الحديث الذي يرويه الراوي الذي تجاذبته أطراف التوثيق ، وأطراف التضعيف معًا ، ولم يترجح إلحاقه بمن فوقه ، ولا بمن دونه ؛ يكون على مرتبة الحسن التي هي بين مرتبتي الصحيح والضعيف . وإليك بعض النماذج :

١ – علي بن عبد الله البارقي ، قال الحافظ : صدوق ربما أخطأ . قال البيهقي : احتج به مسلم . (تلخيص الحبير ٢/ ٢٢) .

٢ – إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي : صدوق يهم . قال الحافظ في هدي الساري : إن الشيخين احتجا به .

٣ ـ سلم بن زَرير ، أبو يونس البصري : وثقه أبو حاتم ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، لم يلخص له الحافظ حكماً ، وحقه أن يقول : صدوق ربما وهِم ؛ لأنه مختلف فيه ، قال الحاكم : أخرج له البخاري في الأصول . (هدي الساري) . وغيرهم من الكثيرين ممن احتج به الشيخان اجتماعًا ، أو انفراداً ، أو استشهدا به في صحيحهما .

هذا ، وقد صنف الذهبي كتابًا باسم « معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » ذكر فيه الكثيرين من أصحاب هذه المرتبة ، وقال : هؤلاء ليسوا بضعفاء ، ولا يقل حديثهم عن درجة الحسن ، مثلاً :

١ – أسامة بن زيد الليثي ، لا العدوي : قال الحافظ في التقريب : صدوق يهم .

٢ – أشهل بن حاتم : قال الحافظ : صدوق يخطئ .

٣ – حجاج بن أرطاة : قال الحافظ : صدوق كثير الخطأ و التدليس .

٤ – عبد الله بن عبد الله أبو أويس : قال الحافظ : صدوق يهم .

٥ – عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي : قال الحافظ : صدوق يخطئ ويهم .

٦ – المطلب بن زياد : قال الحافظ : صدوق، ربما وهم .

٧ ـ إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي : قال الحافظ : صدوق ضعيف الحفظ .

٨ – سالم بن نوح العطار : قال الحافظ : صدوق له أوهام .

٩ – النعمان بن راشد : قال الحافظ : صدوق سيئ الحفظ .

١٠ – هشام بن سعد المدني : قال الحافظ : صدوق له أوهام .

وأقوى من ذلك كله أن الحافظ ابن حجر مصنف « التقريب » نراه يحسن في كتبه الحديثية كثيرًا لأصحاب هذه المرتبة ، مثلاً :

١ – محمد بن إسحاق : صدوق يدلس ، ورمي بالتشيع والقدر . وقد حسن له في « القول المسدد » (ص ١٥) ، وضربه مثلاً للحسن الذاتي في نزهة النظر .

٢ – الجراح بن مليح والد وكيع : صدوق يهم . قوى حديثه في القول المسدد (ص ٢٥) .

٣ – عاصم بن بهدلة : صدوق له أوهام . حسن له في الإصابة في ترجمة عمر بن أبي وقاص .

٤ – فليح بن سليمان الخزاعي : صدوق كثير الخطأ. حسن له في التلخيص (١/ ٨٤) .

٥ – محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي : صدوق له أوهام

. حسن له في التلخيص (١/ ٣٧، ٧٣) .

٦ – عبد الرحمن بن أبي الزناد : صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ، وكان فقيهاً. حسن له في تغليق التعليق (٢/ ٤٣) .

٧ – عبد الله بن شريك العامري الكوفي : صدوق يتشيع ، أفرط الجوزجاني ، فكذبه . حسن له في تغليق التعليق (٢/ ٢٣١) .

٨ – أبو جعفر الرازي عيسى بن أبي عيسى : صدوق سيئ الحفظ . حسن له في تغليق التعليق (٥/ ٤٢٥) ، والتلخيص (٢/ ١٩) .

٩ – خالد بن خداش البصري : صدوق يخطئ . وحسن له في تغليق التعليق (٤/ ٣٧٢) .

١٠ – عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي : صدوق فيه لين . حسن له في التغليق ٤/ ٤٦١) ، وفي التلخيص (٢/ ١٧) .

وأما أصحاب المرتبة السادسة ؛ فهم صِنفان : صِنفٌ

يعبرهم الحافظ بـ « مقبول » ، وصنفٌ يعبرهم بـ « لين الحديث » .

أما المقبول ؛ فهو من ليس له من الحديث إلا قليل ، ولم يثبت فيه ما يترك به حديثه، ويُتابع على كل حديثه ، أو على الأكثر منه .

وأما لين الحديث ؛ فهو أيضًا قليل الحديث ، ولم يثبت فيه ما يُترك به حديثه ، ولكنه لا يتابَع على كل حديثه ، أو على الأكثر منه .

فالركن الأساسي عند ابن حجر لهذه المرتبة هو قلة الحديث ، ومن كان عنده الحديث ، أو الحديثان ، أو ثلاثة إلى عشرة ، ففي الغالب يكون ضبطه لها أكثر من ضبط صاحب الأحاديث الكثيرة ، ولذلك ترى الخلاف واسعاً بين العلماء في المرتبة الأعلى من هذه المرتبة ، بينما لا يكاد يظهر في هذه المرتبة ، ففي الغالب يكون في عداد المجاهيل ؛ لكن ورود التوثيق لهذا الراوي من إمام معتبر، أو أكثر ، ووجود المتابعة هما الذان يرفعان من شأنه ، و يخرجانه إلى مرتبة المقبولية .

قال الذهبي في الموقظة : « من أخرج له الشيخان على قسمين : أحدهما من احتجا به في الأصول ، و ثانيهما : من خرجا له متابعة ، وشهادة ، واعتباراً ، فمن احتجا به أو أحدهما ، ولم يوثق ، و لاغمِز ؛ فهو ثقة ، حديثه قوي » .

وقال في الميزان في ترجمة حفص بن بُغيل : قال ابن القطان : لا يُعرَف له حال ، وقال في موضع آخر في ترجمة مالك بن خير الزبادي : قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته ، قلت (الذهبي) : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ؛ فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمامٌ عاصَرَ ذلك الرجل ، أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته ، و هذا شيء كثير ، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثيرون ، مستورون ، ما ضعفهم أحد ، و

لا هم بمجاهيل .

وقال في موضع آخر (٣/ ٤٢٦) : وفي رواة الصحيحين عدد كثير، ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه ؛ إن حديثه صحيح .

فالذهبي جعلهم ثقات ، وجعلهم مستورين ، وجعل حديثهم صحيحاً ، وهم الذين عنى ابن حجر ، فجعلهم من المقبولين . وحديث المقبول أيضًا حسن لذاته ، ولكن من الدرجة الثانية .

وقبل أن نستعرض تحسينات العلماء لأصحاب هذه المرتبة نرى من المناسب أن ننبه على أن العلماء إذا وصفوا حديثاً بالحسن الذاتي ؛ فإنما يلاحظون الاسناد بعينه الذي ورد به ذاك الحديث من غير ملاحظة إلى طرقه الأخرى ، فهذا الإمام البخاري عند ما يحسن حديثاً بعينه فمراده بالتحسين سند الحديث ، وليس أصله ، فهو قد يُسأل عن حديث واحد؛ وله أسانيد ، فتراه يحسن سنداً ، ويضعف آخر مما يدل على أن تحسينه منصرف إلى إسناد بعينه لا إلى متن الحديث ، و نوضح ذلك بمثال :

قال الترمذي في العلل (١/ ١١٨) بعد ما أخرج بإسناده من طريق أبي سلمة، عن عائشة « ويل للأعقاب من النار »، ومن طريق سالم مولى دوس ، عن عائشة ، ومن طريق أبي سلمة ، عن معيقيب نحوه ، قال :

فسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن ، و حديث سالم عن عائشة حديث حسن ، وحديث أبي سلمة عن معيقيب ليس بشيء ، كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه ، فلا أحدث عنه ، و ضعف أيوب بن عتبة جداً .

وإليك نماذجَ من تحسينات العلماء لحديث المقبول :

١ – حديث أبي عبد الله الأشعري أخرجه ابن ماجه (الطهارة/ غسل العراقيب) عن العباس بن عثمان، و عثمان بن إسماعيل الدمشقيان، عن الوليد بن مسلم، عن شيبة الأحنف، عن أبي سلام الأسود، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي عبد الله الأشعري، عن خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، و عمرو بن العاص كل هؤلاء سمعوا من رسول الله ﷺ قال: «أتموا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» قال البخاري : حديث أبي عبد الله الأشعري حسن .

وفي إسناده أبو صالح الأشعري ، وشيبة بن الأحنف مقبولان.

٢ – حديث أبي بكرة رضي الله عنه عند ابن ماجه (الطهارة/ المسح على الخفين) من طريق المهاجر أبي المخلد، عنه عن النبي ﷺ أنه رخص للمسافر إذا توضأ ، ولبس خفيه، ثم أحدث وضوءاً أن يمسح ثلاثة أيام، و لياليهن، وللمقيم يوماً، وليلة.

قال الترمذي في العلل (١/ ١٧٦) : سألت محمدا عن هذا الحديث ، فقال : حديث أبي بكرة حسن . اهـ . وفي إسناده : المهاجر ، مقبول .

٣ – حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند الترمذي (البيوع / استقراض البعير أو الشيء من الحيوان) من طريق زيد بن عطاء بن السائب ، عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « غفر الله لرجل كان قبلكم ، كان سهلاً إذا باع ، سهلاً إذا اشترى ، سهلاً إذا قضى » .

قال الترمذي في العلل (١/ ٥٣١) : سألت محمدًا عن هذا الحديث ، فقال : هو حديث حسن . اهـ . وفي إسناده زيد بن عطاء بن السائب مقبول .

٤ – حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ليُّ الواجد يحل عرضه، و عقوبته » . قال الحافظ في الفتح (ح ٢٤٠١) : إسناده حسن ، وذكر الطبراني : لا يُروى إلا بهذا الإسناد . وفي إسناده محمد بن ميمون ، وهو مقبول .

٥ – حديث علي رضي الله عنه أخرجه ابن حجر في التغليق (٢/ ٤٤٢) بسنده عن غزوان بن جرير ، عن أبيه قال : كان علي رضي الله عنه إذا قام إلى الصلاة إلخ . وقال : رواه أبو بكر بن أبي شيبة ، وهو إسناد حسن ، وغزوان هو والد فضيل بن غزوان . اهـ . قلنا : وفي إسناده غزوان ، وأبوه جرير ، كلاهما

مقبولان .

هذا ، وفي تغليق التعليق أحاديث كثيرة حسنها ابن حجر، وكذلك في المستدرك على الصحيحين للحاكم ، والصحيح لابن خزيمة كثير من الأحاديث صححاها ، وفي أسانيدها مقبولون .

والصنف الآخر من هذه المرتبة من يصفه ابن حجر بـ « لين الحديث » وهو الراوي المقبول إذا تفرد بحديث ما ، ونرى النقاد يحسنون له أيضاً تحسيناً ذاتياً . مثلاً :

حديث عثمان رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته » أخرجه أبو داود ، والترمذي، وابن ماجه في الطهارة من طريق عامر بن شقيق ، عن أبيه ، عنه رضي الله عنه[1] وحديث صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قد رُوي عن عثمان رضي الله عنه من وجوه كثيرة ، رواها من هو أوثق ، وأجل من عامر، وليس في حديث واحد منهم تخليل اللحية ، وهذه الزيادة تفرد بها عامر بن شقيق هذا ، وهو لين الحديث .

قال الترمذي في العلل (١/ ١١٤) : قال محمد : أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان ، ثم قال البخاري : هو حسن .

ومن الجدير بالذكر هنا أن حديث عامر بن شقيق هذا جعله السخاوي في فتح المغيث مثالاً للحسن الذاتي ، ولكنَّ حديث « لين

الحديث » حسنٌ لذاته من الدرجة الثالثة .

الدليل الثاني : اعتضادها بصنيع الإمام الترمذي

والدليل الثاني على تصحيح الإمام الترمذي تصحيحًا بالغير بجانب تصحيحاته الذاتية : هو أننا نراه كثيرًا مَّا يُخرج الحديث بإسناد فيه راوٍ متكلَّم فيه ، فيُردفه بإسناد آخر للتنبيه على أن الراوي المتكلَّم فيه لم ينفرد بالحديث ، بل هو متابَع بغيره متابعةً تامة ، أو قاصرة ، وكثيرًا ما يكتفي بالإشارة إلى طريق آخر له ليفيد أن الإسناد معتزٌّ بغيره ، والأمثلة على ذلك متوفرة بكثرة يسبِّب عرضُ جميعها لملال القارئ الكريم ، فلنكتف بغيض من فيض :

١ – أخرج حديث رافع بن خديج رضي الله عنه في (الصلاة / ما جاء في الإسفار بالفجر ، ١٥٤) من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر ، عن محمود بن لبيد ، عنه مرفوعًا : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » ، ومحمد بن إسحاق صدوق يدلس ، ورُمي بالتشيع والقدر ، فقال : وقد روى شعبة والثوري هذا الحديث عن محمد بن إسحاق ، ورواه محمد ابن عجلان أيضًا عن عاصم بن عمر . قال : وفي الباب عن أبي برزة الأسلمي ، وجابر ، وبلال رضي الله عنهم . وقال : حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح .

٢ – وأخرج حديث أبي هريرة ﵁ في الخروج من المسجد بعد الأذان (٢٠٤) من طريق إبراهيم بن المهاجر ، عن أبي الشعثاء ، عنه ﵁ ، وإبراهيم بن المهاجر صدوق لين الحفظ ، فقال الترمذي بعد حكمه عليه بـ « حسن صحيح » : وقد روى أشعث بن أبي الشعثاء أيضًا هذا الحديث عن أبيه .

٣ – وأخرج حديث المغيرة ﵁ في (الإمام ينهض في الركعتين ناسيًا ، ٣٦٥) من طريق يزيد بن هارون ، عن المسعودي ، عن زياد بن علاقة ، عنه ﵁ ، والمسعودي صدوق اختلط قبل موته ، ورواية يزيد بن هارون عنه بعد اختلاطه ، وزياد بن علاقة ثقة رُمي بالنصب ، فقال بعد ما حكم عليه بـ « حسن صحيح » : وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة ﵁ ، عن النبي ﷺ .

٤ – وأخرج حديث ابن عمر ﵁ (في الإشارة في الصلاة ، ٣٦٨) من طريق هشام ابن سعد ، عن نافع ، عنه ﵁ ، وهشام بن سعد تُكلم فيه بجرج شديد ، ولخص له الحافظ : صدوق ، له أوهام ، ورُمي بالتشيع . ثم قال بعد حكمه عليه بـ « حسن صحيح » : وقد رُوي عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر ﵁ نحوه إلخ ليكون جابرًا لضعف هشام بن سعد .

٥ – وأخرج حديث ابن عباس ﵁ (في الاستسقاء ، ٥٥٨) من طريق حاتم بن إسماعيل ، عن هشام بن إسحاق ، عن أبيه ، عنه ﵁ .

وحاتم بن إسماعيل صدوق يهِم صحيح الكتاب ، وشيخه هشام مقبول ، فأردفه بإخراج الحديث من طريق سفيان عن هشام بن إسحاق بجانب ما له من شواهد في الباب ، ليتلافي بذلك ما تقاصر به حديث حاتم بن إسماعيل ، وحكم عليه بـ « حسن صحيح » .

ولنكتف بهذا القدر مع وجود مئاتٍ في الجامع من « الحسن الصحيح » مما في إسناده الأصل راوٍ متكَلَّم فيه من درجة الحسن الذاتي فما دونه ، فأردفه المصنف بإسناد آخر جابرٍ لنقصان الإسناد الذي أخرج به الحديث أولاً ، وما أكثر ما يشير إلى الجوابر بمثل قوله : « وقد رُوي الحديث عن فلان من غير وجه » ، و« قد رواه غير واحد عن فلان مثل حديث فلان » ، وقد كنا أفرزنا جميع تلك النصوص من الجامع ، فنضرب عنها صفحًا خوفًا لملال الطول ، ولكن نُلفِّتُ نظرَ القارئ الكريم إلى هذه الأمثلة الثلاثة :

١ – أخرج في (الديات / باب في من يقتل نفسا معاهِدةً ، ١٤٠٣) من طريق مَعْدِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنِ ابْنِ عَجْلاَنَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَلاَ ! مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ؛ فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللهِ ، فَلاَ يُرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » . ثم قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ ، وقَالَ :

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

واتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، كما نقله أيضًا المزي في الأطراف، و المنذري في الترغيب . وقال الحاكم (٢/ ١٢٧) : على شرط مسلم .

ومعدي بن سليمان قال أبو زرعة : واهي الحديث ، يحدث عن ابن عجلان بمناكير . وقال النسائي : ضعيف . وقال الشاذكوني : كان من أفضل الناس ، وكان يعد من الأبدال . وقال ابن حبان : يروي المقلوبات عن الثقات ، والملزقات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . اهـ . وقال الترمذي نفسه في العلل نقلاً عن البخاري : منكر الحديث ، ذاهب . اهـ .

ولما كان معدي بن سليمان هذا صدوقًا صالحًا في نفسه ، والكلام فيه إنما هو من جهة سوء الحفظ والنكارة ، وقد رُوي حديثه هذا عن أبي هريرة ﵁ من غير هذا الوجه كما يفيد قوله : « وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ » بجانب اعتضاده بالشواهد الصحيحة ، ؛ ثبت بذلك أن هذا الحديث ليس بمنكر ، وارتقى إلى درجة الصحيح ، لذلك وصفه الترمذي بالصحة أيضًا وقال : « حسن صحيح » .

فما ترى ؟ هل يسوغ لأحد القول بأن التصحيح هنا تصحيح ذاتي ؟ .

٢ – أخرج في (صفة جهنم / ما جاء أن للنار نفسين إلخ ، ٢٥٩٢) من طريق الْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم : « اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا » الحديث . وقَالَ بعد حكمه عليه بـ « حسَنٌ صَحِيحٌ » : قَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، وَالْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِذَلِكَ الْحَافِظِ .

واختلفت النسخ هنا ، ففي بعضها قوله : « صحيح » فقط ، والأكثر على قوله : « حسن صحيح » .

وفي الإسناد مفضل بن صالح ، قال البخاري وأبو حاتم : منكر الحديث . وقال الترمذي نفسه في مفضل هذا : « ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ » . وقال الحافظ في التقريب : ضعيف . ومع ذلك صححه المصنف تصحيحًا بالغير ؛ ومفضل بن صالح وإن كان ضعيفًا؛ ولكن الجابر قوي متعدد مما لا يُبقي شكًّا في بلوغ حديثه رتبة الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه .

٣ – وأخرج في السير (باب الساعة التي يستحب فيها القتال ، ١٦١٢) من طريق قتادة ، عن النعمان بن مقرن ﷺ ، قال : غزوتُ مع النبي

ﷺ ، فكان إذا طلع الفجر؛ أمسك حتى تطلع الشمس ، الحديث .

ثم قال : وقد رُوي هذا الحديث عن النعمان بن مقرن بإسناد أوصل من هذا ، وقتادة لم يدرك النعمان بن مقرن . ثم أخرجه من طريق معقل بن يسار ، عن النعمان رضي الله عنه بإسناد فيه حماد بن سلمة تُكلم فيه من جهة تغيره بأخرة وإتيانه بالمناكير ، ولكن أخرجه البخاري بإسناد صحيح من طريق جبير بن حية ، فانجبر قصور كل من سندي الترمذي بالآخر ، وبإسناد البخاري ، لذلك وصفه بالصحة أيضًا .

فأي مجال يبقى هنا للشك في تصحيح الترمذي لإسناد منقطع بعواضد رفعته من حيز الضعف إلى درجة الصحة ؟

ولأجل ذلك كله قلنا : إن ما يصححه الإمام الترمذي أكثرُه من الحسان الذاتية ، وما شاكلها وقتَ مجيئها من غير وجه كما يصحح أحياناً أحاديث ضعافًا ، ومنقطعات ونحوها حين تعدد الجوابر وقوتها بجانب تحسينها لتعدد الطرق .

إن الإمام الترمذي متبع للشيخين في التصحيح بالغير :

ومن اللازم ذكره هنا أن الإمام الترمذي حينما صحح أحاديث تصحيحًا بالغير لم يكن ذاك أول قارورة كُسِرت في الإسلام ، بل وإنه اقتفى فيه تمامًا آثارَ شيخيه الإمامين أميرَيْ المؤمنين في الحديث البخاري ومسلم

، فيقول الحافظ ابن حجر في كتابه البديع « النكت على كتاب ابن الصلاح » (ص ٤١٦ – ٤١٩) :

« إن وصف الحديث بالصحة إذا قصُر عن رتبة الصحيح ، وكان على شرط الحسن إذا رُوي من وجه آخر ؛ لا يدخل في التعريف الذي عرَّف به (ابن الصلاح) الصحيحَ أولاً ، فإمَّا أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضًا يُسمى صحيحًا ، وإما أن لا يُسمى هذا صحيحًا ، والحق أنه من طريق النظر أنه يُسمى صحيحًا ، وينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح ، فيقال : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط ، أو القاصر عنه إذا اعتضد ، عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذا ، ولا معلَّلاً .

قال : وإنما قلتُ ذلك لأنني اعتبرتُ كثيرًا من أحاديث الصحيحين ، فوجدتُها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك ، ومن ذلك :

حديث أُبَيّ بن العباس بن سهل بن سعد ، عن أبيه ، عن جده رضي الله عنه في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأُبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والنسائي ، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس ، أخرجه ابن ماجه [كذا في النكت ، والصواب : ابن منده] من طريق ، وعبد المهيمن أيضًا فيه ضعف ، فاعتضد ، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من

أحاديث الأحكام ، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته .

وكذا حكم بصحة حديث معاوية بن إسحاق بن طلحة ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن الجهاد ، فقال ﷺ : « جهادكن الحج والعمرة » ، ومعاوية ضعفه أبو زرعة ، ووثقه أحمد ، والنسائي ، وقد تابعه عليه عنده حبيب بن أبي عمرة ، فاعتضد . في أمثلة كثيرة قد ذكرتُ الكثير منها في مقدمة شرح البخاري ، ويُوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري ، والله أعلم . اهـ .

الدليل الثالث : المسلك الأول يعزز الاتهام على الترمذي بالتساهلَ .

ولا شك أن الإمام الترمذي إمام عظيم حجة فيما يحكم به على الأحاديث في الجامع من الصحة ، أو الحسن ، أو غير ذلك من الأمور الفنية ، وهو قدوة في ذلك يُرجع إليه، وهذه نصوص من العلماء الكبار تشهد باعتمادهم على أحكامه على الأحاديث :

١ – قال ابن الصلاح : ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين – يريد بهما الصحيحين – يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود السجستاني ، وأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الرحمن النسائئ ... وغيرهم منصوصاً على صحته فيها

. انتهى من المقدمة .

ومثل ما قاله ابن الصلاح نجد لأئمة الحديث الذين جاؤا من بعده كالعراقي ، وشراح ألفيته ، وألفية السيوطي ، وفي كلام غيرهم من الأئمة كالمنذري مما يدل على أن الاعتماد على تصحيح الترمذي ، وتحسينه للأحاديث معتمد ، مجمع على اعتماده ، والأخذ به لدى العلماء .

٢ – قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي: « ما زال الناس يعتمدون تصحيحه » . وما صرح به العراقي هو الصواب لمطابقته الواقع ؛ فإننا نرى حفاظ الحديث تطابقوا على الاحتفاء بالنقول عن الترمذي تصحيحاً وتضعيفاً ، جرحاً وتعديلاً ؛ حتى الذين قالوا بتساهله – كالذهبي وسيأتي الكلام على هذه النكتة – لم يتخلفوا عن الاعتماد عليه .

٣ – وقال الذهبي في الميزان في ترجمة الترمذي : « إنه حافظ ، عَلَم ، ثقة ، مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول أبي بكر محمد بن حزم فيه : إنه مجهول ؛ فإنه ما عرفه ، ولا درى بوجود الجامع ، ولا كتاب « العلل » التي له . اهـ

قلنا : في كلام الذهبي أيضاً ما يدل على جواز الاعتماد على تصحيحه ، وتحسينه لانعقاد الإجماع الذي حكاه على ثقته ، وحفظه في الجملة .

٤ – وقال النووي في كتابه « الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام » بعد ذكر إسناد فيه مدلس لم يصرح بالسماع ، وصححه

الترمذي : « والجواب ... أن الإمام أبا عيسى الترمذي المجمع على حفظه وإمامته ، وتحقيقه ، وعنايته ، وتمكنه في هذا الفن ، وسيادته قد نص على صحته ، فلا التفات إلى اعتراض من لا يلتحق به في معرفته ، ولا يقاربه في منزلته » .

٥ – قال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في « فيض الباري » (٤ / ٤١٤ – ٤١٥): « وليُعلَم أن تحسين المتأخرين ، وتصحيحهم لا يوازي تحسين المتقدمين ؛ فإنهم كانوا أعرَف بحال الرواة لقرب عهدهم بهم ، فكانوا يحكمون ما يحكمون به بعد تثبت تام ومعرفة جزئية ، أما المتأخرون ؛ فليس عندهم من أمرهم غير الأثر بعد العين ، فلا يحكمون إلا بعد مطالعتهم في الأوراق ، وأنت تعلم أنه كم من فرق بين المجرِّب والحكيم ، وما يغني السواد الذي في البياض عند المتأخرين عما عند المتقدمين من العلم على أحوالهم كالعيان ؛ فإنهم أدركوا الرواة بأنفسهم ، فاستغنوا عن التساؤل ، والأخذ عن أفواه الناس ، فهؤلاء أعرف الناس ، فبهم العبرة ، وحينئذ إن وجدت النووي مثلاً يتكلم في حديث ، والترمذي يحسنه ، فعليك بما ذهب إليه الترمذي ، ولم يُحسِنِ الحافظ في عدم قبول الترمذي ؛ فإن مبناه على القواعد لا غير ، وحكم الترمذي يبني على الذوق والوجدان الصحيح ، وإن هذا هو العلم ، وإنما الضوابط عصا الأعمى . اهـ .

وانظر إلى تمثيل العلامة الكشميري بالإمام النووي رحمهما الله ، فما بالك بالمشتغلين بالحديث من المعاصرين . (نقلاً عن « التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف » للأستاذ محمود سعيد ممدوح) .

ولكن في المقابل لهؤلاء العلماء الكبار عدة من العلماء ممن أصيب بسوء الظن تجاه الإمام الترمذي ، فاعترض عليه بعضُ من تأخر عنه بالتساهل في الحكم بالصحة أوالحسن ، يعني : إنه يصحح الحديث أو يحسنه ؛ ولا يبلغ الحديث تلك الرتبة ، وعلى رأس هؤلاء الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه « ميزان الاعتدال » في مناسبات جرحه لرواة صحح أو حسَّن لهم الترمذي مثلاً :

١ – قال في الميزان (٢/ ٣٥٤ ، ترجمة كثير بن عبد الله المزني) بعد ما نقل عن ابن معين ، والشافعي ، وأبي داود ، وأحمد ، والدارقطني ، وابن حبان جروحًا شديدة : وأما الترمذي ؛ فروى من حديثه : « الصلح جائز بين المسلمين »[١] وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي . انتهى .

٢ – ذكر الذهبي في الميزان (٣ / ٣٠٧) حديث يحيى بن اليمان ، عن المنهال بن خليفة ، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء ، عن ابن عباس رضي الله عنه في الدفن بالليل ، ثم قال: يحيى بن اليمان ، عن المنهال بن خليفة قال

البخاري : فيه نظر ، وقال : حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه ، فلا يُغترَّ بتحسين الترمذي ، فعند المحاقَّة غالبها ضعاف . انتهى .

٣ – ويقول الذهبي أيضًا في كتابه « سير أعلام النبلاء » (١٣ / ٢٧٦) : ولكن يترخص في قبول الأحاديث ، ولا يُشدد ، ونفسه في التضعيف رخو . اهـ .

هذا ، وإن دعوى التساهل هذه لا تعني عند الذهبي إهدار أحكام الترمذي على الأحاديث بالكلية ، والمراجعةَ التامة لها من جديد كما فهمه بعض المعاصرين ، وإلاَّ يناقض ذلك لقوله في شأن الترمذي : « إنه حافظ، عَلَم، ثقة، مجمع عليه » .

لذلك نرى العلماء لم يلتفتوا إلى هذه الانتقادات أيَّ التفات لما رأو من ضعف مبناها ؛ فيقول الأمير الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ١٥٧) : وأما قول الذهبي : « إن العلماء لا يعتمدون على تصحيحه » ؛ فلعله يريد : لا يعتمدون على تصحيحه فيما روى عن كثير بن عبد الله كما ذلك موجود في بعض النسخ من الميزان . اهـ .

ولكن الأسف أن هذه الانتقادات أخذت تؤثر في الباحثين في زماننا ، أو قبله بقريب ، فجعلوا يهتفون بها ، ويشيعون الفكرة السيئة في شأن الإمام الترمذي ، رحمه الله ، فيقول البحاثة الكبير الشيخ ناصر الدين

الألباني رحمه الله في تقدمة ضعيفته (٣/ ٣٠) .

« تساهل الترمذي إنكاره مكابرة لشهرته عند العلماء ، وقد تتبعت أحاديث سننه حديثاً حديثاً ، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث ، أي قريباً من خمس مجموعها ، ليس منها ما قويته لمتابع ، أو شاهد » .

بل وقد أسرف أحد الناهلين من نمير الألباني ، والدائرين في فلكه – وهو المحقق الدكتور بشار عواد معروف – في حق الإمام الترمذي ، فهناك مئات الأحاديث من الجامع صحح الترمذي أو حسنها ؛ وقد تعقبه بها الدكتور في تحقيقه لجامع الترمذي بناءً على فهمه الخاطئ لأقوال الجرح والتعديل ، أوجهله بشرط الإمام الترمذي واصطلاحه الخاص به في « الحسن » ، وإغماضًا عن عرضه مؤيِّداتٍ وجوابر للأحاديث المخرجة في الباب ، القاصرة بالذات عن درجة الصحيح ، أو عن درجة الحسن .

مثلاً : يقول في المقدمة (ص ٢٦) : قد أطلق (الترمذي) لفظ « صحيح » ، أو « حسن صحيح » ، أو « حسن غريب » على أحاديث في أسانيدها مجاهيل ، أو مجاهيل حال، وذكر أمثلة في الحاشية . ومما تعقب عليه :

(١) حديث رقم (١٦٢٠) قال الترمذي : « هذا حديث صحيح

غريب » ، فقال بشار : « إسناد الحديث عندنا ضعيف لجهالة مرزوق أبي بكر » .

هكذا يقول مع أن مرزوقًا هذا وثقه أبو زرعة الرازي كما في الجرح والتعديل ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : « صدوق » . والصدوق من رجال الصحيح كما تقدم .

(٢) حديث رقم (٣٥٦) قال الترمذي : « حسن صحيح » ، فقال بشار : « هكذا قال استنادًا إلى أن متن الحديث صحيح ، لكن هذا الإسناد ضعيف لجهالة أبي عطية مولى بني عقيل ، فهو مجهول كما قال أبو حاتم ، وعلي بن المديني ، وابن القطان ، وقد تفرد بالرواية عنه بديل بن ميسرة العقيلي » .

قلنا : ولم يدر الرجل أن أبا عطية لما كان من طبقة التابعين ، ولم يثبت فيه ما يوجب الترك ، والراوي عنه ثقة ، وقال الحافظ في التقريب : مقبول (راوي الحسن لذاته)، وأبان أيضًا من رجال الصحيح مع كلام فيه ، واعتضد الحديث بعواضد كثيرة ، فلم يبق ريبة في بلوغه رتبة الصحيح ، فلو وصفه الترمذي بالصحة والحسن معًا ؛ فكان ماذا ؟ وأي وجه بقي للاستدراك ؟ انظر الحديث في دراستنا هذه .

(٣) حديث رقم (٧٨٥) : قال الترمذي : « حسن صحيح » ، فقال

بشار : « هكذا قال ، وليلى مجهولة ، تفرد بالرواية عنها حبيب بن زيد الأنصاري » .

قلنا : حبيب بن زيد الأنصاري تابعي ثقة ، وليلى تابعية ، قال الحافظ : مقبولة ، وصحح لها الترمذي مع ما لحديثها من عواضد ، فهي ثقة عنده ، وصحح حديثها في إفطار الصائم ابن خزيمة (٢١٣٨) ، وابن حبان (٣٤٣٠) ، فليلى وثقها ثلاثة ، وروى عنها ثقة ، فماذا بقي بعد ؟ والله أعلم .

وما هي إلا داهية عظيمة نزلت على الأمة في صورة التلاعب بتراثنا العلمي عن سلفنا الصالح ، الذي كان الحِفاظُ عليه ضمانًا وحيدًا لبقاء الأمة حية نضِرة ، ولكن قد آلَ الأمر إلى ما ترى ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

هذا ، وإن الطريقة الثانية التي مشى عليها الحافظ العراقي تجاه تصحيحات الإمام الترمذي كان لنا فيها حِفاظٌ عن تطرّق هؤلاء المتلاعبين بتراث السلف – المولَعين بتخطئتهم – إلى قذف الإمام الترمذي بالتساهل .

وذلك بأن الطريقة الأولى لو سلكناها ، وقلنا : إن الإمام الترمذي إنما يحكم بالصحة حينما يرى الحديث مستجمًا لشرائط الصحيح الذاتي فحسب ، فإذا قال : « حسن صحيح » ؛ فمعناه أن رجال الحديث ثقات عدول حفاظ مع ورود الحديث بأكثر من إسناد – كما قال الحافظ ابن

رجب – ؛ لوفرَّنا لهؤلاء المحققين المتجاسرين فرصة النقد لسبعين في المائة (٧٠ ٪) ، أو لأربعين في المائة (٤٠ ٪) من الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بـ « حسن صحيح » ، ولَتجرؤوا على نسبة الإمام إلى التساهل في التصحيح في كلها ، وغير معقول أن يكون قد أخطأ الإمام في هذا الكم الكبير من « الحسان الصحاح »، فتساهل في الحكم عليها فضلاً عما كان ذلك منه في « الحسان » ، أو « الحسان الغرائب » .

فانظر ، وفكِّر : أيُّ الطريقين أسلم ؟ هل طريقة الحافظ ابن رجب ، أم طريقة الحافظ العراقي ؟

الدليل الرابع : تأييده بكلام ابن رجب نفسه في نفس الكتاب

ثم إن القارئ لشرح « علل الترمذي » لابن رجب إذا نظر في سياق كلام الحافظ ابن رجب المتعلق بـ « حسن صحيح » ، وفي القواعد التي عرضها لمعرفة علل الحديث ؛ لأدرَكَ رزانة موقفنا الذي وقفنا عليه ، فإن في مناسباتِ كلامه ما يؤيد التصحيح بالغير ، وذلك بوجهين :

الأول : يقول الحافظ ابن رجب مفسِّرًا لتعريف الترمذي للحسن : « وقد تقدم أن الرواة منهم من يُتهَم بالكذب ، ومنهم من يغلب على حديثه الوهَم والغلَط ، ومنهم الثقة الذي يقِلُّ غلَطه، ومنهم الثقة الذي

يكثُر غلَطه ، فعلى ما ذكره الترمذي : كلَّما كان في إسناده متهم فليس بحسن ، وما عداه ؛ فهو حسن » . وقال بعد سطورٍ : فعلى هذا ؛ الحديث الذي يرويه الثقة العدل ، ومن كثُر غلطه ، ومن يغلب على حديثه الوهَم إذا لم يكن أحد منهم متهَمًا كله حسن بشرط أن لا يكون شاذا ، مخالفًا للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد رُوي من وجوهٍ متعددة . اهـ .

فانظر : كيف قسم الرواة إلى أربعة أقسام ؟ أحدها : من يُتهَم بالكذب ، وهذا لا يقبل التحسين البتة . والثاني : من يغلب على حديثه الوهَم والغلَط ، وهو الضعيف الذي يرتقي حديثه إلى درجة الحسن بالغير . والثالث : الثقة الذي يكثُر غلطه ، وهو الضعيف أيضًا ، ولكنه أحسن ممن يغلب على حديثه الوهَم والغلط ، ويرتقى حديثُه أيضًا إلى درجة الحسن بالغير . والرابع : الثقة الذي يقل غلَطه ، وهو الذي يختلفون في توثيقه وتضعيفه ، وهو راوي الحسن لذاته ، ، وهو الذي يرتقي حديثه إلى رتبة الصحيح بتعدد الطرق .

ثم إذا ضم إلى هؤلاء في عجُز كلامه « الثقةَ العدلَ » أيضًا ، وقال : حديث كل هؤلاء حسن بشرط أن لا يكون شاذا ، وبشرط مجيئ معناه من وجوهٍ متعددة ؛ تبادر إلى فهم القارئ بالضرورة أن أحاديث هؤلاء مع حسنها على مراتب مختلفة ، بعضها صحيح بالذات ، وبعضها صحيح

بالغير ، وبعضها حسن بالغير فحسب .

ولكنه إذا فوجئ القارئ بالنظر إلى قوله : « فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ ؛ فالحديث حينئذٍ « حسن صحيح » ؛ فيَشعُر بسكتة مَّا ؛ ويعُدُّه مخالفًا لِما كان قد تقرر في ذهنه بكلامه السابق من أن حديث الثقة الذي يقل غلَطه يستحق التسمية بـ « حسن صحيح » حين تعدد الطرق كما يستحقه حديث الثقة العدل الحافظ .

الثاني : يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله في جانب : « فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ ؛ فالحديث حينئذٍ « حسن صحيح » ، ويعطينا في جانب آخر مقياسًا قيمًا لمعرفة الصحيح والسقيم من الحديث ، ويزودنا بفوائد مهمة ، وقواعد كلية لمعرفة علل الأحاديث في آخر شرحه لـ « علل الترمذي » ، فإذا استعملنا مقياسه ذلك في دراستنا لأحاديث الترمذي التي وصفها بـ « حسن صحيح » ؛ بان لنا ضعفُ قوله : « إن الحديث إذا كان من رواية الثقات العدول الحفاظ ، بشرط أن لا يكون شاذا ، وروي معناه من وجوه متعددة ؛ فالحديث حينئذٍ « حسن صحيح » ، وبيان ذلك يحتاج إلى تفصيل :

قال الحافظ ابن رجب : اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين :

أحدهما : معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ، ومعرفة هذا هيِّن لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف ، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليفُ .

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات ، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد ، وإما في الوصل والإرسال ، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك ، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه ، وكثرة ممارسته الوقوفُ على دقائق علل الحديث .

ثم ذكر لمعرفة العلل قواعد مهمة قسمها في قسمين رئيسيين :

القسم الأول : في معرفة مراتب أعيان الثقات ، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم ، وبيان مراتبهم في الحفظ ، وذكر من رجح قوله منهم عند الاختلاف . فذكر أهم مدارس الرواة ومشاهير أساتذتها وتلامذتهم ، وطبقاتهم مع بيان مراتبهم في الحفظ والإتقان ، والملازمة للشيخ .

والقسم الثاني في معرفة قوم من الثقات ، لا يوجد كثير منهم ، أو أكثر في كتب الجرح ، قد ضُعِّف حديثهم إلا في بعض الأماكن ، أو في بعض الأزمان ، أو عن بعض الشيوخ دون بعض .

ونوَّع هذا القسم إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : فيمن ضُعِّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض ، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم ، فذكر من أعيان هؤلاء (مع تعيين من سمع منهم قبل الاختلاط ، ومن سمع منهم بعده) :

١ – عطاء بن السائب . (وحديثه عند الترمذي بأرقام : ٨٦٤ ، ٨٧٧ ، ٩٧٥ ، ١٨٥٥ ، ٣٣٦١ ، ٣٤١٠ مما حكم عليه بـ « حسن صحيح ») .

٢ – وحصين بن عبد الرحمن . (وحديثه عند الترمذي بأرقام : ٥١٥ ، ١٥٤٢ ، ٢٤٤٦ ، ٢٩٧٠ ، ٣٣١١ ، ٣٧٥٧ مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » ، ولكن الراوي عنه في كل المواضع سماعه منه قبل الاختلاط سوى رقم ٢٤٤٦) .

٣ – وسعيد بن إياس الجريري . (وحديثه عند الترمذي بأرقام : ٧١٣ ، ١٩٠١ ، ٢٥٧١ ، ٣٥٩٣ ، ٣٦٥٧ مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » ، ولكن الراوي عنه في كل المواضع سماعه منه قبل الاختلاط سوى رقم ٢٥٧١) .

٤ – وسعيد بن أبي عروبة . (وحديثه في الجامع في أكثر من ثمانية عشر موضعًا مما حكم عليه الترمذي بـ « حسن صحيح » ، والتصحيح في كل المواضع وإن كان تصحيحًا بالغير ؛ ولكن علة التوقف في التصحيح الذاتي في المواضع كلها غير اختلاط سعيد سوى رقم ١٥٥١) .

٥ – وعبد الرحمن المسعودي . (وحديثه عند الترمذي بأرقام : ٣٦٥ ، ٨٩٣ ، ٩٠١ ، ١٦٣٣ ، ١٨٩٨ ، ٢٣١١ ، ٢٣٧٧ ، ٢٦٧٥ ، ٣٦٣٧) مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » ، والراوي عنه في كل المواضع سماعه منه بعد الاختلاط ، أو لا يُعلم متى هو سوى موضعين : ٨٩٣ ، ٩٠١)

٦ – وعبد الوهاب الثقفي . (وحديثه عند الترمذي بأرقام : ١٩٣ ، ١٠٢٩ ، ١٢٩٨ ، ١٣٧٩ ، ١٤٥٨ ، ٣٧٩١ ، ٣٨٢٤) مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » .

٧ – وسفيان بن عيينة . (وأحاديثه في الجامع كثيرة ، والصحيح أن اختلاطه قليل ، وليس في الجامع شيء من رواية من أخذ عنه بعد الاختلاط) .

٨ – وصالح مولى التوأمة . (وحديثه عند الترمذي برقم : ٣٣٨٠ ، وحكم عليه بـ « حسن صحيح » ، والراوي عنه سفيان الثوري ، سماعه منه بعد الاختلاط)

٩ – وأبان بن صمعة . (لم يخرج له الترمذي)

١٠ – ومحمد بن الفضل السدوسي . (وحديثه عند الترمذي مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » برقم ٣٢١٣ ، ٣٣٣٢) .

١١ – وأبو قلابة الرقاشي . (روى له ابن ماجه فحسب)

ثم ذكر من يلتحق بالمختلطين ممن أضرَّ في آخر عمره، منهم :

١ – عبد الرزاق بن همام الصنعاني . (وله في الجامع أحاديث كثيرة مما حكم عليه الترمذي بـ « حسن صحيح » ، لا حاجة إلى ذكرها) .

٢ – أبو حمزة السكري . (لم يُحكم على حديث له بـ « حسن صحيح ») .

٣ – وعلي بن مسهر . (وحديثه عند الترمذي مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » برقم ٦٦٧ ، ١١١٦ ، ١٥٢٢ ، ١٧٦١ ، ٣٠٥٣ ، ٣١٣٥ ، ٣٢٨٥) .

قال : ويلتحق بهؤلاء من احترقت كتبه ، فحدَّث من حفظه فوهِم ، كما قاله غير واحد في ابن لهيعة .

ثم قال : ويلتحق بهم قوم ثقات لهم كتاب صحيح ، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانًا ، فيغلطون ، ويحدثون أحيانًا من كتبهم فيضبطون ، منهم :

١ – عبد الرزاق بن همام .

٢ – وعبد العزيز الدراوردي .

٣ – وهمام بن يحيى العوذي .

٤ – وشريك بن عبد الله النخعي . (ولهم في الجامع أحاديث كثيرة

مما حكم عليه الترمذي بـ « حسن صحيح » ، لا حاجة بنا إلى ذكرها) .

٥ – وحماد بن أبي سليمان . (لم نجد له في الجامع حديثًا حكم عليه الترمذي بـ « حسن صحيح ») .

٦ – وحفص بن غياث . (وله في الجامع كثير مما حُكم عليه بـ « حسن صحيح » .

٧ – وشبيب بن سعيد الحبَطي . (لم يخرج له الترمذي شيئًا) .

٨ – وإبراهيم بن سعد الزهري . (وله في الجامع كثير من « حسن صحيح » ، ولكن قال الحافظ : ثقة حجة تُكلم فيه بلا قادح) .

٩ – وأبو داود الطيالسي . (وله في الجامع كثير مما حُكم عليه بـ « حسن صحيح » .

١٠ – ويونس بن يزيد الأيلي . (وله أيضًا كثير مما حُكم عليه بـ « حسن صحيح » .

١١ – وعبد الصمد بن حسان . (ليس له شيء في الستة) .

والنوع الثاني : في من ضُعِّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ، وهو على ثلاثة أضرُب :

الضرب الأول : من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه ، فخلط ، وحدث في مكان آخر من كتبه ، فضبط ، أو من سمع في مكان من شيخ

فلم يضبط عنه ، وسمع منه في موضع آخر فضبط . ومنهم :

١ – معمر بن راشد : حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير ، وحديثه باليمن جيد . (انظر مثلاً حديثه في الجامع : ٥٦١ ، ٥٦٤) .

٢ – وهشام بن عروة : وهو مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف ، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة .

٣ – وعبد الرحمن بن أبي الزناد : قال يعقوب بن شيبة : سمعت ابن المديني يضعف ما حدث به ابن أبي الزناد بالعراق ، ويصحح ما حدث به بالمدينة .

٤ – ويزيد بن هارون : قال أحمد : من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع منه ببغداد ، لأنه بواسط يلقَّن فيرجع إلى ما في الكتب .

٥ – وعبد الرزاق بن همام : قال أحمد : سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدًّا ، وأما سماعه باليمن ؛ فأحاديث صحاح .

٦ – وعبيد الله بن عمر العمري : ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئًا .

٧ – والوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي : قال أحمد : إذا حديث بغير دمشق ؛ ففي حديثه شيء .

٨ – والمسعودي : قال أحمد : من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح

، ومن سمع منه ببغداد فسماعه مختلط . (ولكل من هؤلاء كثير مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » .

والضرب الثاني : من حدث عن أهل مصر أو أقليم ، فحفظ حديثهم ، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ، فذكر منهم :

٩ – إسماعيل بن عياش : إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد ، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب .

١٠ – وبقية بن الوليد : وهو مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير ؛ فإنه إذا حدث عن الثقات المعروفين ، ولم يدلس ؛ فإنما يكون حديثه جيدًا عن أهل الشام ، وأما رواياته عن أهل الحجاز ، وأهل العراق ؛ فكثيرة المخالفة لروايات الثقات .

١١ – ومعمر بن راشد :كان يُضعَّف حديثه عن أهل العراق خاصة .

١٢ – وفرج بن فضالة : قال أحمد : ما روى عن الشاميين ؛ فصالح الحديث ، وما روى عن يحيى بن سعيد ؛ فمضطرب .

١٣ – وخالد بن مخلد القطواني : قال الغلابي : القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط ، يريد سليمان بن بلال .

١٤ – وسفيان بن عيينة : قال الإمام أحمد : كان حافظًا إلا أنه في حديث الكوفيين له غلَط كثير .

والضرب الثالث : من حدث عنه أهل مصر ، أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه ، فذكر منهم :

١٥ – زهير بن محمد الخراساني : إن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة ، وما خرج عنه في الصحيح فمن روايتهم عنه ، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة .

١٦ – ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب : ذكر مسلم في كتاب التمييز : أن سماع الحجازيين منه صحيح ، وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير .

١٧ – وأيوب بن عتبة : قال أبو زرعة : حديث أهل العراق عنه ضعيف ، ويقال : حديثه باليمامة صحيح .

والنوع الثالث : قوم ثقات في أنفسهم ، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم ، فذكر منهم :

١ – حماد بن سلمة : قال مسلم في كتاب التمييز : أجمع أهل الحديث على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة ، وإذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة ، وأيوب ، وداود بن أبي هند ، والجريري ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا .

٢ – جرير بن حازم : يُضعَّف في حديثه عن قتادة . وقال أحمد :

يروي عن أيوب السختياني عجائب . وتكلم مسلم في رواياته عن يحيى بن سعيد الأنصاري أيضًا .

٣ – محمد بن عجلان : كان ثقة ، إلا أنه اختلط عليه حديث المقبري .

٤ – عاصم بن بهدلة : كان حفظه سيئًا ، وحديثه خاصة عن زِرّ ، وأبي وائل مضطرب .

٥ – هشام بن حسان : قال يعقوب بن شيبة : ليس يُعدُّ من المتثبتين في غير ابن سيرين .

٦ – سليمان التيمي : قال الأثرم : كان التيمي من الثقات ، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة .

٧ – جعفر بن برقان : ثقة مشهور ، ولكن حديثه عن الزهري خاصة مضطرب ، وقال مسلم : أعلم الناس بميمون بن مهران ، ويزيد بن الأصم ، وأما روايته عن غيرهما ؛ فهو فيها ضعيف الركن ، ردئ الضبط في الرواية عنهم .

٨ – معقل بن عبيد الله الجزري : كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة ، ويقول : يشبه حديثه حديث ابن لهيعة .

٩ – المغيرة بن مسلم : أحاديثه عن أبي الزبير خاصة مستنكرة .

١٠ – عكرمة بن عمار : ثقة ، لكن حديثه عن يحيى بن أبي كثير

خاصة مضطرب ، لم يكن عنده كتاب .

١١- سماك بن حرب : وثقه جماعة ، وأحاديثه عن عكرمة خاصة مضطربة .

١٢ – عمرو بن أبي عمرو : قال البخاري : صدوق ، لكن روى عن عكرمة مناكير ، ولم يذكر في شيء منها أنه سمع عكرمة .

١٣ – داود بن الحصين : مخرج له في الصحيحين ، وقال ابن المديني : ما روى عن عكرمة فمنكر .

١٤ – عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي : إمام أهل الشام ، تكلم طائفة في حديثه عن الزهري خاصة . وكان يخطئ في أحاديث يحيى بن أبي كثير خاصة .

١٥ ، ١٦ ، ١٧ – الأعمش ، وشعبة ، وسفيان : قال ابن المديني : الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار مثل الحكم ، وسلمة بن كهيل ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبي إسحاق وما أشبههم .

قال يحيى : كان شعبة إذا جاء حديث الصغار ؛ لم يحفظ .

وقال علي بن المديني : كان سفيان بن عيينة حديثه عن الصغار ليس بذاك .

١٨ – منصور بن المعتمر : قال أحمد : منصور إذا نزل إلى المشايخ ؛

اضطرب ؛ إلى أبي إسحاق ، والحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، وسلمة بن كهيل .

١٩ – حماد بن زيد : قال ابن معين : كان يخلط في حديث يحيى بن سعيد .

٢٠ – حبيب بن أبي ثابت : أحاديثه عن عطاء خاصة ليست محفوظة .

٢١ – عبد الكريم بن مالك الجزري : قال ابن معين : أحاديثه عن عطاء رديئة .

٢٢ – معمر بن راشد : ضُعِّف حديثه عن ثابت خاصة .

٢٣ – مطر بن طهمان : ضعفه أحمد ويحيى في عطاء خاصة .

٢٤ – أبو معشر : قال ابن معين : يُكتب حديثه مما روى عن محمد بن قيس ، وعن محمد بن كعب القرظي ، وعن مشايخه . وأما ما روى عن المقبري ، وعن نافع ، وهشام ؛ فهو فيه ضعيف ، فلا يُكتب .

٢٥ – عمر بن إبراهيم البصري : له عن قتادة خاصة مناكير .

٢٦ – يزيد بن إبراهيم التستري : قال يحيى بن سعيد : يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليس بذاك .

٢٧ – عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد : قال ابن عدي : هو ثبت في ابن جريج خاصة ، يعني أنه في غيره ليس بذاك .

٢٨ – هشام بن سليمان : قال العقيلي : في حديثه عن غير ابن جريج وهم .

٢٩ – ورقاء بن عمر اليشكري : قال العقيلي : تكلموا فيه في حديثه عن منصور .

ومنهم جماعة من أصحاب الزهري ضُعِّفوا في حديث الزهري خاصة ، مثل :

٣٠ – سفيان بن حسين

٣١ – عبد الرزاق بن عمر الدمشقي

٣٢ – وإسحاق بن راشد الجزري .

قال : ومنهم جماعة من أصحاب عبيد الله العمري ضُعِّف حديثهم عنه خاصة كـ :

٣٣ – عبد الرزاق بن همام

٣٤ – وعبد العزيز الدراوردي

٣٥ – قال: ومنهم قيصة بن عقبة ، ثقة إلا في حديث سفيان الثوري ، ليس بذاك.

٣٦ – ويعلى بن عبيد ، قال ابن معين : كان كثير الخطأ عن سفيان الثوري .

٣٧ – وأبو معاوية الضرير : قال أحمد : هو في غير حديث الأعمش مضطرب .

٣٨ – ومحمد بن كثير الصنعاني : حديثه عن معمر منكر ، قاله الإمام أحمد وغيره.

٣٩ – وزيد بن الحباب العكلي : أحاديثه عن الثوري مقلوبة .

٤٠ – وسلمة بن الأحمر : يحدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاحًا إلا أنه عن حماد بن أبي سليمان مختلط الحديث . قاله أحمد .

٤١ – ويونس بن أبي إسحاق ، كان مستوي الحديث عن غير أبي إسحاق ، مضطرب في حديث أبيه .(١)

وأغلبية هؤلاء أخرج لهم الترمذي ، وحكم على كثير من أحاديثهم بـ « حسن صحيح » ، وما ذلك إلا بناءً على العواضد .

وهذه شهادة صادقة من الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله : أن من يُخرج حديثًا لهؤلاء الرواة من الجهات التي ضُعِّفوا فيها ، ثم يصححه ؛ فإنما

---

(١) وللوقوف على أحاديث هؤلاء في « الجامع » من الجهات التي تُكُلِّموا منها انظر : « قائمة الأعلام الذين تُكلم فيهم بالنسبة إلى راوٍ معين ، أو بلد معين » ، و« قائمة من تُكلم فيه بكلام يسير » ، و« قائمة الأحاديث التي في أسانيدها مختلط روى بعد الاختلاط ، أو لم يميز حديثه » وغيره الآتي قريبًا .

يكون ذلك استنادًا على العواضد والمتابعات ، لأن المقام لا يسوغ التصحيح الذاتي ، فلا شك أن ما صححه الترمذي من أحاديث هؤلاء من الجهات المذكورة من قبيل التصحيح بالغير . والله أعلم .

الفصل الرابع

قوائم الأحاديث المختلفة المراتب مما وصفه الترمذي بـ «حسن صحيح»

الفصل الرابع

قوائم الأحاديث المختلفة المراتب مما وصفه الترمذي بـ « حسن صحيح »

ووفاءً بالوعد الذي وعدناه سابقًا نسوق هنا قوائم الأحاديث التي وصفها الترمذي بـ « حسن صحيح » ليتبين على قارئنا الكريم كلَّ التبين أن ليس كل ما يصفه الترمذي بـ « حسن صحيح » على مرتبة واحدة ، بل على مراتب متفاوتة من الصحيح الذاتي إلى ما هو « صحيح بالغير » بأنواعه الكثيرة :

١ – قائمة

الأحاديث التي رجالها ثقات ، وليست فيها علة ، وتحسينها إنما هو لأجل مجيئها من غير وجه

وعددها : ٤٤٠ .

٦ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٨٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٣٢

١٣٨، ١٤٧، ١٥٣، ١٧٥، ١٨٣، ١٦٦، ٢١٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٢٩، ٢٤٧، ٢٥٥، ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٣٤، ٥٤٨، ٥٥٥، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٧١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٦٢٨، ٦٥٥، ٦٧٣، ٦٩٩، ٧٦٨، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٩٤، ٨١١، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٢٣، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٩، ٨٣١، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤٢، ٨٤٤، ٨٤٧، ٨٧٤، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٦، ٩١٧، ٩٢٢، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٧١، ٩٧٤، ٩٨٨، ٩٩٠، ٩٩٩، ١٠٠٢، ١٠١٥، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٧، ١٠٣٧، ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٠٥٤، ١٠٦٠، ١٠٦٣، ١٠٦٥، ١٠٧٢، ١٠٩٤، ١١٠٠، ١١٠٨، ١١١٨، ١١٢١، ١١٢٤، ١١٣٤، ١١٤٧، ١١٥١، ١١٥٧، ١١٧١، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٩٠، ١١٩٤، ١٢٠٣، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢٢، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٥٦، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٧، ١٣٠٢، ١٣٠٤، ١٣٠٨، ١٣١٠، ١٣٤٢

،١٣٤٦، ١٣٥٣، ١٣٥٧، ١٣٦٧، ١٣٧٢، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٧

،١٣٨٣، ١٤٠٥، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٦، ١٤٢٠، ١٤٢٢، ١٤٣٦

،١٤٣٩، ١٤٤٣، ١٤٤٦، ١٤٦٥، ١٤٦٩، ١٤٧٧، ١٤٨٧، ١٤٨٨

،١٥٠٠، ١٥٠٩، ١٥٢٦، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٩، ١٥٥٢، ١٥٥٤

،١٥٥٧، ١٥٦٢، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٨٢، ١٥٨٧

،١٥٩٣، ١٦٠٣، ١٦٢١، ١٦٣١، ١٦٤٥، ١٦٧٥، ١٦٧٨، ١٦٨٤

،١٦٩٨، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٥، ١٧٠٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٣٠

،١٧٣٣، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٧٤، ١٧٧٩، ١٧٨٦، ١٧٩٠، ١٨٠٦

،١٨١٣، ١٨١٨، ١٨٢٠، ١٨٢٧، ١٨٣٤، ١٨٤٧، ١٨٦١، ١٨٦٣

،١٨٦٧، ١٨٧٠، ١٨٧٥، ١٨٧٨، ١٨٨٢، ١٨٩٠، ١٨٩٣، ١٨٩٤

،١٩٠٩، ١٩١١، ١٩٣٢، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٤٥، ١٩٤٧

،١٩٥٤، ١٩٥٨، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٨٣، ١٩٨٨، ١٩٩٦، ٢٠٢٤،

٢٠٢٦، ٢٠٣٨، ٢٠٤١، ٢٠٥٩، ٢٠٨٥، ٢١١٦، ٢١١٨، ٢١٢٥

،٢١٢٨، ٢١٧٢، ٢١٧٦، ٢١٨٠، ٢٢٠٢، ٢٢٠٦، ٢٢١٥، ٢٢١٦

،٢٢١٩، ٢٢٢٩، ٢٢٤٥، ٢٢٧٧، ٢٣٢٢، ٢٣٦٦، ٢٣٧٦، ٢٤٢١

،٢٤٢٢، ٢٤٢٦، ٢٤٦٢، ٢٤٨٩، ٢٥٠٣، ٢٥١١، ٢٥١٨، ٢٥٢٧

،٢٥٥١، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٨٩، ٢٦٠٥، ٢٦٠٧، ٢٦١٥، ٢٦٢٣

،٢٦٢٤، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٧٠١، ٢٧٠٥، ٢٧٠٩، ٢٧١١، ٢٧١٩
،٢٧٢٢، ٢٧٢٤، ٢٧٣٤، ٢٧٣٩، ٢٧٤٢، ٢٧٤٩، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥
،٢٧٦٧، ٢٧٧٤، ٢٧٧٦، ٢٧٨٠، ٢٧٨٣، ٢٧٨٩، ٢٨٠٥، ٢٨٠٩
،٢٨١٨، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٧١، ٢٩٠٢، ٢٩٥٥، ٢٩٦١، ٢٩٦٢،
٢٩٦٣، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٨، ٢٩٨٢
،٢٩٨٦، ٣٠٢١، ٣٠٢٨، ٣٠٣٣، ٣٠٤٣، ٣٠٦٢، ٣٠٦٥، ٣٠٧٢
،٣٠٧٣، ٣٠٩٢، ٣٠٩٨، ٣١٠٣، ٣١١٤، ٣١٢٤، ٣١٣٣، ٣١٣٤
،٣١٣٥، ٣١٣٨، ٣١٤٩، ٣١٦٢، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣٢٠٠، ٣٢٠٩
،٣٢١٢، ٣٢١٦، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨
،٣٢٥١، ٣٢٥٤، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣١١، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣٢٣
،٣٣٢٩، ٣٣٤٥، ٣٣٨٧، ٣٣٩٨، ٣٤١٦، ٣٤٢٧، ٣٤٣٩، ٣٤٥٦
،٣٤٥٩، ٣٤٦٣، ٣٤٦٨، ٣٤٧٧، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٥٠٨، ٣٥٣٠
،٣٥٥١، ٣٥٥٥، ٣٥٦٤، ٣٥٧٢، ٣٦٢٣، ٣٦٣٠، ٣٦٣١، ٣٦٣٣،
٣٦٣٤، ٣٦٦٠، ٣٦٧٢، ٣٦٧٤، ٣٦٧٥، ٣٦٩٣، ٣٧٠٤، ٣٧٠٦
،٣٧١٠، ٣٧٤٥، ٣٧٥٦، ٣٧٧٧، ٣٨١٦، ٣٨٢٠، ٣٨٢١، ٣٨٥١
،٣٨٥٣، ٣٨٦٠، ٣٨٦٤، ٣٨٦٧، ٣٨٧٦، ٣٨٨١، ٣٨٨٥، ٣٨٨٧
،٣٩١٠، ٣٩٢٠، ٣٩٢١، ٣٩٤٠، ٣٩٤١، ٣٩٥١.

٢ – قائمة

الأحاديث التي فيها راوٍ متكلم فيه بكلام يسير

آدم بن سليمان القرشي : ٢٩٩٢ .

أبان بن يزيد : ٣٥١٧ .

بريد بن عبد الله : ١٤٥٩ ، ٢٦٧٢ .

جابر بن يزيد : ٢١٩ .

جرير بن حازم : ٢٢٩٤ .

جرير بن عبد الحميد : ١١٨٠ .

جرير بن عبد الرحمن : ٢٨٨١ .

جعفر بن برقان : ٢١٧ ، ٢٣٨٨ ، ٢٣٩٠ .

جعفر بن سليمان : ٣٢١٨ .

جعفر بن محمد : ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٦٢ .

جهضم بن عبد الله : ٣٢٣٥ .

الحارث بن عبد الرحمن : ٣٣٦٦ .

حبان بن واسع : ٣٥ .

الحسن ، عن سمرة : ١٢٣٧ ، ١٢٦٦ ، ١٣٦٨ ، ١٩٧٦ ، ٢٩٨٣ .

حسين المعلم : ١٠٣٥ .

، ٩٣٨ ، ٩٧٠، ١٥١١ ، ١٥٩٨ ، ١٦٨٨ ، ١٧٢٤ ، ١٧٨٣ ، ٢١٢٣ ،
٢٢٧٦ ، ٢٤٨٣ ، ٢٦٠٤، ٢٨٠٨ ، ٢٩٤٠ ، ٢٩٦٨ ، ٣٠٣١ ، ٣٠٥٠ ،
٣٢٨٣ ، ٣٣١٢ ، ٣٣٢٤ ، ٣٣٧٨، ٣٤٤٦ ، ٣٦٣٦ ، ٣٦٥٣ ، ٣٦٥٥ ،
٣٧٦٥ ، ٣٧٩٦ ، ٣٧٩٨ ، ٣٨٠٧ ، ٣٨٤٧.

أبو بكر بن عياش : ٢٥٨ ، ٤٥٧ ، ٢٣٧٣ ، ٢٤١٧ ، ٣٨٨٩ .

أبو حمزة الأنصاري : ٣٧٣٥ .

أبو داود الطيالسي : ١٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٥٣٧ ، ٥٨١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٤٠ ، ٧٦٣ ، ٧٨٥ ، ٨٩٦ ، ٩٩١ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٩ ، ١١٣٥ ، ١٢١١ ، ١٤٦٨، ١٦٧٦ ، ١٦٨٥ ، ١٧١٧ ، ١٧٧٢ ، ١٧٨٩ ، ١٨٦٨ ، ١٩٧٥ ، ٢١٨٢ ، ٢١٨٩ ، ٢١٩٢، ٢٢١٤ ، ٢٢٥٧ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣٥٧ ، ٢٣٩٧ ، ٢٥٤٧ ، ٢٥٨٥ ، ٢٥٩٣ ، ٢٦٤٤، ٢٦٧١ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٣٦ ، ٢٨٨٥ ، ٢٩٤٢ ، ٣١٢٠ ، ٣١٤٥ ، ٣١٦٧ ، ٣٣٦٢، ٣٣٩٢ ، ٣٤٤٠ ، ٣٤٨٩ ، ٣٦٧٧ ، ٣٨٦١ .

أبو سلمة يحيى بن خلف : ١٠٩٨ .

أبو معاوية : ١١٧ ، ١٢٥ ، ٢٩٨ ، ٣١٠ ، ٢١٣٧ .

أبو نعامة السعدي : ٣٤٦١ .

٣ – قائمة

الأحاديث التي فيها راوٍ مدلس من المرتبة الثانية

الأعمش سليمان بن مهران : ١٦ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ٢٣٥ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩، ٣٦٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣، ٤٩٨ ، ٥٧٠ ، ٦١٧ ، ٧٠٢ ، ٧٤٣ ، ٨٦٠ ، ٩٦٥، ٩٧٧ ، ١٠٩٩ ، ١١٦٩ ، ١٢٦٩ ، ١٣٠٧ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٧ ، ١٥٩٥ ، ١٦٤٦ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٥ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٣١ ، ٢١٢٧ ، ٢١٣٦ ، ٢١٧٣ ، ٢١٧٩ ، ٢١٨٦، ٢١٩٠ ، ٢٢٠٠ ، ٢٣٦١ ، ٢٤١٥ ، ٢٥٩٥ ، ٢٥٩٦ ، ٢٦٠٦ ، ٢٦٣٢ ، ٢٦٧٩، ٢٧٧٢ ، ٢٧٩٠ ، ٢٨٢٥ ، ٢٨٥١ ، ٢٩٣٩ ، ٢٩٧٩ ، ٢٩٩٦ ، ٣٠١١ ، ٣٠٦٧، ٣١٤١، ٣١٥٦ ، ٣٣٦٣ ، ٣٥٩٧ ، ٣٦٠٠ ، ٣٦٠٢ ، ٣٦٠٣ ، ٣٦٠٤ ، ٣٧٨٠، ٣٨١٠ ، ٣٨٥٩ .

الحكم بن عتيبة : ٢٧٩ ، ٣٩٢ .

الحسن بن أبي الحسن البصري : ١٤٨٦ ، ٢٢٨٧ ، ٣٧٧٣ .

يحيى بن أبي كثير : ١٠٤٣ ، ١١٠٧ ، ١٢٤١ ، ١٥٢٧ ، ١٨٨٩ .

٤ – قائمة

الأحاديث التي فيها راو متكلم فيه بالنسبة إلى راوٍ معين ، أو بلد معين ونحوه

الأوزاعي ، عن الزهري : ١٥٤٥
بشر بن السريّ ، عن الثوري : ٢٢١ ، ٣٩٠٦ .
زكريا بن أبي زائدة ، عن الشعبي : ١٢٥٣
زيد بن الحباب ، عن الثوري : ١١٤٥ .
سماك بن حرب ، عن عكرمة : ٦٥ ، ٢٢٧ ، ٣٣١ ، ٦٨٨ ، ١٢٦٨ ، ١٤٧٥ ، ٢٨٤٥ ، ٢٩٦٤ ، ٣٠٥٢ ، ٣٠٨٠ ، ٣٣١٧ .
عبد العزيز بن أبي حازم ، عن أبيه : ١٩١٨ .
علي بن المبارك ، وعنه الكوفي : ٦٨٥ .
الليث بن سعد ، عن الزهري : ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢٠٣ ، ٣٦١ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٦٤٢ ، ٧٧٩ ، ٨٤٩ ، ١٠٣٦ ، ١٠٤٢ ، ١١٣٣ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٧٦ ، ١٤٣٠ ، ١٤٨٣ ، ١٥٤٦ ، ٢٠٧١ ، ٢١٢٤ ، ٢١٢٩ ، ٢٢٣٣ ، ٢٢٤٤ .
معمر بن راشد فيما حدث بالبصرة : ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٩٢ ، ٨٣٧ .
هشام بن حسان ، عن الحسن : ١٧٥٦ ، ٢٢٦٥ .
هشام بن عروة في رواية العراقيين عنه : ٤٥٩ ، ٦٩٨ ، ٧١١ ، ٧٩٢ ، ٨٥٣ ، ٩١٠ ، ٩٢٣ ، ٩٩٦ ، ١١٤٨ ، ١١٥٢ ، ١١٥٤ ، ١٣٣٩ ، ١٧٦١ ، ٢٤٧٥ ، ٢٦٥٢ ، ٢٨٥٦ ، ٣٣٤٣ ، ٣٤٩٥ ، ٣٤٩٦ ، ٣٧٤٣ ، ٣٨٧٧

أبو أحمد الزبيري، عن الثوري: ١٤٠، ١٠٨١، ١١٢٠، ١٨١٤، ٢٠٠٦، ٢٤٢٣، ٢٦٤٣، ٢٨٥٥، ٢٩٣٧.

أبو عوانة، عن قتادة: ١٩، ١٧٨، ٢٣٧، ٢٤٦، ٤١٦، ٤٤٦، ٥٧٢، ٧٠٨، ٩١١، ١١١٥، ١١٨٣، ١٣٨٢، ١٤٩٤، ٢١٢١، ٢٢٢٢، ٢٣٣٩.

٥ – قائمة

الأحاديث التي فيها راوٍ من الراواة الذين يُحسَّن لهم تحسينًا ذاتيًا ويرتقي حديثهم بالعواضد إلى درجة «الصحيح»

أبان بن عبد الله؛ صدوق في حفظه لين: ٥٣٨.

إبراهيم بن عبد الملك البصري؛ صدوق في حفظه شيء: ١٦٢٨.

إبراهيم بن المهاجر؛ صدوق لين الحفظ: ٢٠٤.

الأجلح بن عبد الله الكندي؛ صدوق شيعي: ١٧٥٣.

أسامة بن زيد الليثي؛ صدوق يهِم: ١٩٩٠.

إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي الكبير؛ صدوق يهِم، ورُمي بالتشيع: ١٢٩٤، ١٤٤١، ٣٣١٣.

إسماعيل بن عبد الملك؛ صدوق كثير الوهم: ٨٧٣.

إسماعيل بن عبيد؛ مقبول: ١٢١٠.

إسماعيل بن عياش ؛ صدوق في روايته عن أهل بلده ، مختلط في غيره : ٢٣٨٠ .

إسماعيل بن مجالد ؛ صدوق يخطئ : ٣٤١٧ .

بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده : صدوق (جعل الذهبي حديثه من أدنى مراتب الصحيح وأعلى مراتب الحسن) : ٢١٩٤ ، ٢٤٢٤ .

ثابت بن عمارة ؛ صدوق فيه لين : ٢٧٨٦ .

الجراح بن مليح ؛ صدوق يهم : ١٠١٤ .

جُريّ بن كُليب (تابعي) ؛ مقبول : ١٥٠٤ .

جعفر بن سليمان الضبعي ؛ صدوق زاهد ؛ لكنه كان يتشيع : ١٥٧٥ ، ٢٠١٥ ، ٢٥١٤ .

حاتم بن إسماعيل ؛ صدوق يهِم ، صحيح الكتاب : ١٦٤ ، ٣٢٣ ، ٥١٩ ، ٥٥٨ ، ٨١٨ ، ٩٢٥ ، ١١٥٣ ، ١٥٥٦ ، ١٥٩٢ ، ١٧٤٣ .

الحارث بن عبد الرحمن ؛ صدوق ، قال ابن معين : مجهول : ١٣٣٧ .

حجاج بن أرطاة ؛ صدوق ، كثير الخطأ والتدليس (مدلس من الرابعة) : ١٤٦٤ ، ١٥٠٦ ، ٧٢١ ، ٩٣٣ .

حُجيَّة بن عدي ؛ صدوق يخطئ : ١٥٠٣ .

حُريث بن السائب ؛ صدوق يخطئ : ٢٣٤١ .

الحسن بن ذكوان ؛ صدوق يخطئ ، ورُمي بالقدر ، وكان يدلس : ٢٦٠٠ .
الحسين بن علي ؛ صدوق يخطئ كثيرًا : ١٨٣٣ .
حفص الليثي ؛ مقبول : ١٧٣٨ .
حميدة عن كبشة ؛ مقبولة : ٩٢ .
خالد بن عبد الرحمن السلمي ؛ صدوق يخطئ : ٥٨٤ .
خالد بن مخلد ؛ صدوق يتشيع ، وله أفراد : ٢٨٩٩ ، ٣١٥٣ .
الرباب بنت مليح ؛ مقبولة : ١٥١٥ .
زياد بن إسماعيل ؛ صدوق سيء الحفظ : ٢١٥٧ .
زياد بن عبد الله البكائي ؛ صدوق ثبت في المغازي ، وفيه حديثه عن غير ابن إسحاق لين ، ولم يثبت أن وكيعًا كذبه : ١٥٩٠ .
زينب بنت كعب بن عجرة (تابعية) ؛ مقبولة : ١٢٠٤ .
سعيد بن سعيد ؛ صدوق سيء الحفظ : ٧٥٩ .
سعيد بن عبيد الله ؛ صدوق ربما وهِم : ١٠٣١ .
سفيان بن وكيع ؛ صدوق إلا أنه ابتُلي بوراق سوء ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه . (وهو عند الترمذي لا يقل من رجال الحسن لذاته) : ٣٥٢ ، ١٨٧٧ ، ٢٦٩٠ ، ٣٣٩٠ ، ٣٥٦٢ ، ٣٥٧٤ ، ٣٦٣٦ .

سليمان بن عمرو بن الأحوص (تابعي) مقبول : ١١٦٣ ، ٣٠٨٧ .

سماك بن حرب ؛ صدوق ، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما يتلقن : ٦٥ ، ٢٢٧ ، ٣٠٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٥٠٧ ، ٥٣٢ ، ٥٨٥ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٢٠٦ ، ١٢٦٨ ، ١٣٠٥ ، ١٣٤٠ ، ١٤٧٥ ، ١٨٠٧ ، ٢٠٤٦ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٢٣ ، ٢٣٧٤ ، ٢٦٥٧ ، ٢٩٦٤ ، ٣٠٥٤ ، ٣٠٨٠ ، ٣١١٢ ، ٣١٨٩ ، ٣٣١٧ .

سهيل بن أبي صالح ؛ صدوق ، تغير حفظه بأخرة : ٢ ، ٤١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٢٢٤ ، ٤٤٦ ، ٥٢٣ ، ٧٦٦ ، ١٠٩١ ، ١٢٢٤ ، ١٣٥٠ ، ١٤٨٢ ، ١٥٣٠ ، ١٦٠٢ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٣ ، ١٦٣٦ ، ١٦٥٦ ، ١٧٠٣ ، ٢٠٢٣ ، ٢٦١٤ ، ٢٧٠٠ ، ٢٨٧٧ ، ٣١٦١ ، ٣٤٠٠ ، ٣٤٥٤ .

سَيَّار مولى بني معاوية ؛ صدوق (بل مقبول) : ١٥٥٣ .

شرحبيل بن مسلم ؛ صدوق ، فيه لين : ١٢٦٥ .

شريك بن عبد الله النخعي القاضي ؛ صدوق يخطئ كثيرًا ، تغير حفظه منذ وُلِّيَ القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً ، عابدًا ، شديدًا على أهل البدع : ١٠٧ ، ٥٢٠ ، ١٣٨٥ ، ١٥٠٣ ، ٢٦٦٠ ، ٢٨٤٨ ، ٢٨٤٩ ، ٢٨٥٠ .

شهر بن حوشب ؛ صدوق كثير الإرسال والأوهام : ٣٤٧٨ ، ٣٨٧١ .

صالح بن رُستم ؛ صدوق كثير الخطأ : ١٨٣٣ .

الضحاك بن عثمان ؛ صدوق يهم : ٩٠ ، ١٥٠٥ .

عاصم بن بهدلة ؛ صدوق له أوهام : ٩٦ ، ٥٩٣ ، ٧٩٣ ، ١٢٠٨ ، ٢١٨٨ ، ٢٢٣٠ ، ٢٢٣١ ، ٢٣٩٧ ، ٢٦١٦ ، ٢٩١٤ ، ٢٩١٥ ، ٢٩٤٤ ، ٣٠٧٩ ، ٣١٤٧ ، ٣٣٥١.

عاصم بن عبيد الله ؛ ضعيف (ولكن قال الترمذي : صدوق) : ٩٨٩ ، ١١١٣ ، ١٥١٤ ، ٢١٣٥ ، ٣٥٦٢ .

عاصم بن كليب ؛ صدوق رُمي بالإرجاء : ٢٩٢ .

عامر بن شقيق ؛ لين الحديث : ٣١ .

عامر بن عبد الواحد الأحول ؛ صدوق يخطئ : ١٩٢ ، ١١٨١ .

عباد بن منصور ؛ صدوق رُمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بأخرة (مدلس من الرابعة) : ٦٦٢ .

عبد الأعلى الثعلبي ؛ صدوق يهِم : ٢٩٥٠ .

عبد الحميد بن جعفر ؛ صدوق رُمي بالقدر ، وربما وهِم : ٣٠٤ ، ٣١٨ ، ١١٢٧ .

عبد الرحمن بن الأسود ؛ مقبول : ١٠٥٢ .

عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ؛ صدوق يخطئ ، ورُمي بالقدر : ٢٦٦٩ .

عبد الرحمن بن الحارث ؛ صدوق له أوهام : ٢١٠٣ .

عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ؛ صدوق يخطئ : ١٦٦٤ ، ٢٣٦٤ .

عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ؛ صدوق اختلط قبل موته : ٣٦٥ ، ٨٩٣ ، ٩٠١ ، ١٥٣٣ ، ١٨٩٨ ، ٢٣١١ ، ٢٣٧٧ ، ٢٦٧٥ ، ٣٦٣٧ .

عبد الرحمن بن ماعز ؛ مقبول : ٢٤١٠ .

عبد الرحمن بن محمد المحاربي ؛ لا بأس به ، وكان يدلس (قال الساجي : صدوق يهم) : ١٥٤٢ ، ٣٤٦٦ .

عبد العزيز بن ربيعة ؛ مقبول ، قال الذهبي : صدوق ضعِّف : ٢١٣٨ .

عبد العزيز بن محمد الدراوردي ؛ صدوق كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ : ٤١ ، ٧٥ ، ٢٢٤ ، ٦٢٦ ، ٧١٠ ، ٧٣٨ ، ٧٧٢ ، ٨٧٦ ، ١٠٩١ ، ١٥٣٨ ، ١٦٠٢ ، ١٦٣٦ ، ١٦٥٦ ، ١٧٠٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٨١ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٢٩ ، ٢١٩٥ ، ٢٢٤٣ ، ٢٢٦٣ ، ٢٣٢٤ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٠ ، ٢٥٥٧ ، ٢٧٠٠ ، ٢٨٣٠ ، ٢٨٥٨ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٧ ، ٣١٦١ ، ٣٥٤١ ، ٣٩٣٥ .

عبد الله البهيّ ؛ صدوق يخطئ : ٧٨٣ .

عبد الله بن سعيد بن أبي هند ؛ صدوق ربما وهِم : ٢٦٤٥ .

عبد الله بن سلمة ؛ صدوق تغير حفظه : ١٤٦ .

عبد الله بن صالح ؛ صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكان فيه غفلة :

. ١٠٧٠

عبد الله بن عثمان بن خثيم : صدوق (كذا قال الحافظ ، والصواب أنه دون الصدوق) ، ١٥١٣ .

عبد الله بن عطاء ؛ صدوق يخطئ ، ويدلس : ٦٦٧ ، ٩٢٩ .

عبد الله بن لهيعة ؛ صدوق خلط بعد احتراق كتبه : ٢٥١٦ .

عبد الله بن محمد بن عقيل ؛ صدوق في حديثه لين ، ويقال : تغير بأخرة : ٣٤ ، ١٢٨ ، ١١١٢ .

عبد الله بن الوضاح ؛ مقبول : ١٩٨٩ .

عبد الملك بن أبي سليمان ؛ صدوق له أوهام : ٨٠٧ ، ١٠٨٦ ، ١٢٠٢ ، ٢٧١٧ ، ٢٩٥٨ ، ٣١٧٨ .

عبيدة بن حميد ؛ صدوق ربما أخطأ : ١٣٤ ، ٢٧٦١ ، ٢٧٨٢ .

عثمان بن محمد الأخنسي ؛ صدوق له أوهام : ٣٤٤ .

عثمان بن مسلم ؛ فيه لين : ٣٦٣٧ .

عطاء الخراساني ؛ صدوق يهِم كثيرًا ، ويرسل ويدلس : ٦١٣ .

العطَّاف بن خالد ؛ صدوق يهِم : ١٦٤٨ .

عكرمة بن عمار ؛ صدوق يغلط ، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب : ٢٣٤٣ .

العلاء بن عبد الرحمن ؛ صدوق ، ربما وهِم : ٥١ ، ١٦٠ ، ٢١٤ ، ٣٧٠ ، ٤٨٥ ، ٧٣٨ ، ١٣١٥ ، ١٣٧٦ ، ١٥٣٨ ، ١٥٥٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٨١ ، ٢٠٢٩ ، ٢١٩٥ ، ٢٢٤٣ ، ٢٢٦٣ ، ٢٣٢٤ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٠ ، ٢٦٧٤ ، ٢٥٥٧ ، ٢٨٧٥ ، ٣٥٤١.

عمار بن أبي عمار ؛ صدوق ربما أخطأ : ٣٦٥١ .

عمر بن أبي سلمة ؛ صدوق يخطئ : ١٠٥٦ ، ١٧٥٢ .

عمران القطان ؛ صدوق يهِم ، ورُمي برأي الخوارج : ١٥٧٧ .

عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : ١١٨١ ، ١٢٣٤ ، ١٣٩٠ ، ١٥٨٥ ، ١٨٨٣ ، ٢١٣٢ ، ٢٤٩٢ ، ٢٧٥٢ .

عمرو بن أبي قيس ؛ صدوق له أوهام : ٢٠٩٦ ، ٣٠١٥ .

فضيل بن مرزوق ؛ صدوق يهم ، ورُمي بالتشيع : ٣٧٨٢ .

فِطر بن خليفة ؛ صدوق رُمي بالتشيع : ١٩٠٨ .

فليح بن سليمان ؛ صدوق كثير الخطأ : ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٩٣ ، ٥٠٣ ، ٢٥٥٦ .

قابوس بن أبي ظبيان ؛ فيه لين : ٢٩١٣ ، ٣١٣٩ .

قبيصة بن عقبة ؛ صدوق ربما خالف : ٨٥٩ .

قرة بن عبد الرحمن ؛ صدوق له مناكير : ٢٩٧ .

كثير بن زيد ؛ صدوق يخطئ : ٣٩١٦ .
كثير بن شنظير ؛ صدوق يخطئ : ٢٨٥٧ .
مؤمل بن إسماعيل ؛ صدوق سيء الحفظ : ٤١٥ ، ٦٧٢ ، ١٩٤٨ .
معاذ بن هشام ؛ صدوق ، ربما وهِم : ١٨٠ ، ١٢١٥ ، ١٦٣٨ ، ١٦٦١ ، ١٧٢١ ، ١٨٢٥ ، ٢٧١٨ .
معاوية بن صالح ؛ صدوق له أوهام : ٦١٦ .
محمد بن إسحاق ؛ صدوق يدلس ، ورُمي بالتشيع والقدر ، (مدلس من الرابعة) : ٢٣ ، ١٥٤ ، ١٨٩ ، ٣٠٨ ، ٥٢٦ ، ١٢٦٧ ، ٣٠٤٥ ، ٣١٦٦ .
محمد بن سواء ؛ صدوق ، رُمي بالقدر : ٧٨٠ .
محمد بن طلحة بن مصرف ؛ صدوق ، له أوهام : ١٨١ ، ٣٦٣ ، ٢٩٨٥ .
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ صدوق سيء الحفظ جدًا : ٩١٩ .
محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ؛ صدوق يهم : ٨٨٤ ، ٣١٨٤ .
محمد بن عمرو بن علقمة ؛ صدوق له أوهام : ٢٠ ، ٦٨٤ ، ١٠٠٤ ، ١٠٤٠ ، ١١٦٢ ، ١٢٣١ ، ١٤١٠ ، ١٦٥٨ ، ١٧٢٣ ، ١٧٩٥ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠٩٠ ، ٢٣١٩ ، ٢٣٥٣ ، ٢٣٥٤ ، ٢٣٩٩ ، ٢٥٦٠ ، ٢٥٦١ ، ٢٦٤٠ ، ٣٠١٣ ، ٣٢٣٦ ، ٣٢٤٥ ، ٣٢٩٢ ، ٣٩٣٥ .
محمد بن فُضيل ؛ صدوق عارف ، رُمي بالتشيع : ٨٠٦ ، ١٢٤٥ ، ١٨٣٧

، ٢٢٥٤ .

محمد بن مصعب ؛ صدوق كثير الغلط : ٣٦٠٥ .

محمد بن ميمون المكي ؛ صدوق ربما أخطأ : ١٨٥٠ ، ٢٨٣٧ .

المختار بن فلفل ؛ صدوق ، له أوهام : ٣٣٥٢ .

معاذ بن هشام ؛ صدوق ربما وهِم : ٣٤٣٥ .

معاوية بن صالح ؛ صدوق له أوهام : ١٠٢٥ .

منهال بن عمرو الأسدي ؛ صدوق ربما وهِم : ٢٠٦٠ .

موسى بن علي ؛ صدوق ، ربما أخطأ : ٧٠٩ ، ٧٧٣ ، ١٠٣٠ .

نُبيح العنزي ؛ مقبول : ٢٧١٢ .

هبيرة بن يريم ؛ لا بأس به ، وقد عيب بالتشيع : ٧٩٥ .

هشام بن إسحاق ؛ مقبول : ٥٥٨ .

هشام بن سعد ؛ صدوق له أوهام ، ورُمي بالتشيع : ٣٦٨ ، ٣٠٧٦ .

هلال بن خباب ؛ صدوق تغير بأخرة : ٩٣٩ .

وكيع بن عدس ؛ مقبول (قال الذهبي : لا يُعرف) : ٢٢٧٩ .

يحيى بن أيوب الغافقي ؛ صدوق ربما أخطأ : ٢٠٧٦ ،

يحيى بن سليم ؛ صدوق سيء الحفظ : ٧٨٨ .

يحيى بن عيسى ؛ صدوق يخطئ ، ورُمي بالتشيع : ٣٧٣٦ .

يعلى بن مَملك ؛ مقبول : ٢٠٠٢ ، ٢٠١٣ .

يونس بن أبي إسحاق ؛ صدوق يهِم قليلاً : ١٧٠٦ ، ١٧٦٨ ، ٢٨٠٦ .

يونس بن بكير ؛ صدوق يخطئ : ٢٤٧٧ .

يونس بن خباب ؛ صدوق يخطئ ، ورُمي بالرفض : ٢٣٢٥ .

أبو حسان الأعرج ؛ صدوق يُرمى برأي الخوارج : ٢٩٨٤ .

أبو حبيبة الطائي ؛ مقبول : ٢١٢٣ .

أبو حريز ؛ صدوق يخطئ : ١١٢٥ .

أبو حيَّة (تابعي) ؛ مقبول : ٤٩ .

أبو خالد الأحمر ؛ صدوق يخطئ : ٣٥٢ ، ٥٢٦ ، ٦٨٦ ، ٨٩٥ ، ١٤٤٠ .

أبو خالد والد إسماعيل ؛ مقبول : ١٨٥٣ .

أبو ريحانة ؛ صدوق ، تغير بأخرة : ٥٦ .

أبو سعد الأزدي ؛ مقبول : ٣٣١٣ .

أبو عبيدة (التابعي) ؛ مقبول : ١٤٢١ .

أبو العجفاء عن عمر ؛ مقبول : ١١١٤ .

أبو عطية (تابعي) ؛ مقبول : ٣٥٦ .

أبو قابوس ؛ مقبول : ١٩٢٤ .

أبو قيس الأودي ؛ صدوق ، ربما خالف : ٩٩ ، ٢٠٩٣ .

أبو المثنى ؛ مقبول : ١٨٨٧ .

أم محمد بن السائب ؛ مقبولة : ٢٠٣٩

٦ – قائمة

الأحاديث التي فيها راوٍ مدلس من المرتبة الثالثة

حبيب بن أبي ثابت : ٧٧٠ ، ١٦٧١ ، ٢٦٠٩ ، ٢٦٦٢ .

حميد الطويل : ٣٧٦ ، ٦٩٠ ، ٧٦٩ ، ٨٢١ ، ١٠٥٨ ، ١١٢٣ ، ١٣٥٩ ، ١٢٧٨ ، ١٣٥٩ ، ١٥٥٠ ، ١٦٤٣ ، ١٩٣٣ ، ٢١٤٢ ، ٢٢٥٥ ، ٢٢٦٢ ، ٢٧٠٨ ، ٢٩٥٩ ، ٢٩٩٧ ، ٣٠٠٢ ، ٣٤٨٥ ، ٣٦٨٨ .

قتادة بن دعامة : ٧٨ ، ١٤٤ ، ٧٠٣ ، ٧٧٨ ، ٩٠٦ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٥٦ ، ١٦١٥ ، ١٧٢٢ ، ١٨٧٩ ، ٢٠٨٢ ، ٢٢٠٥ ، ٢٢٨٠ ، ٢٧٥٣ ، ٢٨٥٢ ، ٢٨٨٦ ، ٢٩٤٩ ، ٣٠٠٨ ، ٣١٦٩ ، ٣٣٠١ ، ٣٣٤٦ ، ٣٥٠٦ ، ٣٦٩٧ ، ٣٧٩٢ ، ٣٧٩٤ ، ٣٨٢٩ ، ٣٩٠١ ، ٣٩٠٧ ، ٣٩١١

مروان بن معاوية : ١٧٣ ، ٣٧٦ .

هشيم بن بشير : ٣٩٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ١٤٣٤ ،

ابن أبي نجيح : ٣٢٨٧ ، ١١٣٨ ، ١٣١١ ، .

ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز : ٢٥٤ ، ٨٥١ ، ٩١٨ ، ١٤٤٨ .

أبو إسحاق عمرو السبيعي : ٢٩٥ ، ٣٤٠ ، ٦٨٦ ، ٧٢٨ ، ٧٩٥ ، ٨٧٥ ،

٨٨٧ ، ٩٣٨ ، ٩٧٠ ، ١٦٨٨ ، ١٧٢٤ ، ٢١٢٣ ، ٢٢٧٦ ، ٣٠٣١ ، ٣٠٥٠ ، ٣٢٨٣ ، ٣٣١٢ ، ٣٣٢٤ ، ٣٦٥٣ ، ٣٦٥٥ ، ٣٧٦٥ ، ٣٧٩٦ ، ٣٧٩٨ ، ٣٨٠٧ ، ٣٨٤٧.

أبو الزبير محمد بن مسلم المكي : ٣٥١ ، ٣٨٧ ، ٤٠٩ ، ٨٦٨ ، ٨٨٦ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٩٠٤ ، ٩٢٠ ، ١٢٢٣ ، ١٣١٣ ، ١٤٤٨ ، ١٥٠٢ ، ١٥٩٤ ، ١٧١٠ ، ١٧٣٥ ، ١٧٤٩ ، ١٨١٢.

٧ – قائمة
الأحاديث التي اختُلف فيها سندًا أو متنًا

٣٨ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٣٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٦٤ ، ٣٠٣ ، ٣٤٨ ، ٣٧١ ، ٤٣٨ ، ٤٩٢ ، ٥٢٤ ، ٥٣٣ ، ٥٦٠ ، ٥٦٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٦٠٠ ، ٦٠٨ ، ٦٧٥ ، ٧٢٤ ، ٦٩٥ ، ٧٠٧ ، ٨٠٤ ، ٨٦٣ ، ٨٨٧ ، ٩٢٨ ، ٩٦٧ ، ٩٧٢ ، ١٠٢٤ ، ١٠٩٢ ، ١١٨٩ ، ١٢٢٩ ، ١٢٥٥ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٤ ، ١٣٩٦ ، ١٤٠٨ ، ١٤٣٣ ، ١٤٤٥ ، ١٥٢٣ ، ١٦٤١ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٧ ، ١٧٤١ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٨ ، ١٧٩٩ ، ١٨٢١ ، ١٩٦٠ ، ١٩٢٦ ، ٢٠٥٥ ، ٢٠٦٣ ، ٢٠٨٠ ، ٢٠٩٧ ، ٢١٠١ ، ٢١٨٣ ، ٢١٨٤ ، ٢١٨٧ ، ٢١٩٦ ، ٢٢٧٠ ، ٢٣٩١ ، ٢٣٩٣ ، ٢٤٧٤ ، ٢٤٩٧ ، ٢٧٤٣ ، ٢٧٤٦ ،

٢٨١٥ ، ٢٨٢٤ ، ٢٩٠٤ ، ٢٩٩٣ ، ٣٠٥٧ ، ٣١٥٧ ، ٣٢٣٨ ، ٣٢٣٩ ، ، ٣٨٦٩

٨ – قائمة

الأحاديث التي في أسانيدها راوٍ ضعيف وما أشبهه

إسماعيل بن مسلم ؛ ضعيف : ١٥٢٢ .

أيوب بن جابر ؛ ضعيف : ٣٦٤٤ .

الحكم بن عبد الملك ؛ ضعيف : ٣٣٦٠ .

عبد الله بن جعفر ؛ ضعيف : ٥٢٥ ، ١٥٤٠ .

عبد الله بن عمر العمري ؛ ضعيف عابد : ٩٠٠ .

عبيد الله بن أبي زياد ؛ ليس بالقوي : ٩٠٢ .

علي بن زيد بن جدعان ؛ ضعيف : ٥٤٥ ، ١١٤٦ ، ٢١٩١ ، ٢٣٣٠ ، ٢٨٢٩ ، ٣٩٠٢ .

عمرو بن بجدان ؛ مجهول : ١٢٤ .

كثير بن عبد الله ؛ ضعيف : ١٣٥٢ .

مجالد بن سعيد ؛ ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره : ١٢٠٥ ، ٢٩٧١

معدي بن سليمان ؛ ضعيف : ١٤٠٣ .

المفضل بن صالح ؛ ضعيف : ٢٥٩٢ .

ميمون أبو عبد الله ؛ ضعيف : ٢٠٧٨ .

هانئ بن هانئ ؛ مستور : ٣٧٩٨ .

يزيد بن أبي زياد ؛ ضعيف كبِر فتغير : ١١٤ ، ٧٧٧ ، ٣٧٥٨ ، ٣٧٦٨ ، .

أبو خزامة ؛ مجهول ، لم يرو عنه إلا الزهري : ٢٠٦٥ .

أبو هشام الرفاعي ؛ ليس بالقوي : ١٩٩٨ .

مولى عمرو بن العاص ؛ مجهول : ٢٧٧٩ .

أم كلثوم ؛ مجهولة الحال : ١٨٥٨ .

٩ – قائمة

الأحاديث التي في أسانيدها عنعنة مدلس من الرابعة

بقية بن الوليد : ٢٦٧٦ .

حجاج بن أرطاة : ٧٢١ ، ٩٣١ ، ١٤٦٤ ، ١٥٠٦ .

محمد بن إسحاق : ٢٣ ، ١٥٤ ، ١٨٩ ، ٣٠٨ ، ١٢٦٧ ، ١٧٤٢ ، ٣٠٤٥ ، ٣١٦٦.

الوليد بن مسلم : ٢٤ ، ١٠٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ١٤٠٥ ، ١٦٦٠ ،

١٠ – قائمة

الأحاديث التي في أسانيدها انقطاع

٥٨٠ ، ١٤٩٨ ، ١٥٦٠ ، ١٥٨٠ ، ١٦١٢ ، ١٦٥٤ ، ١٧٢٠ ، ١٧٥٠ ، ٢٠٤٩ ، ٢٠٩٩ ، ٢١٠٧ ، ٢١٤٠ ، ٢٥٩٧ ، ٢٦١٨ ، ٢٧٠٣ ، ٢٧٠٤ ، ٢٨٢٩ (موقوف)، ٣٢٧٦ ، ٣٦٥٤ .

١١ – قائمة

الأحاديث التي في أسانيدها مختلط روى بعد الاختلاط ، أو لم يُميَّز حديثه

حصين بن عبد الرحمن : ٢٤٤٦ .

سعيد بن إياس الجريري : ٢٥٧١ .

سعيد بن أبي عروبة : ١٥٥١ .

صالح مولى التوأمة : ٣٣٨٨ .

عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي : ٣٦٥ ، ١٦٣٣ ، ١٨٩٨ ، ٢٣١١ ، ٢٣٧٧ ، ٢٦٧٥ ، ٣٦٣٧ .

عطاء بن السائب : ٨٦٤ ، ٨٧٧ ، ٩٧٥ ، ١٨٥٥ ، ٣٣٦١ ، ٣٤١٠ .

أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي : ٢٥٣ ، ٦٨٦ ، ٨٨٢ ، ١٥١١ ، ١٥٩٨ ، ١٧٨٣ ، ٣٤٤٦ ، ٣٦٣٦ .

الفصل الخامس

المقارنة بين « حسن صحيح » و « حسن »

الفصل الخامس

المقارنة بين « حسن صحيح » و « حسن »

ولكن هناك إشكال يوشك أن يربكَ قارئَنا الكريم ، فلا يسمحَ لنا الخروجَ من الدراسة لولم نتعرض لحله الشافي ، وذلك أنه يرى في القوائم السابقة قدرًا كبيرًا من الرجال لم يتجاوز الترمذي في حديثه على قوله : « حسن » فقط ، أو « حسن غريب » في غير ما موضع من كتابه كما هو واضح أيضًا من دراساتنا السابقة للأحاديث « الحسان » ، و« الحسان الغرائب » بينما تظاهر هنا بسعة القلب ورحابة الصدر لهم ، فأوصل حديثهم إلى درجة الصحيح فضلاً على التحسين ، فالسؤال : ما هو الفارق بين تحسينه ذاك وبين تحسينه هذا ؟ وأي شيء يأخذ بالترمذي ليكتفي بالتحسين لراوٍ مرةً ، وأي شيء يحثه أخرى ليرفع بحديث نفس الراوي إلى درجة الصحة مع مجيء الحديث من غير وجه فيهما معًا ؟

والجواب : ما قدمناه من أن حكم الإمام الترمذي بـ « حسن صحيح » على مراتب متفاوتة ، وله صور تالية :

الأول : الحديث إذا كان رجاله كلهم ثقات ، ولم تكن فيه علة ؛ فيصححه الإمام الترمذي بلا تردُّدٍ ، ثم إن كان في اطلاعه أنه قد رُوي من غير وجه؛ يصفه بالحسن أيضًا ، ويريد بذلك بيان أن الحديث يستجمع قوةً أكثر من استجماعه لشرائط الصحيح المصطلح، أو أنه ليس بفرد محض ، وله مزية على الصحيح الفرد ، فيُرجح عليه حين التعارض و التخالف .

الثاني : وإن كان في إسناده نوع قصور ؛ فيلاحِظ أولاً إلى نوعية القصور ، فإن كان يسيرًا محتملاً حتى لا يعده بعض النقاد قادحًا في التصحيح قطعًا حيث تُكلم أحد رواته بكلام يسيرٍ إما مطلقًا ، وإما مقيدًا مثل الكلام في عبد الوهاب الثقفي في حديث « إنما الأعمال إلخ » ، ومثل الكلام في عبد الرزاق ، أو كان أحد رواته مدلسًا من المرتبة الثانية ؛ فيَعُدُّ الترمذي مجيءَ الحديث من غير ذاك الوجه جابرًا لذاك القصور الخفيف ؛ فيحسن الحديث نظرًا إلى تعدد طرقه ، ويصححه أيضًا بلا تردد لانجبار القصور الخفيف بلا شك .

ولا يكاد يقف عند التحسين فحسب إلا إذا اشتد القصور في الحديث بانضمام قصور آخر إليه، وتقاعَدَ الجابر عن ترقيته إلى درجة الصحيح ، ولذلك أمثلة كثيرة في الجامع ، ولا بأس بذكر ثلاثة من الأمثلة هنا :

١ – حديث بريدة ﷺ في القراءة في صلاة العشاء (٣٠٩) من طريق زيد بن حباب، عن الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ﷺ ... قال الترمذي فيه : « حسن » ، واتفقت النسخ على ذلك ، وزيد بن حباب قال الحافظ في التقريب : « صدوق يخطئ في حديث الثوري » ، وقد رأيتَ أن الحديث ليس من حديث الثوري ، فبقي الرجل صدوقًا ، يعني فيه كلام غير مؤثر ، وقد توبع زيد بغيره فحقه أن يحكم المصنف بـ « حسن صحيح » بلا شك ، ولكنه اكتفى بقوله : « حسن » لأجل الحسين بن واقد ، وقال فيه الحافظ : « ثقة له أوهام » ، ولم يتابع بغيره البتة سوى ما يعضد حديثه من شاهدين في الباب، ولولا كان ابن واقد في الإسناد ؛ لقال الترمذي : « حسن صحيح » حسب عادته .

٢ – حديث أبي هريرة ﷺ في دعاء توديع المسافر عند الترمذي (٣٤٤٥) من طريق زيد بن حباب ، عن أسامة بن زيد الليثي ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ﷺ ... قال الترمذي : « حسن » ، واتفقت على ذلك .

وزيد بن الحباب فيه كلام يسير كما قد رأيت في الحديث السابق ، والحديث ليس من روايته عن الثوري ، وسعيد المقبري متكلم فيه أيضًا بكلام ليس بكبير ، فلا يُحتاج لجبر الخلل إلى أكثر من شاهد صحيح ، وهو

متوفر ؛ فحقه أن يحكم عليه بـ « حسن صحيح » بلا ريب ، ولكن الترمذي إنما توقف عن التصحيح لأجل أسامة بن زيد الليثي ؛ وقد قال الحافظ فيه : « صدوق يهم » ، ولم يتابَع سوى ما لحديثه من شاهد واحد في الباب ، فالقصور شديد ، والجابر متقاعد عن ترقيته إلى « الصحيح » لا محالة ، فقال الترمذي : « حسن » فحسب ، ولم يتجاوز به إلى درجة « الصحيح » .

٣ – حديث سمرة رضي الله عنه في الاكتفاء بالوضوء يوم الجمعة عند الترمذي (٤٩٧) من طريق سعيد بن سفيان ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عنه رضي الله عنه ... قال الترمذي : « حسن » ، والحديث انفرد به الحسن .

ومعلوم من صنيع الإمام الترمذي في الجامع وصفه بالحسن والصحة معًا للأحاديث الواردة من طريق الحسن البصري ، عن سمرة رضي الله عنه ، إذا كان الحديث مرويًا بغير هذا الوجه، وقد تكلموا في سماع الحسن عن سمرة ، فيتوقف الترمذي في تصحيح الحديث لأول مرة مراعيًا لكلامهم ؛ وإن كان قد ثبت سماعه عنه عند الترمذي والبخاري، ثم يصححه بجانب التحسين حين توفر الشواهد ، بل وحين وجود شاهدٍ صحيح ، ومع ذلك نراه أحيانًا مكتفيًا بالتحسين فقط ، وذلك إذا انضم

إليه قصور آخر ، وتقاعد الجابر عن ترقيته إلى « الصحيح » ، فالحديث المذكور توقف الترمذي في تصحيحه لِما في الإسناد سعيد بن سفيان الجحدري ، قال الحافظ فيه : « صدوق يخطئ » ، وسعيد بن سفيان وإن كان قد توبع بغيره ؛ لكن وقع هناك اختلاف في الإسناد وصلاً وإرسالاً ، فاختلف أصحاب قتادة عليه ، فازداد القصور شدة ، وليس هناك طريق عن سمرة غير هذا الطريق ، ومجرد الشواهد قاصرة عن ترقية إسناد هذا الحديث المختلف فيه إلى درجة الصحة ، لذلك اكتفى الترمذي بقوله : « حسن » فقط .[1]

---

[1] وهذه الأمثلة كما توضح الفرق بين تحسين الترمذي مجردًا عن التصحيح مرةً ، وبين تحسينه مقرونًا بالتصحيح أخرى للراوي المتكلم فيه بكلام يسير تلقي الضوء بجانب آخر على أن الإمام الترمذي متوقي كل التوقي ، ومحتاط غاية الاحتياط في أمر الحكم على الحديث ، فتراه مكتفيًا بالتحسين فقط لحديث يصلح التصحيح بالغير ، فلو حكم حاكم على الأحاديث الثلاثة المذكورة بالصحة بالغير ؛ لَمَا أبعدَ .

بل وقد يحتاط في توثيق الراوي أيضًا ، فراوٍ وثقه الجمهور ، وعدوه من رجال الصحيح قد يحطه نظر الإمام الترمذي من درجة الصحيح ، ويحسن له إن وجد لحديثه عاضداً ، فمثلاً :

١ – سليمان الأسود الناجي ، أخرج له الترمذي (الصلاة ، ٢٢٠) حديث : « جاء رجل، وقد صلى رسول الله ﷺ ، فقال : « أيكم يتجر على هذا؟ إلخ » وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وأحمد بن صالح. ومع توثيق هؤلاء الأئمة له لم يصحح الترمذي حديثه ، بل رآه

الثالث : وإن كان القصور أكثر من هذا ، حيث يكون أحد رواته مختلفًا فيه بين الأئمة ، فيوثقه البعض ويضعفه آخرون ، مما يجعل حديثه حسناً لذاته ، مثل أحاديث محمد ابن عمرو بن علقمة ، وسهيل بن أبي صالح ، ومحمد بن إسحاق ، وعاصم بن بهدلة وخلق كثير ، وهؤلاء هم الذين يلخص لهم الحافظ في التقريب بـ « صدوق يهِم » ، و« صدوق يخطئ » ، و« صدوق له مناكير » ، و« صدوق اختلط بأخرة » ونحوها من الألفاظ التي وضعها الحافظ في المرتبة الخامسة من ألفاظ التعديل ، ويُحكَم

قاصراً عن درجة الصحيح حسب ما أدى إليه اجتهاده ، وهو قليل الحديث ، ولم يخرج له من الستة سوى أبي داود ، والترمذي ، فلم يخرجا عنه إلا هذا الحديث الواحد .

٢ – وأبو السفر سعيد بن يُحمد ، أخرج له الترمذي حديث: « آخر آية أنزلت ، أو آخر شيء نزل ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾ (رقم ٣٠٤١) ، وثقه ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة لما روى وحمل ، وقال ابن حجر في التقريب : ثقة . فالجمهور على توثيقه وتصحيح حديثه ، ولكن الترمذي يكتفي بتحسين حديثه ، وكان حقه التصحيح بلا ريب ، فقد أخرجه مسلم ، وله طريق غير هذا عن البراء ، فلعل الترمذي لاحظ فيه أمرًا عاقه من التصحيح ، وحمله على الاكتفاء بالتحسين بمجيئه من غير وجه .

قلنا : فيتجه السؤال إلى الطاعنين في الترمذي بالتساهل : هل يجدون نفوسهم متسمحة لوصف الإمام الترمذي بالتثبت والتشدد في الحكم على الحديث من أجل حطه حديث أبي السفر، وسليمان الناجي عن درجة الصحة ؟

على حديثهم بالحسن الذاتي ، ثم يرتقى بالعواضد إلى درجة الصحيح بالغير .

فقد حسن الترمذي وصحَّحَ لكثير منهم من أجل مجيئ حديثهم من غير وجه إذا رآه بالغًا درجةَ الصحيح بقوة الجابر ، ويلتحق بذلك ما كان في إسناده عنعنة مدلس من المرتبة الثالثة ، أو ما اختُلف فيه على أحد الرواة سندًا أو متنًا مما حكم عليه بـ « حسن صحيح » ، واعتضد أحد وجوه الاختلاف بتعدد الطرق .

ولكن الإمام الترمذي قد يقتصر لِهؤلاء وأمثالهم على قوله : « حسن » ، أو « حسن غريب » – حينما كانت هناك غرابة إسناد – من غير تصحيح إذا اشتد الخلل ، وتقاعد الجابر عن البلوغ بالحديث إلى درجة الصحيح .

الرابع : وإن كان القصور أشد من ذلك بأن كان أحد رواته ضعيفاً سيء الحفظ ، أو مختلطًا روى بعد اختلاطه أو لم يميز حديثه ، أو مستورًا ، أو مجهولاً ، أو مدلسًا من المرتبة الرابعة وعنعن ، أو كان الإسناد منقطعًا ونحوه مما يرتقي بالعواضد إلى درجة « الحسن لغيره » ؛ فيحسنه الترمذي إذا كان مرويًا من غير وجه ، ويقتصر غالبًا على قوله : « حسن » ، أو « حسن غريب » – حين وقوع غرابة في الإسناد – في

مثل هذه المواضع .

ولا يكاد يصف الحديث بالصحة ، اللهم إلا أن تتوفر هناك عواضد كثيرة قوية ، أو كان الراوي ممن أدى الترمذيَّ اجتهادُه إلى كونه من رجال الحسن لذاته ؛ وإن كان ضعيفًا عند الجمهور ، مثل سفيان بن وكيع ، وعاصم بن عبيد الله ، فيحكم بالصحة أيضًا لقوة الجوابر أوكثرتها .

والجوابر مختلفة ، وتظهر قوتها في هذه المواضع بالأمور التالية مفرقًا ومجتمعًا :

(١) وجود متابعة تامة فأكثر لنفس الراوي المتكلم فيه .

(٢) وجود متابعة قاصرة فأكثر للراوي المتكلم فيه .

(٣) إخراج الشيخين أو أحدهما للحديث ،سواءٌ أ كان بذاك الوجه ، أم بغيره .

(٤) توفر شاهد فأكثر للحديث المراد تحسينه أوتصحيحه .

(٥) تصحيح أحد الأئمة أمثال أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، وأبي حاتم ، والبخاري ، وأبي زرعة وغيرهم لذاك الحديث .

ولتوضيح الفرق بين تحسين الترمذي مجردًا عن التصحيح مرة ، ومقرونًا به أخرى نورد أمثلة لعدد من رواة الحسن الذاتي ، ولرواةٍ مِمَّن يُضعَّف حديثه إذا انفرد ، ولنبدأ برجال الحسن الذاتي :

أحاديث رجال الحسن الذاتي

(١) أحاديث محمد بن عمرو بن علقمة ، وقال الحافظ فيه : صدوق له أوهام .

١ – حديث رقم ٥٠٠ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وله شواهد فحسب .

٢ – حديث رقم ١١٠٩ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه عبد العزيز الدراوردي أيضًا ، وقد توبع ، وللحديث شواهد فقط .

٣ – حديث رقم ١٤٢٨ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وله متابعة تامة ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد عديدة .

٤ – حديث رقم ١٤٧٩ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه عبد العزيز الدراوردي أيضًا ، وقد توبع ، وللحديث شواهد .

٥ – حديث رقم ٣١١٦ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وله متابعة تامة في بعض الحديث ، وأخرج بعضه الشيخان من غير هذا الوجه ، ولا شاهد له.

٦ – حديث رقم ٣٢٨٠ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن »

فقط ، وله متابعتان قاصرتان ، وأخرجه مسلم من غيرهذا الوجه ، مع ما له من شاهد .

٧ – حديث رقم ٣٣٥٦ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وله شواهد فحسب .

٨ – حديث رقم ١١٥٩ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

٩ – حديث رقم ١٦٠٨ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

١٠ – حديث رقم ٣٧٥٠ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

١١ – حديث رقم ١٤١٠ : اختلفت النسخ بين « حسن » و « حسن صحيح » ، وله متابعات تامة وقاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه .

١٢ – حديث رقم ٢٠ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه البخاري من غير هذالوجه مع ما له من شواهد .

١٣ – حديث رقم ٦٨٤ : اتفقت النسخ على قوله « حسن

صحيح » ، وله متابعة تامة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه مع ما له من شاهد .

١٤ – حديث رقم ١٠٠٤ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات كثيرة قاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذالوجه .

١٥ – حديث رقم ١٠٤٠ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات كثيرة قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه .

١٦ – حديث رقم ١١٦٢ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعة قاصرة ، وله شواهد .

١٧ – حديث رقم ١٢٢١ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله شواهد كثيرة .

١٨ – حديث رقم ١٦٥٨ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه مع ما له من شواهد .

١٩ – حديث رقم ١٧٢٣ : اختلفت النسخ بين « صحيح » و « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير

هذالوجه مع ما له من شواهد .

٢٠ – حديث رقم ١٧٩٥ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله شواهد كثيرة ، أشار المصنف إلى تسعة منها في الباب .

٢١ – حديث رقم ٢٠٠٩ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعة تامة ، وقاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه مع ما له من شواهد كثيرة .

٢٢ – حديث رقم٢٠٩٠ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات تامة وقاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه مع ما له من شواهد .

٢٣ – حديث رقم ٢٣١٩ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعتان قاصرتان ، و له شواهد صحيحة بعضها مخرج عند البخاري .

٢٤ – حديث رقم ٢٣٥٣ ، ٢٣٥٤ : اختلفت النسخ بين « صحيح » و « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وله شواهد .

٢٥ – حديث رقم ٢٥٦٠ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعة قاصرة ، مع ما له من شاهد صحيح .

٢٦ – حديث رقم ٢٦٤٠ : اتفقت النسخ على قوله « حسن

صحيح » ، وله شواهد عديدة .

٢٧ – حديث رقم ٣٠١٣ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه .

٢٨ – حديث رقم ٢٣٩٩ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعتان قاصرتان مع ما له من شواهد .

٢٩ – حديث رقم ٢٥٦١ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه مع ما له من شاهد .

٣٠ – حديث رقم ٣٢٣٦ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله شواهد فقط .

٣١ – حديث رقم ٣٢٤٥ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعة تامة ومتابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه مع ما له من شواهد .

٣٢ – حديث رقم ٣٢٩٢ : اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذالوجه مع ما له من شواهد .

٣٣ – حديث رقم ٣٩٣٥ : اتفقت النسخ على قوله « حسن

صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذالوجه مع ما له من شواهد .

فقد رأيتَ أن عشرة أحاديث اكتفى فيها الترمذي بقوله : « حسن » بدون التصحيح ، واتفقت النسخ فيها على ذلك ، والعواضد في الكل متقاعدة عن التصحيح ، فلا يوجد فيها إلا شاهد فأكثر دون المتابعة أوإخراجِ أحد الشيخين للحديث ، أو وُجدت المتابعة ونحوها ؛ ولكن في الإسناد قصور أكثر من واحد[1] ، سوى حديثين (١٤٢٨، ٣٢٨٠) فإنهما صالحان للتصحيح أيضًا لتوفر العواضد القوية ، ولا يبعد أن يكون التحسين فيهما مقرونًا بالتصحيح في بعض النسخ ، أو يكون فيهما علة مانعة من التصحيح في إطلاع الترمذي ، ولم نطلع عليها ، والله أعلم .

حينما حسَّن وصحح معًا في ثلاثة وعشرين حديثًا ، وقد رأيتَ أن الكل موفور العواضد القوية المقتضية للتصحيح من وجود المتابعة ، أو إخراج أحد الشيخين أو كلاهما للحديث سوى حديث واحد (٣٢٣٦) يحتمل أن يكون مكتفىً بالتحسين فقط في إحدى النسخ . فنظنك قد تبيَّنتَ

---

[1] وهذا حسب طريقة الإمام الترمذي فقط ، وإلا فقد يكون ذلك كافياً للتصحيح بالغير أيضًا حسب قواعد جمهور المحدثين ، ولكن الإمام الترمذي اقتصر فيها بالتحسين بدافع غاية من التوقي والحيطة .

الفرق بجلاء بين تحسيني الترمذي .

(٢) أحاديث محمد بن إسحاق ، وقال الحافظ فيه : صدوق يُدلس ، و رُمي بالتشيع والقدر (وعده من المرتبة الرابعة من المدلسين) .

١ – حديث رقم ٣١١ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه الاختلاف سندًا ومتنًا ، وله شواهد فحسب .

٢ – حديث رقم ٦٤٥ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، رواه الترمذي مقرونًا بيزيد بن عياض ، (ضعيف) ، وله شاهد واحد فحسب .

٣ – حديث رقم ١٠٢٨ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وله شواهد فحسب .

٤ – حديث رقم ١٦٣٧ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، والإسناد مرسل ، وله متابعة قاصرة ضعيفة مع شواهد .

٥ – حديث رقم ٢٤٧٦ : اختلفت النسخ فيه على قوله : « حسن » ، و« حسن غريب » ، وفيه يونس بن بكير (صدوق يخطئ) أيضًا ، ولابن إسحاق متابعة قاصرة ضعيفة مع شواهد له .

٦ – حديث رقم ٢٨٢١ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه عمرو بن شعيب عن أبيه ، توبع ابن إسحاق ، ولم يتابَع عمرو

. وللحديث شواهد .

٧ – حديث رقم ٣٢٩٩ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه انقطاع أيضًا ، وله متابعة قاصرة مع شاهد في الباب .

٨ – حديث رقم ٢٣ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعة قاصرة مع ما له من شواهد كثيرة .

٩ – حديث رقم ١٥٤ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعة تامة ، ورواه عنه شعبة والثوري ، مع ما للحديث من شواهد كثيرة .

١٠ – حديث رقم ١٨٩ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعة قاصرة مع ما له من شواهد ، وصححه البخاري وغيره .

١١ – حديث رقم ٣٠٨ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات تامة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد .

١٢ – حديث رقم ٥٢٦ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعة قاصرة مع ما له من شواهد .

١٣ – حديث رقم ١٢٦٧ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن

صحيح » ، وله متابعات تامة ، وقاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذا الوجه ، مع ما له من شواهد.

١٤ – حديث رقم ٣٠٤٥ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعة تامة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد .

١٥ – حديث رقم ٣١٦٦ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعة تامة وقاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد .

فهناك سبعة أحاديث اكتفى فيها الترمذي بقوله : « حسن » بدون التصحيح ، واتفقت النسخ على ذلك ، والعواضد في الكل متقاعدة عن التصحيح ، فلا يوجد فيها إلا شاهد فأكثر دون المتابعة أو إخراجِ أحد الشيخين للحديث ، وإن وُجدت المتابعة في أحد هذه الأمثلة ؛ فإسناده يزداد قصورًا لا يليق به التصحيح على ما هو عادة الترمذي من الحيطة والتوقي في الحكم على الحديث .

بينما حسَّن الترمذي وصحح معًا في ثمانية أحاديث ، وقد رأيتَ أن الكل موفورُ العواضد القوية المقتضية للتصحيح من وجود المتابعة ، أو إخراج أحد الشيخين للحديث أو كلاهما معًا.

(٣) أحاديث سماك بن حرب ، وقال الحافظ فيه : صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما يتلقن .

١ – حديث رقم ٢٥٢ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه قبيصة بن هُلب (مقبول) ، والراوي عن سماك هو أبو الأحوص ، وله شواهد فحسب .

٢ – حديث رقم ٣٠١ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه قبيصة بن هلب (مقبول) ، والراوي عن سماك هو أبو الأحوص ، وله شواهد فحسب .

٣ – حديث رقم ١٣٣١ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه حنش الصنعاني (صدوق له أوهام) ، وله متابعة قاصرة مع ما للحديث من شاهد فقط.

٤ – حديث رقم ١٤٢٧ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه الاختلاف وصلاً وإرسالاً ، وللحديث شاهد فحسب .

٥ – حديث رقم ١٥٦٥ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وفيه قبيصة بن هُلب (مقبول) ، والراوي عن سماك هو شعبة ، وله شاهد فحسب .

٦ – حديث رقم ٣٠٣٠ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن »

فقط ، وروايته هنا عن عكرمة ، وله متابعة قاصرة ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه مع ما له من شاهد .

٧ – حديث رقم ٣٢٨١ : اتفقت النسخ فيه على قوله : « حسن » فقط ، وروايته هنا عن عكرمة، وله متابعة قاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذا الوجه مع ما له من شاهد.

٨ – حديث رقم ١٤٣٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وفيه شريك القاضي ، وقد توبع ، وللحديث شواهد صحيحة .

٩ – حديث رقم ٢٧٦٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، و له شواهد فحسب .

١٠ – حديث رقم ٢٧٧٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، و له شواهد فحسب .

١١ – حديث رقم ٢٩٥٣ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وفيه عباد بن حبيش (مقبول) ، والراوي عن سماك شعبة ، و له متابعة قاصرة ، وشواهد .

١٢ – حديث رقم ٣٠٩٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، و له شواهد فحسب .

١٣ – حديث رقم ٣١٩٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، ويعضده آثار الصحابة والتابعين .

١٤ – حديث رقم ٣٣٢٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فحسب .

١٥ – حديث رقم ٣٨٣٤ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، روى عنه شعبة ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه .

١٦ – حديث رقم ٢٧٢٥ : اختلفت النسخ بين « حسن صحيح غريب » و« حسن غريب » ، وفيه شريك القاضي ، وله شواهد فحسب .

١٧ – حديث رقم ٣٠٤٠ : اختلفت النسخ بين « حسن صحيح غريب » و« حسن غريب » ، وله شواهد فحسب .

١٨ – حديث رقم ٢٠٢ : اختلفت النسخ فيه بين « حسن » ، و« حسن صحيح » ، والحديث أخرجه مسلم من هذا الوجه مع ما له من شواهد .

١٩ – حديث رقم ٣٠٧ : اختلفت النسخ فيه بين « حسن » ، و« حسن صحيح » ، والحديث أخرجه مسلم من رواية شعبة عن سماك ، مع ما للحديث من شواهد .

٢٠ – حديث رقم ١٠٦٨ : اختلفت النسخ فيه بين « حسن » ، و« حسن صحيح »، وفيه شريك القاضي (وقد توبع) ، والحديث أخرجه مسلم من طريق سماك ، مع ما له من شواهد .

٢١- حديث رقم ١٣٨١ : اختلفت النسخ فيه بين « حسن » ، و« حسن صحيح » ، وله متابعة تامة ، وأخرجه البخاري من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد .

٢٢ – حديث رقم ٢٨٤٥ : اختلفت النسخ فيه بين « حسن » ، و« حسن صحيح »، وله متابعات قاصرة ، مع ما له من شواهد كثيرة .

٢٣ – حديث رقم ٣٠٥٢ : اختلفت النسخ فيه بين « حسن » ، و« حسن صحيح »، وله شواهد كثيرة ، بعضها مخرج عند البخاري في الصحيح .

٢٤ – حديث رقم ٣٠٨٠ : اختلفت النسخ فيه بين « حسن » ، و« حسن صحيح » ، وروايته هنا عن عكرمة ، وليس له إلا شاهد في بعض الحديث .

٢٥ – حديث رقم ٦٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه سماك عن عكرمة ، وعنه شعبة ، وله متابعة قاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذا الوجه مع ما للحديث من شواهد .

٢٦ – حديث رقم ٢٢٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة وأبو الأحوص ، وله متابعات تامة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، والبخاري من غيره ، مع ما للحديث من شواهد كثيرة .

٢٧ – حديث رقم ٣٣١ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه سماك عن عكرمة ، وعنه أبو الأحوص ، وله متابعة تامة ، وصححه الحاكم ، مع ما للحديث من شواهد .

٢٨ – حديث رقم ٣٣٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه أبو الأحوص ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ،مع ما للحديث من شواهد كثيرة .

٢٩ – حديث رقم ٥٠٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه أبو الأحوص وسفيان ، وله متابعات تامة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ،مع ما للحديث من شواهد .

٣٠ – حديث رقم ٥٣٢ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه أبو الأحوص ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما للحديث من شواهد .

٣١ – حديث رقم ٥٨٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن

صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وأبو الأحوص ، وسفيان ، وله متابعات تامة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ،مع ما للحديث من شواهد .

٣٢ – حديث رقم ٦٨٨ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عن عكرمة ، وعنه أبو الأحوص ، وله متابعات قاصرة ، مع ما للحديث من شواهد .

٣٣ – حديث رقم ١٠١٣ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما له من شواهد .

٣٤ – حديث رقم ١٠١٤ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما له من شواهد .

٣٥ – حديث رقم ١٢٠٦ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذا الوجه ، مع ما له من شواهد.

٣٦ – حديث رقم ١٢٦٨ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح» ، رواه عن عكرمة ، وعنه أبو الأحوص ، وله شواهد صحيحة .

٣٧ – حديث رقم ١٣٠٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن

صحيح » ، رواه عنه الثوري وشعبة ، وفيه الاختلاف سندًا ، وله شواهد .

٣٨ – حديث رقم ١٣٤٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه أبو الأحوص ، وله متابعة تامة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما له من شواهد.

٣٩ – حديث رقم ١٤٧٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عن عكرمة ، وعنه الثوري ، وله متابعة قاصرة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما للحديث من شواهد .

٤٠ – حديث رقم ٢٠٤٦ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، اختلف فيه على سماك ، رواه عنه شعبة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما له من شواهد .

٤١ – حديث رقم ٢١٩٩ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وأبو الأحوص ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، وله شواهد صحيحة.

٤٢ – حديث رقم ٢٢٢٣ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات تامة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، والبخاري من غيره ، مع ما له من شواهد.

٤٣ – حديث رقم ٢٢٥٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن

صحيح » ، رواه عنه شعبة والثوري ، وله شواهد كثيرة .

٤٤ – حديث رقم ٢٦٥٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله متابعة تامة وقاصرة .

٤٥ – حديث رقم ٢٩٦٤ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عن عكرمة ، وعنه الثوري ، وله شواهد صحيحة .

٤٦ – حديث رقم ٣١١٢ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه أبو الأحوص ، وله متابعة تامة وقاصرة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه، مع ما للحديث من شواهد .

٤٧ – حديث رقم ٣١٨٩ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عن عكرمة ، وعنه شعبة ، وله متابعة قاصرة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما للحديث من شواهد .

٤٨ – حديث رقم ٣٣١٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عن عكرمة ، وله متابعة قاصرة .

٤٩ – حديث رقم ٣٦٤٤ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وفيه أيوب بن جابر (ضعيف ، توبع بغير واحد) ، والراوي عن سماك شعبة ، وله شواهد صحيحة في الباب .

٥٠ – حديث رقم ٣٦٤٦ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن

صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، مع ما للحديث من شواهد .

فتلك خمسون حديثًا ، خمسة عشر منها اكتفى فيها الترمذي بقوله : « حسن » بدون التصحيح ، واتفقت النسخ على ذلك ، والعواضد في الكل متقاعدة عن التصحيح ، فلا يوجد فيها إلا شاهد دون المتابعة أو إخراجِ أحد الشيخين للحديث ، وإن وُجدت المتابعة في أحد هذه الأمثلة ؛ فإسناده يزداد قصورًا لا يليق به التصحيح على ما هو معروف من توقي الإمام الترمذي في الحكم على الحديث ؛ سوى ثلاثة أحاديث ذوات الأرقام (٣٠٣٠ ، ٣٢٨١ ، ٣٨٣٤) تصلح للتصحيح أيضًا على طريقة الترمذي ، ومن الجائز أن يكون قد جاء في إحدى النسخ وصفه بالصحة أيضًا ، أو يكون الإمام الترمذي قد اطلع فيها على مانع من التصحيح ، ولم نطلع عليه بعد ، والله أعلم .

وتسعة أحاديث اختلفت النسخ بين التحسين فقط ، وبين التصحيح والتحسين معًا، ثلاثة منها (وهي : ٢٧٢٥ ، ٣٠٤٠ ، ٣٠٨٠) لا تصلح للتصحيح إما لشدة الضعف ، أو لضف الجابر ، والستة البواقي تصلح للتصحيح بلا شك ، فيُرجح فيها قوله : « حسن صحيح » على قوله : « حسن » فقط .

وأما سائر الستة والعشرين (٢٦) ؛ فاتفقت النسخ فيها على التحسين والتصحيح معًا ، وقد رأيتَ أن الكل موفورُ العواضد القوية المقتضية للتصحيح من وجود المتابعة ، أو إخراج أحد الشيخين للحديث أو كلاهما معًا ، أو رواية أحد هؤلاء الثلاثة : شعبة ، وسفيان ، وأبو الأحوص عن سماك ذلك الحديث .

ولنكتف بهذا القدر من الأحاديث لرجال الحسن الذاتي ، وكان من عزمنا المقارنة بين أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأحاديث العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، وأحاديث سهيل بن أبي صالح ، وعبد العزيز الدراوردي ، والحجاج بن أرطاة ، وعطية العوفي ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وغيرهم ممن يحسن لهم الترمذي بناءً على العواضد مكتفيًا بالتحسين مرةً ، ومضيفًا إلى التصحيح أخرى ، ولكن رأينا ذلك مُمِلاًّ للقارئ ، فضربنا عنه صفحًا مخافة الطول مع ثقتنا بأن القارئ سيعود (إن شاء الله) بعد النظر في قليلنا هذا مطمئنَّ القلب ، ومقتنِعَ الضمير في أن الإمام الترمذي لا يخالف في صنيعه لراوٍ واحد فيحسن له مرةً ، ويصحح له أخرى إلا بمقتضي قوي ، ولا يصاب في كل ذلك بأيِّ محاباة ولا تساهل .

أحاديث الضعفاء ونحوهم

وَلْنَلْتَفِتِ الآن إلى المقارنة بين أحاديث عدة من الضعفاء الذين

حسن لهم الترمذي في الجامع غالبًا ، ثم ارتقى بهم إلى دجة الصحيح أحيانًا حينما رأى حديثهم مؤيدًا بعواضد قوية ، أو كثيرة متطلبة لترقيته إلى منزلة « الصحيح » لا محالة ، إما لكون الرجل لا ينحط عند الترمذي من درجة الحسن الذاتي حسب اجتهاده ؛ ويرتقي حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، وإما لكون العواضد أوفر وأقوى مما يُحتاج إليه لتصحيح الحسن الذاتي إذا كان الراوي منحطًّا عن راوي الحسن عنده ، وهذا أمرٌ لم يتفهمه غير واحد من العلماء الذين يعتقدون بتساهل الترمذي في الحكم على الحديث ، وإليك هذه الأمثلة :

(١) علي بن زيد بن جدعان ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف .

١ – حديث رقم ٣١٠٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » فقط ، وفيه يوسف بن مهران (ليِّن) ، وتوبع ابن جدعان متابعة قاصرة في بعض الحديث ، وله شاهد .

٢ – حديث رقم ٣١٤٢ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » فقط ، وفيه أوس بن خالد (مجهول) ، توبع متابعة قاصرة مع شواهد له .

٣ – حديث رقم ٣٤٥٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » فقط ، وفيه عمرو بن أبي حرملة (مجهول) ، توبع متابعة قاصرة فقط .

٤ – حديث رقم ٧٦٤ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وله متابعة قاصرة ، وشواهد .

٥ – حديث رقم ٢٢٤٨ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

٦ – حديث رقم ٢٢٨٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

٧ – حديث رقم ٢٢٩١ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

٨ – حديث رقم ٣٢٠٦ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

٩ – حديث رقم ٥٤٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله متابعة تامة مع شواهد صحيحة .

١٠ – حديث رقم ٢٣٣٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله متابعات قاصرة مع ما له من شواهد .

١١ – حديث رقم ٢٨٢٩ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ، وله شواهد .

١٢ – حديث رقم ٣٩٠٢ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذا الوجه ، وله شواهد .

١٣ – حديث رقم ١١٤٦ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » وفي بعضها « صحيح » فقط ، وفيه الاختلاف سندًا ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه مسلم من غير هذا الوجه مع ما للحديث من شواهد .

١٤ – حديث رقم ٢١٩١ : اختلفت النسخ بين « حسن » و« حسن صحيح » ، وله متابعة تامة ، وقاصرة ، مع شواهد صحيحة .

١٥ – حديث رقم ٣١٤٨ : اختلفت النسخ بين « حسن » و « حسن صحيح » ، وفيه الاختلاف سندًا ،وله شواهد فحسب .

١٦ – حديث رقم ٥٨٩ : اختلفت النسخ بين « حسن » و« حسن صحيح » ، و « حسن غريب » ، وفيه مسلم بن حاتم (صدوق ربما وهِم) ، وعبد الله بن المثنى (صدوق كثير الغلط) ، وأخرج معناه البخاري من غير هذا الوجه ، وله شاهد صحيح.

١٧ – حديث رقم ٢٢٥٤ : اختلفت النسخ بين « حسن صحيح » و « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

١٨ – حديث رقم ٢٦٩٨ : اختلفت النسخ بين « حسن صحيح غريب » و « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

١٩ – حديث رقم ٣٨٥٧ : اختلفت النسخ بين « حسن صحيح » و « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

فهذه تسعة عشر حديثًا ، ثمانية منها اكتفى الترمذي فيها بالتحسين من غير تصحيح ، والعواضد في الكل متقاعدة عن التصحيح بلا شك ، فلا يوجد فيها إلا شاهد دون المتابعة أو إخراجِ أحد الشيخين للحديث ، وإن وُجدت المتابعة في أحد هذه الأمثلة ؛ فإسناده يزداد قصورًا لا يليق به التصحيح ، وستة أحاديث اختلفت النسخ فيها بين التحسين فقط ، وبين التصحيح والتحسين معًا، فخمسة منها (وهي : ٥٨٩ ، ٢٢٥٤ ، ٢٦٩٨ ، ٣١٤٢ ، ٣٨٥٧) لا تصلح للتصحيح إما لشدة الضعف ، أو لضعف الجابر ، فيُرجَّح قوله : « حسن » فقط ، وواحد منها يصلح للتصحيح بلا شك ، والراجح فيه قوله: « حسن صحيح » .

وأما الخمسة التي اتفقت النسخ فيها على التحسين والتصحيح معًا ؛ فقد رأيتَ أن الكل موفورُ العواضد القوية المقتضية للتصحيح من وجود المتابعة ، أو إخراج أحد الشيخين للحديث أو كلاهما معًا .

وعلي بن زيد بن جدعان وإن كان ضعيفًا لدى الجمهور ؛ ولكن

يبدو من قول الترمذي في الجامع (العلم / الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة) : « صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره » أنه لا ينحط عنده عن درجة من يُحسَّن له ، ولما كان ابن جدعان قد توبع بغير واحد متابعة تامة وقاصرة مع وجود شواهد صحيحة ؛ فأيّ شيء يمنع من بلوغ حديثه رتبة الصحيح ؟

(٢) **عاصم بن عبيد الله** ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف .

١ – حديث رقم ٧٢٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » ، وله شواهد فقط .

٢ – حديث رقم ١١١٣ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله شواهد صحيحة .

٣ – حديث رقم ١٥١٤ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وفي بعضها « صحيح » فقط ، رواه عنه الثوري ، وله شاهد مع تأيده بالعمل المتوارث .

٤ – حديث رقم ٢١٣٥ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه البخاري في « خلق أفعال العباد » .

٥ – حديث رقم ٣٥٦٢ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن

صحيح » ، رواه عنه شعبة ، وله شواهد .

فاكتفى بالتحسين في حديث واحد لا يليق به التصحيح البتة ، وأما الأربعة البواقي؛ فاتفقت النسخ فيها على التحسين والتصحيح معًا ، وقد رأيتَ أن الكل موفورُ العواضد القوية المقتضية للتصحيح من وجود المتابعات والشواهد ، ومن رواية شعبة أو الثوري عنه ، وهُما ما هُما !

وعاصم هذا وإن كان ضعيفًا لدى الجمهور ؛ ولكنه صدوق عند الإمام البخاري والترمذي ، فنقل في آخر « العلل الكبير » قال محمد : عاصم بن عبيد الله صدوق ، روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسلين ، وروى عنه شعبة والثوري . اهـ . فهو إذن من رجال الحسن الذاتي عند الإمام الترمذي ، فلو بلغ به إلى حد الصحيح بناءً على العواضد ؛ فأيُّ ذنب عليه ليُرمى بالتساهل ؟

(٣) مجالد بن سعيد الهمداني ، قال الحافظ في التقريب : ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره .

١ – حديث رقم ٢٣٢١ : اتفقت النسخ على قوله: « حسن » ، وله شواهد فقط.

٢ – حديث رقم ١٤٧٦ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات كثيرة تامة وقاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير

هذا الوجه .

٣ – حديث رقم ٢٩٧١ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات كثيرة تامة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ، وله شاهد صحيح .

٤ – حديث رقم ١٤٧٦ : اختلفت النسخ بين « حسن » ، و« حسن صحيح » ، يروى عن أبي الوداك (صدوق يهم) ، وله متابعة قاصرة ، وشواهد .

٥ – حديث رقم ٢٣٥٦ : اختلفت النسخ بين « حسن » ، و « حسن صحيح » ، وله متابعة قاصرة في بعض الحديث ، وأخرج بعضه مسلم من غير هذا الوجه، وله شواهد.

فهذه خمسة أحاديث ، واحد منها اكتفى الترمذي فيه بالتحسين من غير تصحيح ، والعاضد فيه متقاعد عن التصحيح بلا شك ، فلا يوجد فيها إلا شاهد ،وإثنان اختلفت النسخ فيهما بين التحسين فقط ، وبين التصحيح والتحسين معًا ، وكلاهما لا يصلح للتصحيح إما لشدة الضعف ، أو لضعف الجابر ، فالراجح إذنْ قوله : « حسن » فقط .

وحديثان منها اتفقت النسخ فيهما على التحسين والتصحيح معًا ، وقد رأيتَ أن العواضد فيهما متوفرة بأقوى وأكثر مما يكون لترقية الحسن

الذاتي إلى « الصحيح » .

ومجالد هذا ضعيف عند الإمام الترمذي كما هو عند غيره من المحدثين ، فنقل في « العلل الكبير » عن الإمام البخاري قوله : « هذا حديث مجالد ، وأنا لا أشتغل بحديث مجالد. قال : قلت له : لا تروي عن مجالد شيئا ؟ قال : لا ، ولا عن جابر الجعفي ، ولا عن موسى بن عبيدة ، ومجالد أحسن حالاً من جابر الجعفي . اهـ . ومع ذلك إنما صحح الترمذي حديثه فضلاً على التحسين لقوة العواضد وكثرة الجوابر .

(٤) يزيد بن أبي زياد ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف ، كبِر فتغيَّر ، وصار يتلقن، وكان شيعيًّا .

١ – حديث رقم ٥٢٨ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » ، وفيه أبو يحيى إسماعيل التيمي (ضعيف توبع) ، وللحديث شاهدان فقط .

٢ – حديث رقم ٨٣٢ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » ، وفيه خيفة الانقطاع ، وللحديث شواهد فقط .

٣ – حديث رقم ٨٣٨ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » ، وفيه هُشيم (مدلس) ، وللحديث شواهد فقط .

٤ – حديث رقم ١٧١٦ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن غريب » ، وله شواهد فقط .

٥ – حديث رقم ٩٣٢ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » ، وله متابعة تامة، وأخرجه مسلم من غيرهذا الوجه .

٦ – حديث رقم ١١٤ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد .

٧ – حديث رقم ٧٧٧ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات قاصرة ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ، مع ما له من شواهد .

٨ – حديث رقم ٣٧٦٨ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات تامة ، مع ما له من شواهد .

٩ – حديث رقم ٣٦٠٧ : اختلفت النسخ بين « حسن » ، و« حسن صحيح غريب » ، وفيه الاختلاف سندًا ، وللحديث شواهد فحسب .

١٠ – حديث رقم ٣٧٥٨ : اختلفت النسخ بين « حسن » و« حسن صحيح » ، وله شواهد فحسب .

فهذه عشرة أحاديث ، خمسة منها اكتفى الترمذي فيها بالتحسين من غير تصحيح، والعاضد في الكل متقاعد عن التصحيح بلا شك ، فلا يوجد فيها إلا شاهد ؛ سوى حديث واحد رقم : (٩٣٢) يصلح للتصحيح

أيضًا على طريقة الترمذي ، ومن الجائز أن يكون قد جاء في إحدى النسخ وصفه بالصحة أيضًا ، أو يكون الإمام الترمذي قد اطلع فيه على مانع من التصحيح ، ولم نطلع عليه بعد ، والله أعلم .

وإثنان اختلفت النسخ فيهما بين التحسين فقط ، وبين التصحيح والتحسين معًا ، وكلاهما لا يصلح للتصحيح من أجل شدة الضعف ، وضعف الجابر ، فالراجح إذنْ قوله: « حسن » فقط .

وثلاثة منها اتفقت النسخ فيها على التحسين والتصحيح معًا ، وقد رأيتَ أن العواضد في الكل متوفرة بأقوى وأكثر مما يكون لترقية الحسن الذاتي إلى « الصحيح » .

(٥) الحكم بن عبد الملك ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف .

١ – حديث رقم ٢٩٤١ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن » ، وفيه الحسن بن بشر (صدوق يخطئ) إضافة إلى كون الإسناد مرسلاً ، وله متابعة قاصرة ، وشواهد .

٢ – حديث رقم ٣٣٦٠ : اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وله متابعات كثيرة ما بين تامة وقاصرة ، والحديث أخرجه البخاري من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد صحيحة .

فانظر كم بين الحديثين من الفرق ؟ ولم يصحح الترمذي الحديث

الثاني إلا لتضافر العواضد الكثيرة الملجئة إلى التصحيح مع وجود راوٍ ضعيف في الإسناد ، وهل يُسمى ذلك تساهلاً ؟ كلا ، وقِس على ذلك بقية أحاديث الضعفاء ونحوهم مما وصفه الترمذي بالصحة إضافة إلى التحسين .

خلاصة المقارنة

وقد اتضح بهذه المقارنة ثلاثة أمور :

الأول : إن ما يقول فيه الترمذي « حسن صحيح » يكون أقوى مما يقول فيه « حسن » فقط ، أو « حسن غريب » .

الثاني : ليس كل ما يصفه الترمذي بـ « حسن صحيح » على مرتبة واحدة ، بل على مراتب أربعة ، وهي :

(١) الحديث الصحيح الذاتي من الدرجة الأولى ، وهو ما كان رجاله كلهم ثقات، فيصححه الإمام الترمذي بلا تردُّدٍ ، ثم يحسنه أيضًا إذا كان قد رُوي من غير وجه، ويريد بذلك بيان أن الحديث يستجمع قوةً إلى قوة أكثر من استجماعه لشرائط الصحيح ، وأنه ليس بفرد محض .

(٢) الحديث الصحيح الذاتي من الدرجة الثانية والثالثة ، وهو ما كان في إسناده نوع قصور ، وكان يسيرًا محتملاً حتى لا يعده بعض النقاد قادحًا في التصحيح ، فيَعُدُّ الترمذي مجيءَ الحديث من غير ذاك الوجه جابرًا لذاك القصور الخفيف ؛ فيحسنه نظرًا إلى تعدد طرقه ، ويصححه بلا تردد لانجبار القصور الخفيف بلا شك .

(٣) الحديث الصحيح بالغير من الدرجة الأولى والثانية ، وهو ما كان أحد رواته مختلفًا فيه بين الأئمة ، فيوثقه البعض ويضعفه الآخر ، مما

يجعل حديثه حسناً لذاته ، ويرتقي بالعواضد إلى درجة الصحيح بالغير ، أو كان رجال الحديث كلهم ثقات ، ولكن اختُلف على أحدهم سندًا أو متنًا ، ويلتحق بذلك ما كان في إسناده عنعنة مدلس من المرتبة الثالثة ، فيحكُم الترمذي حيئذ بالصحة نظرًا إلى العواضد المرقية له إلى درجة الصحيح .

(٤) الحديث الصحيح بالغير من الدرجة الثالثة ، وهو ما كان القصور فيه أشد من الذي قبله بأن كان أحد رواته ضعيفاً سيء الحفظ ، أو مختلطًا روى بعد اختلاطه أو لم يميِّز حديثه ، أو مستورًا ، أو مجهولاً ، أو مدلسًا من المرتبة الرابعة وعنعن ، أو كان الإسناد منقطعًا ونحوه مما يرتقي بالعواضد إلى درجة « الحسن لغيره » ؛ فيحسنه الترمذي إذا كان مرويًا من غير وجه ، ويقتصر غالبًا على قوله : « حسن » في مثل هذه المواضع ، وقد يصف الحديث بالصحة إذا رأى العواضد متوفرةً بكثرة ، أو متصفة بقوة تقتضي التصحيح بلا شك مثل إخراج الشيخين للحديث ولو من غير ذاك الوجه ، أو كان الراوي ممن أدى الترمذيَّ اجتهادُه إلى كونه من رجال الحسن لذاته ؛ وإن كان ضعيفًا عند الجمهور ، فيحكم بالصحة أيضًا لقوة الجوابر أوكثرتها .

الثالث : إن الإمام الترمذي على غاية من الحِيطة والتوقي لدى حكمه على الأحاديث ، فقد يقتصر على التحسين لأحد رواة الصحيح ،

أو رواة الحسن الذاتي مع كون الحديث مرويًا بأكثر من طريق ، وذلك إذا رأى القصور شديدًا في نظره بانضمام قصور آخر إليه ، وبتقاعُدِ الجابر عن ترقيته إلى درجة الصحيح ؛ وقد لا يكون ذلك مانعًا من التصحيح عند غيره من الأئمة كما مر ذلك مفصلاً .

الفصل السادس

المقارنة بين «حسن صحيح» و«صحيح»

الفصل السادس

المقارنة بين « حسن صحيح » و« صحيح »

وقد أتينا على دور الحلِّ لآخِرِ إشكال يعتري كثيرًا من الدارسين لأحكام الترمذي هذه ، وهو أن الترمذي حينما يفرق بين قوله « حسن » أو « حسن غريب » وبين قوله : « حسن صحيح » بأن الحسن الصحيح أقوى مما يكتفي فيه بالتحسين ؛ فهل يفرق بين قوليه: « صحيح » و« حسن صحيح » أيضًا ؟ لا سيما وقد قال بالفرق بين الحُكمين غير واحد من العلماء ، فـ « الحسن الصحيح » أنزَلُ رتبة من « الصحيح » المجرد عند الحافظ ابن كثير، فقال : « إن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن ، فالمقبول ثلاث مراتب ، « الصحيح » أعلاها ، و« الحسن » أدناها ، والثالثة ما يتشرب من كل منهما ، فعلى هذا يكون ما يقول فيه « حسن صحيح » أعلى رتبة عنده من « الحسن » ودون « الصحيح » ، ويكون حكمه بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه

بالصحة مع الحسن » . انتهى من « اختصار علوم الحديث » .

حينما ينعكس الأمر عند الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله ، فيقول : « إنما يكون الحديث صحيحًا حسنًا إذا صح إسناده برواية الثقات العدول ، ولم يكن شاذًا ، ورُوي نحوه من غير وجه ، وأما الصحيح المجرد ؛ فلا يُشترط فيه أن يُروى نحوه من غير وجه ، فيكون حينئذ « الصحيح الحسن » أقوى من الصحيح المجرد » . اهـ . فالحديث الذي يصفه الترمذي بـ « حسن صحيح » أعلى مما يحكم عليه بـ « صحيح » فقط .

الجواب :

أما قول الحافظ ابن كثير رحمه الله : إن الحسن الصحيح أنزل من الصحيح المجرد؛ فلا يبقى له أثر بعد ما اتضح الأمر بأن الإمام الترمذي أطلق كلمة « حسن » في كل المواضع على معناه الذي بينه في كتابه « العلل » الكبير من أن يكون الحديث مرويًا من غير وجه إذا خلا إسناده من متهم ، ومتنه من معارضة ، سواء أتى بكلمة « حسن » مفردةً ، أو مضمومة إلى « صحيح » أو « غريب » أو إليهما معًا ، فلا حاجة إلى التأويل بالتشرب بين وصفي الصحيح والحسن في قوله « حسن صحيح » ليكون دون الصحيح المجرد ، وذلك لأن القائل أعرف بمراد كلامه ، فيُحمل على ما بينه هو ، ولا سيما إذا بان فعلاً بعد الدراسات التطبيقية أن سائر ما حسنه

الترمذي بجانب التصحيح مروي من غير وجه ، فمنه ما هو صحيح بالذات ازداد قوة بكثرة الطرق ، ومنه ما هو قاصر عن درجة الصحة ارتقى إليها بتعدد الطرق ، ولا شك .

وأما قول الحافظ ابن رجب رحمه الله ؛ فمتجه ، ومبني على ما هو مراد المصنف رحمه الله من كلمة « حسن » ، ولكنه يحتاج إلى شيء من التنقيح ، والتوضيح :

وذلك أنه يبدو من قوله : « وأما الصحيح المجرد ؛ فلا يُشترط فيه أن يُروى نحوه من غير وجه ، فيكون حينئذ الصحيح الحسن أقوى من الصحيح المجرد » أنه أراد تفضيل « الصحيح الحسن » على « الصحيح » الذي لا يُروى إلا بإسناد واحد ، وهذا يتطلب إثبات أمرين لا بد منهما :

الأول : أن الإمام الترمذي لا يأتي بـ « حسن صحيح » مركبًا إلا إذا كان رجال الإسناد كلهم ثقات أثباتًا مع مجيء الحديث من غير ذاك الوجه ، كما صرح به الحافظ ابن رجب في سياق كلامه ذلك ، وقد ثبت بالأدلة الناصعة أن ليس كل « حسن صحيح » كذلك ، بل الغالب هو الصحيح بالغير بمراتبه المختلفة .

والثاني : أن الإمام الترمذي إنما يُفرد بكلمة « صحيح » إذا كان الحديث متصفًا بصفات الصحيح مع كونه لا يُروى إلا بإسناد واحد ،

والواقع لا يخالف ذلك ؛ فقد رأينا الإمام الترمذي لا يكاد يقتصر على قوله « صحيح » ، فجميع ما ظفرنا به في الجامع اثنان وخمسون (٥٢) حديثًا مما اكتفى فيه بقوله : « صحيح » مع اختلاف النسخ في بعضها إضافة إلى ما اشتملت عليه دراستنا هذه مما اختلفت النسخ فيه بين « حسن صحيح » ، و« صحيح » ، وهذه الاثنان وخمسون تنقسم إلى :

١ – ما هو صحيح بالنسبة إلى إسناد دون إسناد .

٢ – ما حكم عليه المصنف نفسه بـ « حسن صحيح » في موضع آخر من كتابه .

٣ – ما كان رجاله كلهم ثقات مع مجيئه عن الصحابي من غير ذاك الوجه .

٤ – ما لا يخلو إسناده من متكلم فيه ، مع مجيئه من غير ذاك الوجه .

٥ – ما كان رجاله ثقات ، ولم يكن له إلا إسناد واحد عن الصحابي ، ولكن له شواهد .

٦ – ما كان رجاله كلهم ثقات ، ولا يُروى إلا بذاك الإسناد مطلقًا .

والتفصيل ما يلي :

أما القسم الأول (يعني ما صححه الترمذي إلى إسناد دون إسناد) ؛ فستة أحاديث، وأرقامها : ١١٤٤ ، ١٩٠٧ ، ٢٠٤٤ ، ٢٠٦٤ ،

. ٢٧٤٧ ، ٢٧٧١ .

١١٤٤ – إسرائيل ، عن سماك بن حرب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ﵄ أن رجلاً جاء مسلمًا على عهد النبي ﷺ ، ثم جاءت امرأته مسلمة ، فقال : يا رسول الله ! إنها كانت أسلمت معي فرُدَّها عليَّ ، فردها عليه . هذا حديث صحيح . (واتفقت النسخ على ذلك سوى التحفة ، فساكتة ، وسوى أطراف المزي (٦١٠٧) ، فنقل فيه قوله : « حسن » فقط) .

وهذا التصحيح إنما هو بالنسبة إلى حديث أخرجه قبل هذا ، فأخرج (برقم ١١٤٣) من طريق محمد بن إسحاق ، قال : حدثني داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ﵄ قال : رد النبي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول ، ولم يحدث نكاحًا . وقال : هذا حديث ليس بإسناده بأس ، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاء هذا من قِبل داود بن حصين من قِبَل حفظه . ثم أردفه طريق سماك عن عكرمة باللفظ المذكور آنفًا ، وقال : صحيح ، فتصحيح حديث سماك مقابلاً لحديث داود بن حصين ، وإلا فقد تُكلم سماك أيضًا بما تُكلم ، والحديث لا يُروى إلا من جهته ، فتفرد به .

١٩٠٧ – سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، قال : اشتكى أبو الردَّاد الليثي ، فعاده عبد الرحمن بن عوف ﵁ ، فقال : خيرهم

وأوصلهم ما علمتُ أبا محمد ، فقال عبد الرحمن : سمعت رسول الله ﷺ يقول : قال الله تبارك وتعالى : « أنا الله ، وأنا الرحمن ، خلقت الرحم ، وشققت لها من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها بتته » . وقال : حديث سفيان عن الزهري حديث صحيح ، (واتفقت النسخ على ذلك) ، قال : وروى معمر هذا الحديث عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن رداد الليثي ، عن عبد الرحمن ابن عوف ، ومعمر كذا يقول ، قال محمد (البخاري) : وحديث معمر خطأ .

فظهر أن تصحيحه لحديث سفيان إنما هو بالنسبة لحديث معمر .

٢٠٤٤ – أبو داود الطيالسي ، عن شعبة ، عن الأعمش ، قال : سمعت أبا صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من قتل نفسه بحديدة ، فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا » الحديث . ثم أخرجه من طريق وكيع وأبي معاوية ، عن الأعمش به نحو حديث شعبة عن الأعمش ، وقال : هذا حديث صحيح . (واتفقت النسخ على ذلك) .

ثم قال : وهو أصح من الحديث الأول . يعني حديث عبيدة بن حميد ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، الذي أخرجه قبل هذا ، وفيه أراه رفعه (بالشك) ، فصحح حديث شعبة ، ووكيع ، وأبي معاوية عن الأعمش ،

عن أبي صالح (بالجزم بالرفع) مقابلاً لحديث عبيدة .

٢٠٦٤ – شعبة عن أبي بشر ، قال : سمعت أبا المتوكل يحدث عن أبي سعيد رضي الله عنه أن ناسًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، مروا بحي من العرب ، فلم يَقروهم ، ولم يضيفوهم ، فاشتكى سيدهم . (حديث أخذ الأجرة على الرقية بطوله) . وقال : هذا حديث صحيح ، (واتفقت النسخ على ذلك) ، قال : وهذا أصح من حديث الأعمش عن جعفر بن إياس ، وهكذا روى غير واحد هذا الحديث عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية ، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد رضي الله عنه .

وكان قد سبق منه إخراجه من طريق الأعمش ، عن أبي بشر جعفر ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد رضي الله عنه به ، فرجح حديث شعبة وغيره على حديث الأعمش في سياق الإسناد ، فظهر أن هذا التصحيح إنما هو بالنسبة إلى إسناد آخر ، وإلا ؛ فكلا الإسنادين صحيح .

٢٧٤٧ – ابن أبي ذئب ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحب العطاس ، ويكره التثاؤب » الحديث . وقال : هذا حديث صحيح (واتفقت النسخ على ذلك) ، قال : وهذا أصح من حديث ابن عجلان ، وابن أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري ، وأثبت من محمد بن عجلان ، ثم نقل عن يحيى بن

سعيد قال : قال محمد بن عجلان : أحاديث سعيد المقبري روى بعضها سعيد عن أبي هريرة ، وبعضها عن سعيد ، عن رجل ، عن أبي هريرة ، واختلط عليَّ ، فجعلتها عن سعيد ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وحديث ابن عجلان المذكور أخرجه المصنف قبل هذا من طريق سفيان عن ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، يعني بدون زيادة « عن أبيه » بين المقبري وأبي هريرة ، وقال فيه : « حسن صحيح » ، فرجح حديث ابن أبي ذئب على حديث ابن عجلان ، مع أنه حكم على حديث ابن عجلان بـ « حسن صحيح » ، فهل يسوغ القول بأن « حسن صحيح » ههنا أقوى من « صحيح » فقط بعد تصريح المصنف بأن حديث ابن أبي ذئب أصح من حديث ابن عجلان ؟ كلا ، بل الأمر أن التصحيح إنما هو لإسناد بالنسبة إلى إسناد آخر فحسب .

٢٧٧١ – وكيع ، عن إسرائيل ، عن سماك بن حرب ، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ متكئًا على وسادة . وقال : هذا حديث صحيح (واتفقت النسخ على ذلك ؛ سوى المزي (٢١٣٨) فلم ينقل عليه حكمًا) .

وأخرجه قبل هذا من طريق إسحاق بن منصور ، عن إسرائيل به ، وفيه : « متكئًا على وسادة على يساره » . ثم قال : هذا حديث حسن غريب

، وروى غير واحد هذا الحديث عن إسرائيل ، عن سماك ، عن جابر ﵁ قال : رأيت النبي ﷺ متكئًا على وسادة ، ولم يذكر « على يساره » .

فرجح حديث وكيع على حديث إسحاق بن منصور ، وفي كلا الإسنادين سماك ابن حرب ، وفيه كلام معروف ، فبان أن التصحيح إنما هو لحديث وكيع بالنسبة إلى حديث غيره فحسب .

وأما القسم الثاني (ما حكم عليه المصنف نفسه بـ « حسن صحيح » في موضع آخر من كتابه) ؛ فستة أحاديث ، وأرقامها : ١٦٥٧ ، ١٩٠٤ ، ٢١٦٨ ، ٢٢٨٤ ، ٢٦٦٩، ٣٨١٤ .

١٦٥٧ – أحمد بن منيع ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريج ، عن سليمان ابن موسى ، عن مالك بن يُخَامِر ، عن معاذ بن جبل ﵁ ، عن النبي ﷺ قال : « من قاتل في سبيل الله من رجل مسلم فواق ناقة وجبت له الجنة » الحديث . وقال : هذا حديث صحيح . (اتفقت النسخ على ذلك سوى نسختى العارضة وإبراهيم عطوة ، فساكتتان ، حينما نقل المزي في الأطراف (١١٣٥٩) قوله : « حسن صحيح ») .

والحديث في إسناده ابن جريج ، وسبق إخراجه عند المصنف برقم (١٦٥٤) ، وقال هناك : « حسن صحيح » ، والحديث شامل في دراستنا هذه ، فراجع .

١٩٠٤ – سفيان بن وكيع ، حدثنا أبي ، عن إسرائيل ح قال : وحدثنا محمد بن أحمد ، وهو ابن مدويه ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن إسرائيل ، واللفظ لحديث عبيد الله ، عن أبي إسحاق الهمداني ، عن البراء بن عازب رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « الخالة بمنزلة الأم » . قال : وهذا حديث صحيح . (واتفقت النسخ على ذلك سوى نسخة التحفة ، فساكتة) .

والحديث في إسناده أبو إسحاق السبيعي ، مختلط ، والراوي عنه إسرائيل ، وسماعه منه متأخر ، وقد سبق من المصنف إخراجه بنفس الإسناد في الحج برقم (٩٣٨) ، وأعاده أيضًا في المناقب (٣٧٦٥) ، وقال في الموضعين : « حسن صحيح » ، والحديث شامل أيضًا في دراستنا هذه ، فراجعه .

٢١٦٨ – أحمد بن منيع ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي بكر الصديق ، أنه قال : أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ . الحديث . وقال : هذا حديث صحيح ، وهكذا روى غير واحد عن إسماعيل نحو حديث يزيد ، ورفعه بعضهم عن إسماعيل ، وأوقفه بعضهم . (والحكم بالصحة فقط إنما هو في نسخة العارضة ، والبواقي ساكتة)

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أنه اختُلف فيه على إسماعيل رفعًا ووقفًا ، وأعاده المصنف في التفسير (٣٠٥٧) ، وقال هناك : « حسن صحيح » ، وقد مر الحديث أيضًا بدراستنا هذه ، فراجعه .

٢٢٨٤ – قتيبة ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن حمزة بن عبد الله ابن عمر ، عن ابن عمر ﵄ مرفوعًا : « بينما أنا نائم إذ أُتِيتُ بقدح لبن ، فشربت منه ، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب » ، قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : « العلم » . قال : حديث ابن عمر حديث صحيح . (واتفقت النسخ على ذلك حينما نقل المزي في الأطراف (٦٧٠٠) : « حسن صحيح غريب ») .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وأخرجه المصنف في المناقب (٣٦٨٧) ، وقال هناك : « حسن صحيح غريب » ، وقد رُوي عن ابن عمر ﵄ من غير هذا الوجه ؛ من طريق سالم عنه ، انظر « المسند الجامع » (٨١٩٩) ، فالتحسين مع التصحيح متجه .

٢٦٦٩ – محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن يوسف ، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن حسان بن عطية ، عن أبي كبشة السلولي ، عن عبد الله بن عمرو ﵄ قال : قال رسول الله ﷺ : « بلغوا عني ولو آية » الحديث . وقال : حسن صحيح . (واتفقت النسخ على ذلك) .

ثم أخرجه من طريق الأوزاعي ، عن حسان بن عطية ، عن أبي كبشة السلولي ، عن عبد الله بن عمرو ﵁ ، عن النبي ﷺ نحوه ، وقال : هذا حديث صحيح . (واتفقت النسخ على ذلك سوى نسخة التحفة ، والأطراف (٨٩٦٨) ففيهما « حسن صحيح ») .

فانظر حكمه بـ « حسن صحيح » على حديث ابن ثوبان – وهو صدوق يخطئ ، ورُمي بالقدر ، وتغير بأخرة – من أجل متابعة الأوزاعي إياه ، أفلا يكون حديث الأوزاعي أحق بـ « حسن صحيح » من حديث ابن ثوبان ؟ وهل يسوغ القول بأن « حسن صحيح » ههنا أقوى من « صحيح » فقط ؟ كلا .

٣٨١٤ – قتيبة ، حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن ، عن موسى بن عقبة ، عن سالم ابن عبد الله ، عن أبيه ﵁ قال : ما كنا ندعو زيد بن حارثة إلا زيد بن محمد ؛ حتى نزلت ﴿ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله﴾ . وقال : هذا حديث صحيح . (واتفقت النسخ على ذلك سوى نسخة التحفة فإنها ساكتة ، وسوى الأطراف (٧٠٢١) ففيه : « حسن صحيح » .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وقد سبق من المصنف إخراجه في التفسير (٣٢٠٩) بنفس الإسناد ، وقال هناك : « حسن صحيح » باتفاق النسخ ، والحديث موجود في دراستنا هذه ، فراجعه .

وأما القسم الثالث (يعني ما كان رجاله كلهم ثقات مع مجيئه عن الصحابي من غير ذاك الوجه مما حكم الترمذي على مثله بـ « حسن صحيح ») ؛ فبالأرقام : ٨٩٢ ، ١٤٧١ ، ١٦٥١ ، ١٦٨٧ ، ٢٥٠٠ ، ٢٥٣٧ ، ٢٧٦٣ ، ٣٧٥٥ .

٨٩٢ – حدثنا قتيبة ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ﵄ قال : بعثني رسول الله ﷺ في ثقل من جمع بليل .

قال : وفي الباب عن عائشة ، وأم حبيبة ، وأسماء بنت أبي بكر ، والفضل بن عباس ﵄ . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس : « بعثني رسول الله ﷺ في ثقل » حديث صحيح ، رُوي عنه من غير وجه .

واتفقت النسخ فيه على « صحيح » سوى نسخة التحفة، فإنها ساكتة عن أي حكم عليه ، ورجال الإسناد كلهم ثقات ، وقد رأيتَ أن المصنف صرح بمجيئه من غير وجه .

١٤٧١ – يوسف بن عيسى ، حدثنا وكيع ، حدثنا زكريا ، عن الشعبي ، عن عدي بن حاتم ﵁ قال : سألت النبي ﷺ عن صيد المعراض . الحديث . وقال : هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على ذلك سوى ما نقل المزي في الأطراف (٩٨٦٠) من قوله : « حسن صحيح » .

ورجال الإسناد كلهم ثقات مع أنه قد رُوي عن عدي ﵁ من غير هذا الوجه ، انظر : « المسند الجامع » (٩٧٦٥) ، فالحكم اللائق به إنما هو « حسن صحيح » كما نقله المزي في الأطراف .

١٦٥١ – علي بن حجر ، حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن حميد ، عن أنس ﵁ أن رسول الله ﷺ قال : « لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها » الحديث . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، ورجال الإسناد كلهم ثقات ، وقد صرح حميد بالتحديث عند البخاري (٢٧٩٦) مع أنه قد رُوي عن أنس ﵁ من غير هذا الوجه انظر : « المسند الجامع » (١٢٣٧ – ١٢٣٩) ، فالحكم اللائق به أيضًا إنما هو « حسن صحيح » .

١٦٨٧ – قتيبة ، حدثنا حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس ﵁ قال : كان النبي ﷺ من أحسن الناس ، وأجود الناس ، وأشجع الناس ، قال : وقد فزع أهل المدينة ليلةً . الحديث . وقال : هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على ذلك ، ورجال الإسناد كلهم ثقات ، وقد رُوي الحديث نحوه من وجوهٍ عديدة غير هذا الوجه ، انظر : « المسند الجامع » (١٣٧٦ – ١٣٧٩) ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » .

٢٥٠٠ – سويد ، أخبرنا عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، عن

الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا ، أو ليصمت » . وقال : هذا حديث صحيح . وفي الباب عن عائشة ، وأنس ، وأبي شريح العدوي .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات ، وقد رُوي الحديث نحوه من وجوهٍ كثيرة عن أبي هريرة ﷺ مع ما له من شواهد ، انظر : « المسند الجامع » (١٤٠٣٣ – ١٤٠٣٦) ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » .

٢٥٣٧ – سويد بن نصر ، أخبرنا عبد الله بن المبارك ، أخبرنا معمر ، عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « أول زمرة تلج الجنة صورتهم على صورة القمر » الحديث . وقال : هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات ، وقد رُوي الحديث نحوه من وجوهٍ كثيرة عن أبي هريرة ﷺ ، انظر : « المسند الجامع » (١٥٣١٣ - ١٥٣١٤) ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » .

٢٧٦٣ – الحسن بن علي الخلال ، حدثنا عبد الله بن نمير ، عن عبيد

الله بن عمر، عن نافع ، عن ابن عمر ﵄ قال : قال رسول الله ﷺ : « أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى » . وقال : هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » سوى ما نقل المزي في الأطراف (٧٩٤٥) من قوله « حسن صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات ، وقد رُوي الحديث عن ابن عمر ﵄ من غير هذا الوجه عند المنصف نفسه برقم (٢٧٦٤) ، ورجاله أيضًا ثقات ، وقال فيه : « حسن صحيح » ، فالحكم اللائق بهذا الحديث أيضًا : « حسن صحيح » كما نقله المزي .

٣٧٥٥ – محمود بن غيلان ، حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، عن سعد بن إبراهيم ، عن عبد الله بن شداد ، عن علي بن أبي طالب ﵁ قال : ما سمعت النبي ﷺ يفدي أحدًا بأبويه إلا لسعد ، فإني سمعته يقول يوم أحد : « ارم سعد ! فداك أبي وأمي » . وقال : هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات ، وقد رُوي الحديث عن علي ﵁ من غير هذا الوجه عند المصنف نفسه برقم (٢٨٢٨ ، ٢٨٢٩ ، ٣٧٥٣) ، وقال في المواضع الثلاثة : « حسن صحيح » ، فالحكم اللائق به هنا أيضًا : « حسن صحيح » .

وأما القسم الرابع (وهو ما لا يخلو إسناده من متكلم فيه بكلام

يسير ، أو من رجال الحسن الذاتي مع مجيئه عن الصحابي من غير ذاك الوجه مما يصفه الترمذي بـ « حسن صحيح » غالبًا) ؛ فبأرقام تالية : ١٥٦ ، ١٩١ ، ٧٥٣ ، ٧٧٥ ، ٨٢٢ ، ١٢٤٦، ٢٢٢٥ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٧١ ، ٢٣١٣ ، ٢٣٨٥ ، ٢٤٦٣ ، ٢٤٦٧ ، ٢٤٦٩ ، ٢٤٧١ ، ٢٤٧٩ ، ٢٤٩١ ، ٢٥١٣ ، ٢٥١٥ ، ٢٧٥٠ ، ٣٥١٤ ، ٣٦٩٦ ، ٣٧٧٠، ٣٨٧٨ ,

١٥٦ – الحسن بن علي الحلواني ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري، قال : أخبرني أنس بن مالك ﵁ أن رسول الله ﷺ صلى الظهر حين زالت الشمس . وقال : هذا حديث صحيح . وفي الباب عن جابر .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، والحديث قد رُوي من وجوهٍ كثيرة عن الزهري ، وغير خاف أن الإمام الترمذي ما أكثر ما وصف حديث عبد الرزاق عن معمر بـ « حسن صحيح » في الجامع حين مجيئه من غير وجه . فالحكم اللائق به أيضًا هو : « حسن صحيح » .

١٩١ – بشر بن معاذ البصري ، حدثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة ، قال : أخبرني أبي وجدي جميعًا ، عن أبي محذورة ﵁ أن رسول الله ﷺ أقعده ، وألقى عليه الأذان حرفًا حرفًا . الحديث .

وقال : حديث أبي محذورة في الأذان حديث صحيح ، وقد رُوي عنه من غير وجه .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ولم ينقل المزي في الأطراف (١٢١٦٩) أيَّ حكم عليه ، ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى إبراهيم بن عبد العزيز ، فقال الحافظ فيه : صدوق يخطئ ، وقد صرح المصنف بمجيئه عن أبي محذورة من غير وجه ؛ فأيُّ ما نع هنا من وصفه بـ « حسن صحيح » ؛ لا سيما وقد أخرج نفس الحديث بإسناد فيه عامر الأحول، وهو أيضًا متكلم فيه بمثل ما تُكلم به إبراهيم هذا ، وحكم عليه بـ « حسن صحيح » ؟ فالحكم اللائق بهذا الحديث أيضًا هو : « حسن صحيح » لا محالة .

٧٥٣ – هارون بن إسحاق الهمداني ، حدثنا عبدة بن سليمان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عاشوراء يومًا تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه ، فلما قدم المدينة ؛ صامه ، وأمر الناس بصيامه ، فلما افترض رمضان ؛ كان رمضان هو الفريضة ، وترك عاشوراء ، فمن شاء صامه ، ومن شاء تركه . قال : وفي الباب عن ابن مسعود ، وقيس بن سعد ، وجابر بن سمرة ، وابن عمر ، ومعاوية رضي الله عنهم . وقال : وهو حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع كونه ثقة ، والراوي عنه هنا عبدة ، وهو عراقي ، وقد رُوي الحديث عن عروة من وجوهٍ كثيرة غير هذا كما في « المسند الجامع » (١٦٦٣٢) .

ولا شك أنه يصلح للتحسين والتصحيح معًا من الترمذي ، وقد حكم بذلك فعلاً على أحاديث بهذا الإسناد في مثل هذه الحال .

٧٧٥- بشر بن هلال البصري ، عن عبد الوارث ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنه قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهو محرم صائم . وقال : هذا حديث صحيح ، هكذا روى وهيب نحو رواية عبد الوارث ، وروى إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة مرسلاً ، ولم يذكر فيه عن ابن عباس .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » سوى نسخة العارضة ، فساكتة ، حينما نقل المزي في الأطراف (٥٩٨٩) قوله : « حسن صحيح » . ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا أنه اختلف فيه وصلاً وإرسالاً على عكرمة ، وقد رُوي الحديث من وجوهٍ كثيرة عن عكرمة كما رُوي من طريق غير عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مع ما له من شواهد ، فاللائق به أيضًا هو قوله : « حسن صحيح » كما نقله المزي في الأطراف .

٨٢٢ – قتيبة ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل : أنه سمع سعد بن أبي وقاص ، والضحاك بن قيس رضي الله عنهما وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج ، الحديث . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، قال الحافظ فيه : مقبول . والمقبول من رجال الحسن ، وقد رُوي الحديث عن سعد ﵁ من غير هذا الوجه مع ما له من شواهد كثيرة ، انظر : « المسند الجامع » (٤٠٥٧) . ولا شك أنه يصلح للتحسين والتصحيح أيضًا .

١٢٤٦ – محمد بن بشار ، عن يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام ﵁ قال : قال رسول الله ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا ؛ بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا ؛ محقت بركة بيعهما » . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى ما يُخشى من قِبل تدليس قتادة ، ولكن الحديث قد رُوي نحوه من غير هذا الوجه ، فتوبع قتادة متابعة قاصرة كما في « المسند الجامع » (٣٤٥٨) مع ما له من

شواهد في الباب . فلا شك أنه يصلح للتحسين والتصحيح أيضًا كما فعله في أحاديث كثيرة لقتادة .

٢٢٢٥ – يحيى بن موسى ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ﷺ قال : قيل لعمر بن الخطاب : لو استخلفت ! قال : إن أستخلف ؛ فقد استخلف أبو بكر ﷺ ، وإن لم أستخلف ؛ لم يستخلف رسول الله ﷺ . وقال الترمذي : هذا حديث صحيح ، قد روي من غير وجه عن ابن عمر ﷺ .

اتفقت النسخ على ذلك ، ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، والحديث قد رُوي من وجوهٍ أخر عن ابن عمر ﷺ ، وعن عمر ﷺ كما أشار إليه الترمذي نفسه ، وقد أكثر الترمذي من وصف حديث عبد الرزاق عن معمر بـ « حسن صحيح » في الجامع حين مجيئه من غير وجه . فالحكم اللائق به أيضًا هو : « حسن صحيح » .

٢٢٥١ – عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، وأبي بكر بن سليمان أن عبد الله بن عمر ﷺ قال : صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم ؛ قام ، فقال : « أرأيتكم ليلتكم هذه على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد » . وقال: هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » حينما نقل المزي في الأطراف (٦٩٣٤) : « حسن صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، والحديث قد رُوي من وجوهٍ كثيرة عن الزهري (المسند الجامع ، ٨٢٢٢) ، مع ما له من شواهد كثيرة ، فالحكم اللائق به أيضًا هو : « حسن صحيح » .

٢٢٧١ – محمود بن غيلان ، حدثنا أبو داود ، عن شعبة ، عن قتادة أنه سمع أنسًا رضي الله عنه يحدث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة » . قال : وفي الباب عن أبي هريرة ، وأبي رزين العقيلي ، وأبي سعيد ، وعبد الله بن عمرو، وعوف بن مالك ، وابن عمر ، وأنس رضي الله عنهم . وقال : حديث عبادة حديث صحيح.

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، حينما نقل المزي في الأطراف (٥٠٦٩) قوله : « حسن صحيح » . ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، وقد توبع الطيالسي بكثيرين عن شعبة بجانب مجيء الحديث من وجوهٍ كثيرة عن أنس رضي الله عنه ليس فيها عبادة رضي الله عنه . فالحكم اللائق به أيضًا هو قوله : « حسن صحيح » كما نقله المزي في الأطراف .

٢٣١٣ – أبو حفص عمرو بن علي الفلاس ، حدثنا عبد الوهاب

الثقفي ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « لو تعلمون ما أعلم ؛ لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيرًا » .
وقال : هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو ، قال الحافظ : صدوق له أوهام ، فهو من رجال الحسن ، وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ كثيرة ، كما في « المسند الجامع » (١٤٩٥٦ – ١٤٩٦١) . فلا شك أنه يصلح للتحسين والتصحيح أيضًا كما فعله في أحاديث كثيرة لمحمد بن عمرو .

٢٣٨٥ – علي بن حجر ، أخبرنا إسماعيل بن جعفر ، عن حميد ، عن أنس ﷺ أنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! متى قيام الساعة ؟ الحديث . وقال : هذا حديث صحيح .

واتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، حينما نقل المزي في الأطراف (٥٨٥) قوله: « حسن صحيح » . ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا ما يُخشى من تدليس حميد ، وقد عنعن ، ولكن قد أخرجه المصنف برقم (٢٣٨٦) من طريق الحسن ، عن أنس ، وأخرجه الشيخان من وجوهٍ أخر ، فالحكم اللائق به أيضًا هو قوله : « حسن صحيح » كما نقله المزي في الأطراف .

٢٤٦٣ – سويد ، أخبرنا عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عروة وابن المسيب أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ ، فأعطاني ، ثم سألته ، فأعطاني . الحديث . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا ما تُكلم في يونس بن يزيد بكلام يسير ، وقد توبع بغير واحد في روايته عن الزهري مع مجيء الحديث عن حكيم بن حزام من غير هذا الوجه كما في « المسند الجامع » (٣٤٥٥ – ٣٤٥٦) ، فالحكم اللائق به أيضًا هو : « حسن صحيح » .

٢٤٦٧ – هناد ، حدثنا أبو معاوية ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : توفي رسول الله ﷺ ؛ وعندنا شطر من شعير ، فأكلنا منه ما شاء الله، ثم قلت للجارية : كيليه ، فكالته ، فلم يلبث أن فني ، قالت : فلو كنا تركناه لأكلنا منه أكثر من ذلك . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على قوله « صحيح » ، ورجال الإسناد كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي معاوية الضرير بكلام يسير ، وقد توبع بأبي أسامة في روايته عن هشام كما في كما في « المسند الجامع » (١٧٣٣٢) ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » .

٢٤٦٩ – حدثنا هناد ، حدثنا عبدة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت وسادة رسول الله ﷺ التي يضطجع عليها من أدم حشوها ليف . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، سوى نسخة التحفة ، ففيها قوله : « حسن صحيح » ، والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع كونه ثقة ، والراوي عنه هنا عبدة ، وهو عراقي ، وقد توبع عبدة بكثيرين فيهم مدنيون كما في « المسند الجامع » (١٧٣١٧) مع ما للحديث من شواهد . فلا شك أنه يصلح للتحسين والتصحيح معًا ، وقد حكم بذلك فعلاً على عدد من أحاديث عبدة عن هشام .

٢٤٧١ – حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني ، حدثنا عبدة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن كنا آل محمد نمكث شهرًا ما نستوقد بنار، إن هو إلا الماء والتمر . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والكلام في إسناد الحديث مثل ما في الحديث السابق ، وتوبع عبدة بكثيرين عن هشام ، كما توبع هشام بغيره ، مع مجيء الحديث عن عائشة رضي الله عنها من وجوهٍ غير هذا ، انظر : « المسند الجامع » (١٧٣١٨ – ١٧٣١٩) ، فلا شك أنه يصلح أيضًا

للتحسين والتصحيح معًا .

٢٤٧٩ – قتيبة ، حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبيه ﵁ قال : يا بني لو رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ ، وأصابتنا السماء لحسبت أن ريحنا ريح الضأن . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات إلا ما في رواية أبي عوانة عن قتادة من ضعف ، وقد توبع بغير واحد عن قتادة ، فلا شك أنه يصلح للتحسين والتصحيح أيضًا ، وقد حكم بذلك فعلاً على عدد من أحاديث أبي عوانة عن قتادة .

٢٤٩١ – هناد ، حدثنا أبو الأحوص ، عن عطاء بن السائب ، عن أبيه ، عن عبدالله بن عمرو ﵁ أن رسول الله ﵁ قال : « خرج رجل ممن كان قبلكم في حلة له يختال فيها ، فأمر الله الأرض فأخذته ، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة » . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى عطاء بن السائب ؛ فهو مختلط ، ولا يعرف سماع أبي الأحوص عنه متى هو؟ وتوبع أبو الأحوص بمحمد بن فضيل عن عطاء مع ما للحديث من شواهد عن أبي سعيد ، وابن عمر ، وأبي هريرة ﵃ ، فلا شك أنه يصلح للتحسين والتصحيح أيضًا .

٢٥١٣ – أبو كريب ، حدثنا أبو معاوية ووكيع ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ﵁ قال : قال رسول الله ﷺ : « انظروا إلى من هو أسفل منكم ، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم فإنه أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم » ، وقال: هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى ما تُكلم في الأعمش من التدليس ، وقد عنعن ، وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة ﵁ من وجوهٍ غير هذا كما في « المسند الجامع » (١٥٠٣٠ – ١٥٠٣٢) ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » كما فعله المصنف غير ما مرة .

٢٥١٥ – سويد بن نصر ، أخبرنا عبد الله بن المبارك ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن أنس ﵁ ، عن النبي ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . وقال: هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى ما تُكلم في الأعمش من التدليس ، وقد عنعن ، وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة ﵁ من وجوهٍ غير هذا كما في « المسند الجامع » (١٥٠٣٠ – ١٥٠٣٢) ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » كما فعله المصنف غير ما مرة .

٢٧٥٠ – الحسن بن علي ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ﵁ قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يقم

أحدكم أخاه من مجلسه ثم يجلس فيه » ، قال : وكان الرجل يقوم لابن عمر ، فلا يجلس فيه . وقال الترمذي : هذا حديث صحيح .

هذا الحكم إنما هو في نسخة العارضة ، وأطراف المزي (٦٩٤٤) ، ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، وقد توبع عبد الرزاق بغيره عن الزهري مع مجيء الحديث عن ابن عمر ﵁ من غير هذا الوجه ، كما في (المسند الجامع ٨٠١٩ – ٨٠٢١) ، وما أكثر ما وصف الترمذي حديث عبد الرزاق عن معمر بـ « حسن صحيح » في الجامع حين مجيئه من غير وجه . فالحكم اللائق به أيضًا هو : « حسن صحيح » .

٣٥١٤ – أحمد بن منيع ، حدثنا عبيدة بن حميد ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبدالله بن الحارث ، عن العباس بن عبد المطلب ﵁ مرفوعًا : « سل الله العافية في الدنيا والآخرة » . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى يزيد بن أبي زياد ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف كبِر فتغير ، وقد رُوي الحديث عن العباس ﵁ من غير هذا الوجه كما في « المسند الجامع » (٥٦٢٦) ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » كما فعله المصنف غير مرة بحديث يزيد هذا ، بل وربما اقتصر على التحسين فحسب .

٣٦٩٦ – قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على حراء هو ، وأبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وعثمان ، وطلحة ، والزبير رضي الله عنهم ، فتحركت الصخرة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اهدأ ، إنما عليك نبي ، أو صديق ، أو شهيد » . وفي الباب عن عثمان ، وسعيد بن زيد ، وابن عباس ، وسهل بن سعد ، وأنس بن مالك ، وبريدة رضي الله عنهم . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى ما تُكلم في عبد العزيز الدراوردي ، قال الحافظ فيه : صدوق كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ . وسهيل بن أبي صالح ، قال الحافظ : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقد توبع الدراوردي بيحيى مع ما للحديث من شواهد كثيرة أشار إليها المصنف في الباب ، فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » كما فعله المصنف غير مرة بحديث الدراوردي ، وسهيل معًا .

٣٧٧٠ – عقبة بن مكرم العمي ، حدثنا وهب بن جرير بن حازم ، حدثنا أبي ، عن محمد بن أبي يعقوب ، عن عبد الرحمن بن أبي نعم أن رجلاً من أهل العراق سأل ابن عمر رضي الله عنه عن دم البعوض يصيب الثوب ، فقال ابن عمر رضي الله عنه : انظروا إلى هذا يسأل عن دم البعوض ؛ وقد قتلوا ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الحسن والحسين هما ريحانتاي

من الدنيا » . وقال : هذا حديث صحيح ، وقد رواه شعبة ، ومهدي بن ميمون ، عن محمد بن أبي يعقوب ، وقد رُوي عن أبي هريرة ﷺ ، عن النبي ﷺ نحوه .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات سوى ما تُكلم في جرير بن حازم، فقال الحافظ : ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه . وقد توبع جرير بغير واحد كما بينه الترمذي مع ما للحديث من شواهد . فالحكم اللائق به أيضًا : « حسن صحيح » كما فعله المصنف غير مرة بحديث جرير .

٣٨٧٨ – أبو بكر بن زنجويه ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن قتادة ، عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال : « حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران ، وخديجة بنت خويلد ، وفاطمة بنت محمد ، وآسية امرأة فرعون » . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، وما يُخشى فيه من جهة تدليس قتادة ، وللحديث شواهد صحيحة في الباب تكفي لوصفه بالحسن والصحة معًا .

وأما القسم الخامس (وهو ما كان رجاله كلهم ثقات ، وليس له إلا إسناد واحد ولكن له شواهد) ؛ فبأرقام : ١٥٣٧ ، ١٩٠٠ ، ٢٤١٣ ،

٢٤٥٤ ، ٢٤٨٥ ، ٢٥٠٩ ، ٣٩٠٠ .

١٥٣٧ – أبو موسى محمد بن المثنى ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا حميد ، عن ثابت ، عن أنس ﷺ قال : مر النبي ﷺ بشيخ كبير يتهادى بين ابنيه ، فقال : « ما بال هذا » ؟ قالوا : يا رسول الله ! نذر أن يمشي ، قال : « إن الله عز وجل لغني عن تعذيب هذا نفسه » ، قال : فأمره أن يركب . ثم أخرجه من طريق محمد بن المثنى ، عن ابن أبي عدي ، عن حميد ، عن أنس ﷺ . وقال : هذا حديث صحيح .

هذا الحكم إنما هو في النسخة الهندية والتحفة ، والأطراف (٧٥٦) ، والحديث رجاله ثقات ، وقد تحقق من جمع الطرق أن حميدًا سمعه عن أنس كما سمعه عن ثابت ، عن أنس ، فروى على الوجهين ، لذلك قال الترمذي : صحيح . وللحديث شواهد .

١٩٠٠ – ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن أبي الدرداء ﷺ أن رجلاً أتاه ، فقال : إن لي امرأة ، وإن أمي تأمرني بطلاقها ، قال أبو الدرداء ﷺ : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الوالد أوسط أبواب الجنة ، فإن شئت فأضع ذلك الباب ، أو احفظه » . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات ، وقد رواه غير

واحد عن عطاء ابن السائب ، والحديث لا يُروى إلا من طريق عطاء بن السائب ، عن أبي عبد الرحمن به . وللحديث شواهد .

٢٤١٣ – محمد بن بشار ، حدثنا جعفر بن عون ، حدثنا أبو العميس ، عن عون ابن أبي جحيفة ، عن أبيه ﷺ ، قال : آخى رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء الحديث .وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، سوى ما نقل المزي في الأطراف (١١٨١٥) من قوله : « حسن صحيح » ، والحديث رجاله ثقات ، ولا يُروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به جعفر بن عون . وللحديث شواهد كثيرة .

٢٤٥٤ – محمد بن بشار ، حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا سفيان ، عن أبيه ، عن أبي يعلى ، عن الربيع بن خثيم ، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال : خط لنا رسول الله ﷺ خطًّا مربعًا . الحديث في تمثيل الإنسان وأمله . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات ، ولا يُروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى ، وأخرجه البخاري ، وللحديث شواهد عديدة .

٢٤٨٥ – محمد بن بشار ، حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، ومحمد بن جعفر ، وابن أبي عدي ، ويحيى بن سعيد ، عن عوف بن أبي جميلة ، عن

زرارة بن أوفى ، عن عبد الله ابن سلام ﷺ مرفوعًا : « أيها الناس ! أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا ؛ والناس ، نيام تدخلوا الجنة بسلام » ، وفي الحديث قصة ، وقال الترمذي : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات ، ولا يُروى عن عبد الله بن سلام ﷺ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عوف بن أبي جميلة ، ، وللحديث شواهد كثيرة .

٢٥٠٩ – هناد ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة ، عن سالم ابن أبي الجعد ، عن أم الدرداء ، عن أبي الدرداء ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة » ؟ قالوا : بلى ، قال : صلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة » . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك سوى ما نقله المزي في الأطراف (١٠٩٨١) من قوله : « حسن صحيح » ، والحديث رجاله ثقات سوى ما يُخشى من تدليس الأعمش ، ولا يُروى عن أبي الدرداء ﷺ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو معاوية . وله شواهد عديدة .

٣٩٠٠ – بندار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن البراء بن عازب ﷺ أنه سمع النبي ﷺ في الأنصار : « لا يحبهم

إلا مؤمن ، ولا يبغضهم إلا منافق ، من أحبهم فأحبه الله ، ومن أبغضهم فأبغضه الله » . وقال : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات ، ولا يُروى عن البراء ﷺ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به شعبة ، وللحديث شواهد عن معاوية ، وأبي هريرة وغيرهما ﷺ .

فهذه تسعة أحاديث رجالها كلهم ثقات ، تفرد بها أحد رجال الإسناد ، ولكن لها شواهد ، فلو نظرنا إلى مجيئ الحديث من غير وجه مطلقًا ؛ لكان الحكم اللائق بهذه الأحاديث هو قوله « حسن صحيح » ، فإن الشواهد موجودة ، وكم من حديث حكم عليه الترمذي بالحسن بناءً على مجرد الشهادة دون المتابعة .

وأما القسم السادس ، وهو ما كان رجاله كلهم ثقات ، ولا يُروى إلا بذاك الإسناد مطلقًا ؛ فلم نظفر منه إلا بحديث واحد :

٢٤٧٠ – محمد بن بشار ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن أبي ميسرة ، عن عائشة رضي الله عنها أنهم ذبحوا شاةً ، فقال النبي ﷺ : « ما بقي منها » ؟ قالت : ما بقي منها إلا كتفها ، قال : « بقي كلها غير كتفها » . وقال الترمذي : هذا حديث صحيح .

اتفقت النسخ على ذلك ، والحديث رجاله ثقات ، ولا يُروى إلا بهذا

الإسناد ، تفرد به يحيى ، ولم نجد له شاهدًا فيما تتبعنا .

حاصل المقارنة

توصَّلنا بهذا العرض البسيط إلى أمور :

١ - إن الإمام الترمذي لا يكاد يكتفي بالتصحيح المجرد ، فكل ما ظَفِرنا من ذلك إضافةً إلى ما اختلفت النسخ فيه بين « صحيح » و « حسن صحيح » ، واشتملت عليه دراستنا هذه : اثنان وخمسون حديثًا ، ستة منها موصوفة بـ « حسن صحيح » عند الترمذي نفسه في موضع آخر من الجامع ، وتسعة أخر موصوفة أيضًا بـ « حسن صحيح » في احدى نسخ الترمذي ، فلم يخلص الصحيح المجرد منها إلا سبعة وثلاثون حديثًا ، وهذا القدر أقل من جزء واحد في المائة بالنسبة إلى مجموع أحاديث الجامع (٣٩٥٦) .

٢ - إن الإمام الترمذي ربما يحكم على حديث بـ « صحيح » فقط وقتَ مقارنته بحديث آخر ، فيخرج الحديث بإسناد تكون فيه علة ، فيعقبه بإسناد خالٍ عن تلك العلة ، ويحكم عليه بقوله مثلاً : حديث فلان حديث صحيح ، وظفرنا من ذلك بستة أحاديث ، وفيها ما هو منحط عن درجة الصحيح ، ولاشك .

٣ – إن الإمام الترمذي لا يلاحظ فرقًا مًّا بين « حسن صحيح » و« صحيح » حين حكمه بهذا وذاك مثل فرقه بين « حسن صحيح » و« حسن » ، فلا يسوغ لنا الإطلاق بأن « حسن صحيح » أعلى من « صحيح » مجرد ، كما لا يسع لنا القول بأن ذاك أدنى من هذا البتة ، والدليل على ذلك :

(الف) : ما حكم عليه الترمذي نفسه بـ « حسن صحيح » في وقت مما وصفه بـ « صحيح » مجرد في وقت آخر ، وهي ستة أحاديث .

(ب) : ما كان رجاله كلهم ثقات مع مجيئه عن الصحابي من غير ذاك الوجه مع ما له من شواهد ، وتلك ثمانية أحاديث ، ولا يشك أحد في أنها صالحة لأن يصفه الترمذي بـ « حسن صحيح » كما فعل ذلك بزهاء أربع مائة وخمسين حديثًا في الجامع ، وهي أقوى أحاديث الجامع .

(ج) : ما لا يخلو إسناده من متكلم فيه ، مع مجيئه من غير ذاك الوجه ، وهي ثلاثة وعشرون حديثًا ، ولا شك أيضًا أنها تستحق من الترمذي التحسين والتصحيح معًا كما هو شأن الأحاديث السبعين في المائة مما وصفه الترمذي بـ « حسن صحيح » .

(د) : ما كان رجاله ثقات ، ولم يكن له إلا إسناد واحد عن الصحابي ، ولكن له شواهد ، وهذه أيضًا يصلح التحسين والتصحيح معًا كما فعله

المصنف بغير حديث .

٤ – لم نظفر في الجامع بقدر يُعتد به مما اكتفى فيه الترمذي بتصحيح مجرد ؛ وهو فرد محض ، لا يُروى إلا بإسناد واحد من غير متابعة ولا شهادة سوى حديث واحد (رقم ٢٤٧٠) مما نجوِّز وصفه بغرابة في إحدى النسخ ، كما هو عادة الترمذي ، فإنه إذا أحس في حديث صحيح الإسناد بغرابة يصفه بـ « صحيح غريب » عامةً ، ولا يكاد يقتصر على « صحيح » فقط .

خلاصة الدراسة

قد توصلنا بدراستنا هذه إلى تنائج تالية :

١ – كل ما حكم عليه الإمام الترمذي بـ « حسن » – سواء أتى به مفردًا ، أو مقرونًا – لم يرد به إلا ما بينه في كتابه « العلل » الصغير ، وهو ما لم يكن في إسناده من يتهم بالكذب ، ورُوي نحوه من غير وجه ، ولم يكن شاذًّا .

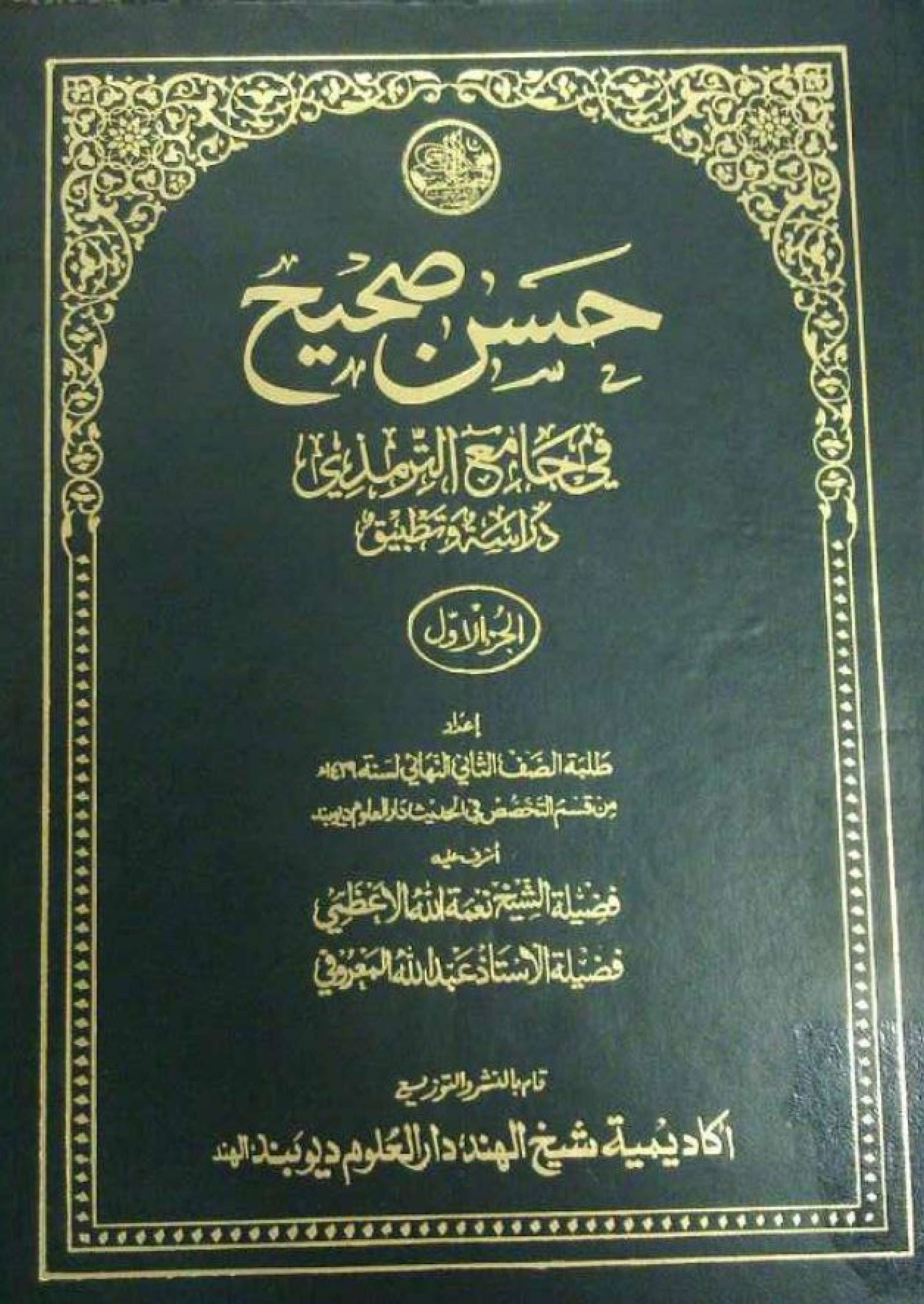
٢ – كل ما وصفه الإمام الترمذي بـ « حسن صحيح » ينقسم إلى قسمين رئيسين :

(الف) ما هو صحيح بالذات بأنواعه المختلفة .

(ب) ما هو صحيح بالغير بأقسامه المتنوعة ، وهو الأغلب .

٣ – لا شك في أن ما يصفه بـ « حسن صحيح » يكون دائمًا أقوى وأعلى مما يصفه بـ« حسن » ، أو « حسن غريب » ، وأما قوله : « صحيح » فقط ؛ فلا يكاد يوجد في الجامع، وإن وُجد شيء من ذلك ؛ فلم يلاحظ فيه الترمذي شيئًا يميزه من « الحسن الصحيح » ، فلا يجزم فيه بقاعدة مطردة من أنه أقوى من « الحسن الصحيح » ، أو دونه .

٤ – إن الإمام الترمذي في عامة أحكامه على الأحاديث ملتزم بميزان عدل ، فيحكم عليها بما هو اللائق المناسب لها من غير بخس ولا شطط ، فهو على غاية من التوقي والحيطة ، أما ما يورد عليه من التساهل ؛ فنابع البتة من عدم التفهم لشرط الترمذي ، أو من الإغماض عما يلاحظه في الأحكام من الجوابر والعواضد .


حسن صحيح
في جامع الترمذي
دراسة وتطبيق
الجزء الأول
إعداد
طلبة الصف الثاني النهائي لسنة ١٤٣٦هـ
من قسم التخصص في الحديث دار العلوم ديوبند
أشرف عليه
فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي
فضيلة الأستاذ عبد الله المعروفي
قام بالنشر والتوزيع
أكاديمية شيخ الهند، دار العلوم ديوبند الهند